

المَلِكُ وَالنَّحْلُ

تأليف

أبي الفتح محمد عبد الكريم
ابن أبي بكر أحمد الشهرستاني

تحقيق الأستاذ

عبد العزيز محمد الوكيل

الجزء الأول

الناشر

مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع

١٤ شارع جواد حسني - القاهرة

تليفون ٥٦١٥٥

١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م

دار الشؤون العامة
لصاحبها: محمد عبدالرازق

١٩ كنيسة الأرمن في الجبلين
تليفون : ٩٣٤٠٩٨

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

تعريف بكتاب (الملل والنحل)

موضوع هذا الكتاب دراسة الأديان والمذاهب والفرق . ويعتبر هذا الكتاب فريداً في بابه ، بل هو عمدة في هذا الموضوع ، فهو دائرة معارف مختصرة للأديان والمذاهب والفرق ؛ بل للآراء والفلسفة .

وقد نال هذا الكتاب من الشهرة قدراً عظيماً ، وذلك من علماء الشرق والغرب على السواء . فيقول عالم جليل مثل ابن السبكي عنه : (هو عندى خير كتاب صنف فى هذا الباب) . ويقول العالم الإنجليزى الأستاذ (ألفرد جيوم) عن هذا الكتاب : « إنه ظل المخلص الوافى ، الذى تبوب فيه الملل على اختلافها وخصائص ومميزات كل منها مما يجعله بحيث لا يمكن الاستغناء عنه فى أى زمان » .

وأما (هابركر) الألمانى فيقول : « بوساطة الشهرستانى فى كتابه الملل والنحل نستطيع أن نسد الثغرة التى فى تاريخ الفلسفة بين القديم والحديث » .

تعريف بالمؤلف

اسمه محمد بن عبد الكريم بن أحمد . وكنيته أبو الفتح ، وشهرته المعروف بها الشهرستانى ؛ نسبة إلى بلدة (شهرستان) مسقط رأسه ، ومثوى رفاقه .

أما مولده ، فقد اختلف فى تاريخه ، فمن قائل يقول إنه ولد سنة ٤٦٧ هـ وقائل يذهب إلى أنه ولد سنة ٤٦٩ هـ .

ولعل أصدق الأقوال أنه ولد سنة ٤٧٩ هـ وتوفي في شعبان سنة ٥٤٨ هـ الموافق ١١٥٣ م ، وبذلك يكون قد عاش ٧٠ سنة .

والشهرستاني من حيث المذهب شافعي ، ومن حيث الأصول أشعري . وقد تلقى الفقه على شيخه (أحمد الخوافي) قاضي طوس ، وزميل الإمام الغزالي . وقرأ الأصول على (أبي القاسم الأنصاري) الذي كان متكلماً وشيخاً متصوفاً ومفسراً وأصولياً . وسمع الحديث على (أبي الحسن المدائني) الإمام التقى .

وكان الشهرستاني مولعاً بطلب العلم ، بدأ نبوغه في تحصيل العلوم وشغفه بالدروس منذ صغره ، وكان لا يدخر في طلب العلم وسماً ، فكان يطوف بالبلاد الإسلامية في عصره يتعلم ويعلم ، وظل ذلك حاله ، حتى بلغ من العمر ثلاثين عاماً قصد مكة المكرمة لأداء فريضة الحج ، وبعد ذلك سافر إلى بغداد حيث استقر بها ثلاث سنوات كانت حافلة بما ألقاه من دروس نافعة بالمدرسة (النظامية) أعلى المدارس ببغداد ، حيث يلتف حوله كبار العلماء للاستفادة منه .

وبلغ من جلال مجالسه العلمية أنها كانت تسجل وتدون ، وذلك لعمقها . ومن صفوة الشيوخ الذين كانوا يحضرون هذه المجالس : أبو الحسن بن حمويه ، والبيهقي ، والإمام أبو منصور ، وموفق الدين أحمد الليثي ، وشهاب الدين الواعظ ، وغيرهم من أئمة الفقه والعلم .

وخلاصة القول أن الشهرستاني وصل إلى قمة السلم العلمي وأرربى عليها ، فقد لقب بالإمام ، بل بالإمام الأفاضل . يقول ابن السبكي :

« وكان لعلمه يلقب أيضاً بالأفاضل : برع في الفقه والأصول والكلام » ويقول عنه ابن تفرى بردى : « كان إمام عصره في علم الكلام ، عالماً بفنون كثيرة من العلوم ، وبه تخرج جماعة من العلماء » . ويقول عنه ياقوت إنه « المتكلم الفيلسوف صاحب التصانيف » .

ولم يقتصر الأمر على علماء الشرق ، فقد عرف علماء الغرب أيضاً منزلته وقدره . فيقول العالم الإنجليزي (ألفرد جيوم) : « الشهرستاني كان رجلاً ديناً إلى الأعماق ، وإخلاصه للعقيدة لا يمكن أن يشك فيه أى إنسان قرأ مؤلفاته ، التي تكفى بنفسها لدحض ادعاءات المنتقذين من شأنه ... وهو جدير بأن ينظر إليه باعتباره ذا أصالة فكرية » .

ويقول (كارادى) الفرنسى : « إن عقلية الشهرستاني لم تكن فى جوهرها إلا عقلية فلسفية » .

وذهب الشيخ مصطفى عبد الرزاق إلى أن الشهرستاني من أهل الفلسفة الإسلامية للذين يستشهد بأرائهم ، مثله مثل ابن سينا .

مؤلفاته

للشهرستاني عديد من المؤلفات فله :

١ — الإرشاد إلى عقائد العباد : ذكره الشهرستاني نفسه فى كتابه « نهاية الأقدام » .

٢ — الأقطار فى الأصول : نسبة إليه الخوارزمى .

٣ — تاريخ الحكماء : وقد نسبة إليه (كيورتن) فى مقدمته لطبعته لكتاب « الملل والنحل » .

٤ — تلخيص الأقسام لمذاهب الأنام : نسبة إليه ابن خلكان وأبو الفداء ، وحاجى خليفة .

٥ — دقائق الأوهام : نسبة إليه الخوارزمى .

٦ — شرح سورة يوسف بعبارة فلسفية لطيفة : نسبة إليه الخوارزمى .

٧ — العيون والأنهار : نسبة إليه البيهقى .

- ٨ — غاية المرام في علم الكلام : نسبة إليه الخوارزمي .
- ٩ — قصة موسى والخضر : نسبة إليه البيهقي .
- ١٠ — المبدأ والمعاد : نسبة إليه الخوارزمي .
- ١١ — مجالس مكتوبة : رآها البيهقي — وكانت المجالس لا تكتب إلا للأئمة نادراً .
- ١٢ — مصارعة الفلاسفة ، أو المصارعة والمصارعة : نسبة إليه صدر الدين الشيرازي .

- ١٣ — مفاتيح الأسرار ومصابيح الأبرار في تفسير القرآن : نسبة إليه البيهقي .
 - ١٤ — المناهج والآيات : نسبة إليه البيهقي وابن خلكان وأبو الفداء .
 - ١٥ — شبهات أرسطاطاليس وابن سينا ونقضها : ذكرها الشهرستاني نفسه .
 - ١٦ — نهايات الأوهام : أشار إليه الشهرستاني في آخر كتابه نهاية الأقدام .
- غير أنه مما يدعو إلى الأسف أن هذه الكتب لم تصل إلى أيدينا . ولم يطبع للشهرستاني إلا كتابان فقط هما :

- ١ — نهاية الأقدام في علم الكلام .
 - ٢ — والكتاب الذي بين أيدينا (الملل والنحل) ، وقد ألفه الشهرستاني بعد أن اكتملت مكانته العلمية ، ومكنته سنه من التجربة والتعمق في الأمور وحسن الاستنتاج ؛ حيث ألفه بعد سن الأربعين .
- ويمتاز هذا الكتاب بالاستقصاء في البحث ، والدقة في الموضوعات التي يتناولها . والشهرستاني معتدل في الأحكام التي يصدرها في هذا السفر ، فلا يصدرها عن ميل أو هوى ، فهو يقول في المقدمة الثانية منه : (وشرطى على نفسى أن أورد مذهب كل فرقة على وحدته في كتبهم ؛ من غير تعصب لهم ، ولا كسر عليهم) .
- ومنهج الشهرستاني في هذا الكتاب يمتاز بالإحاطة التامة لموضوع البحث من جميع أطرافه .

ولعلنا بعد ما قدمناه من أدلة على منزلة الشهرستاني العلمية نقول — ما قاله أستاذنا
الكبير الدكتور محمد بن فتح الله بدران: « لعله قد آن لنا أن نقرر في يمين واطمئنان
أن الشهرستاني أقام بمفرده مدرسة (فلسفية) للعلل والنحل أو تاريخ الأديان » .

ونسأل الله العليّ القدير أن ينفع به كل طالب للمعرفة وباحث عن طريق
الحق والهدى .

عبد العزيز الوكيل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله حمد الشاكرين بجميع محامده كلها ؛ على جميع نعمائه كلها ، حمدا كثيرا طيبا مباركا كما هو أهله . وصلى الله على محمد المصطفى رسول الرحمة خاتم النبيين وعلى آله الطيبين الطاهرين ؛ صلاة دائمة بركتها إلى يوم الدين ، كما صلى على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنه حميد مجيد .

وبعد : فلما وفقني الله تعالى لمطالعة مقالات أهل العالم من أرباب الديانات والملل^(١) ، وأهل الأهواء والنحل^(٢) ، والوقوف على مصادرها ومواردها ، واقتناص أوانسها^(٣) وشواردها^(٤) ، أردت أن أجمع ذلك في مختصر يحوى جميع ما تدّين به المتدينون ، وانتحل^(٥) المنتحلون ؛ عبرة لمن استبصر ، واستبصارا لمن اعتبر .

وقبل الخوض فيما هو الغرض لابد من أن أقدم خمس مقدمات :

المقدمة الأولى : في بيان أقسام أهل العالم جملة مرسلة^(٦) .

المقدمة الثانية : في تعيين قانون يبنى عليه تعديد الفرق^(٧) الإسلامية .

المقدمة الثالثة : في بيان أول شبهة وقعت في الخليقة ، ومن مَصْدَرُها ، ومن مُظْهِرُها ؟

(١) الملل : جمع ملة وهي الدين .

(٢) النحل : جمع نحلة بكسر النون وهي الدعوى .

(٣) أوانس : جمع آنسة ، وهي الشابة الجميلة الطيبة النفس ، والمراد هنا المعلومات القيمة .

(٤) شوارد : جمع شاردة وهي ماند وتقر ، والمراد المعلومات النادرة .

(٥) انتحل الشيء : ادعاه لنفسه .

(٦) مرسلة : مطلقة ، غير مقيدة .

(٧) الفرق : جمع فرقة بالكسرة ، وهي في الأصل الجماعة من الناس وغيرهم .

المقدمة الرابعة : في بيان أول شبهة وقعت في الملة الإسلامية ، وكيفية انشعابها^(١) ،

ومن مصدرها ، ومن مظهرها ؟

المقدمة الخامسة : في بيان السبب الذي أوجب ترتيب هذا الكتاب على طريق

الحساب .

المقدمة الأولى

في بيان تقسيم أهل العالم جملة مرسله

١ — من الناس من قسم أهل العالم بحسب الأقاليم السبعة . وأعطى أهل كل إقليم حظه من اختلاف الطبائع والأنفس التي تدل عليها الألوان والألسن^(٢) .

٢ — ومنهم من قسمهم بحسب الأقطار الأربعة التي هي : الشرق ، والغرب ، والجنوب ، والشمال . ووفر على كل قطر حقه من اختلاف الطبائع ، وتباين الشرائع .

٣ — ومنهم من قسمهم بحسب الأمم ، فقال كبار الأمم أربع : العرب ، والعجم ، والروم ، والهند ، ثم زاوج^(٣) بين أمة وأمة ؛ فذكر أن العرب والهنديتقاربان على مذهب واحد ، وأكثر ميلهم إلى تقرير خواص الأشياء والحكم بأحكام الماهيات^(٤) والحقائق ، واستعمال الأمور الروحانية . والروم والعجم يتقاربان على مذهب واحد ، وأكثر ميلهم إلى تقرير طبائع الأشياء والحكم بأحكام الكيفيات^(٥) والكميات^(٦) ، واستعمال الأمور الجسمية .

٤ — ومنهم من قسمهم بحسب الآراء والمذاهب . وذلك غرضنا في تأليف هذا الكتاب . وهم منقسمون بالقسمة الصحيحة الأولى إلى أهل الديانات والملل ، وأهل الأهواء والنحل .

(١) انشعابها : انقسامها وتفرقها .

(٢) الألسن : جمع لسان والمراد هنا اللغات .

(٣) زاوج بين الأمرين : خالط بينهما وقارن .

(٤) ماهية الشيء : أصله وحقيقته .

(٥) الكيف : حالة الشيء وصفته .

(٦) الكم : الكمية والمقدار .

فأرباب الديانات مطلقاً مثل المجوس ، واليهود ، والنصارى ، والمسلمين .
وأهل الأهواء والآراء مثل الفلاسفة ، والدّهريّة^(١) ، والصابئة^(٢) ، وعبدّة
الكواكب والأوثان ، والبراهمة^(٣) .

ويفترق كل منهم فرقا . فأهل الأهواء ليست تنضبط مقالاتهم في عدد معلوم . وأهل
الديانات قد انحصرت مذاهبهم بحكم الخبر الوارد فيها . فافترقت المجوس على سبعين فرقة
واليهود على إحدى وسبعين فرقة . والنصارى على اثنتين وسبعين فرقة . والمسلمون
على ثلاث وسبعين فرقة . والناجية أبدا من الفرق واحدة ، إذ الحق من القضيتين المتقابلتين
في واحدة ، ولا يجوز أن تكون قضيتان متناقضتان متقابلتان على شرائع التقابل ،
إلا وأن تقسما الصدق والكذب . فيكون الحق في إحداها دون الأخرى . ومن المحال
الحكم على المتخاصمين المتضادين في أصول المعقولات بأنهما محقان صادقان . وإذا كان
الحق في كل مسألة عقلية واحداً ؛ فالحق في جميع المسائل يجب أن يكون مع فرقة واحدة
ولمّا عرفنا هذا بالسمع ، وعنه أخبر التنزيل في قوله عز وجل : (وَمَنْ خَلَقْنَا أُمَّةً
يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ)^(٤) وأخبر النبي عليه السلام : « سَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ
وَسَبْعِينَ فِرْقَةً ، النَّاجِيَةُ مِنْهَا وَاحِدَةٌ ، وَالْبَاقُونَ هَلَكَى . قِيلَ : وَمَنْ النَّاجِيَةُ ؟
قَالَ : أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ . قِيلَ : وَمَا السُّنَّةُ وَالْجَمَاعَةُ ؟ قَالَ : مَا أَنَا عَلَيْهِ
الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي » .

وقال عليه السلام : « لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ إِلَى يَوْمِ
الْقِيَامَةِ » وقال عليه السلام : « لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ » .

(١) الدهري : بفتح الدال المهملة وتضم : القائل ببقاء الدهر ، الذي لا يؤمن بالحياة الأخرى .
(٢) الصابئة : قوم كانوا يعبدون النجوم ، وأصل الفعل صبأً يعني خرج من دين إلى آخر .
(٣) البراهمة : فرقة معينة ، وهم في الأصل خدمة إله الهنود برهما .
(٤) الأعراف آية ١٨١ .

المقدمة الثانية

في تعيين قانون يبنى عليه تعديد الفرق الإسلامية

اهلم أن لأصحاب المقالات طرقاً في تعديد الفرق الإسلامية ، لا على قانون مستند إلى أصل ونص ، ولا على قاعدة مخبرة عن الوجود . فما وجلت مصنفين منهم متفقين على منهاج واحد في تعديد الفرق .

ومن المعلوم الذي لامرأ فيه أن ليس كل من تميز عن غيره بمقالة ما ؛ في مسألة ما ، حد صاحب مقالة . وإلا فتكاد تخرج المقالات عن حد الحصر والعد . ويكون من انفراد بمسألة في أحكام الجواهر مثلاً معدوداً في عداد أصحاب المقالات . فلا بد إذن من ضابط في مسائل هي أصول وقواعد يكون الاختلاف فيها اختلافاً يعتبر مقالة ، ويعد صاحبه صاحب مقالة .

وما وجدت لأحد من أرباب المقالات عناية بتقرير هذا الضابط ، إلا أنهم استرسلوا^(١) في إيراد مذاهب الأمة كيف اتفق ، وعلى الوجه الذي وجد ، لا على قانون مستقر ، وأصل مستمر . فاجتهدت على ما تيسر من التقدير ، وتقدر من التيسير حتى حصرتها في أربع قواعد ، هي الأصول الكبار .

القاعدة الأولى : الصفات والتوحيد فيها . وهي تشمل على مسائل : الصفات الأزلية ، إثباتاً عند جماعة ، ونفياً عند جماعة . وبيان صفات الذات ، وصفات الفعل ، وما يجب لله تعالى ، وما يجوز عليه ، وما يستحيل . وفيها الخلاف بين الأشعرية ، والكرامية ، والمجسمة والمعتزلة .

القاعدة الثانية : القدر والمدل فيه ، وهي تشمل على مسائل : القضاء ، والقدر ، والجبر والكسب ، وإرادة الخير والشر ، والمقدور ، والمعلوم ؛ إثباتاً عند جماعة ، ونفياً

(١) استرسل في الكلام : بسطه .

عند جماعة . وفيها الخلاف بين : القَدَرِيَّة ، والنَّجَّارِيَّة ، والجبرية ، والأشعرية ، والكَرَّامِيَّة .

القاعدة الثالثة : الوعد ، والوعيد ، والأسماء ، والأحكام . وهي تشتمل على مسائل : الإيمان ، والتوبة ، والوعيد ، والإرجاء ، والتكفير ، والتضليل ؛ إثباتا على وجه عند جماعة ، ونفيا عند جماعة . وفيها الخلاف بين المرجئة ، والوعيدية ، والمعتزلة ، والأشعرية ، والكَرَّامِيَّة .

القاعدة الرابعة : السمع والعقل ، والرسالة ، والإمامة . وهي تشتمل على مسائل : التحسين ، والتقبيح ، والصالح والأصلح ، واللفظ ، والمعصية في النبوة . وشروط الإمامة ، نصا عند جماعة ، وإجماعا عند جماعة . وكيفية انتقالها على مذهب من أقال بالنص ، وكيفية إثباتها على مذهب من قال بالإجماع . والخلاف فيها بين الشيعة ، والخوارج ، والمعتزلة ، والكرامية ، والأشعرية .

فإذا وجدنا انفراد واحد من أئمة الأمة بمقالة من هذه القواعد ، عددنا مقالته مذهباً وجماعته فرقة . وإن وجدنا واحداً انفراداً بمسألة فلا نجعل مقالته مذهباً ، وجماعته فرقة . بل نجعله مندرجا تحت واحد ممن وافق سواها مقالته . ورددنا باقي مقالاته إلى الفروع التي لا تعد مذهباً مفرداً ؛ فلا تذهب المقالات إلى غير النهاية . فإذا تعيينت المسائل التي هي قواعد الخلاف ، تبينت أقسام الفرق الإسلامية ، وانحصرت كبارها في أربع بعد أن تداخل بعضها في بعض .

كبار الفرق الإسلامية أربع

(١) القَدَرِيَّة . (٢) الصفاتية . (٣) الخوارج . (٤) الشيعة .

ثم يتركب بعضها مع بعض ، ويتشعب عن كل فرقة أصناف ، فتصل إلى ثلاث وسبعين فرقة .

ولأصحاب كتب المقالات طريقان في الترتيب :

أحدهما : أنهم وضعوا المسائل أصولاً . ثم أوردوا في كل مسألة مذهب طائفة طائفة وفرقة فرقة .

والثاني : أنهم وضعوا الرجال وأصحاب المقالات أصولاً ، ثم أوردوا مذاهبهم ، في مسألة مسألة .

وترتيب هذا المختصر على الطريقة الأخيرة ، لأنني وجدت لها ضبطاً للأقسام ، وأليق بباب الحساب .

وشرطى على نفسي أن أورد مذهب كل فرقة على ما وجدته في كتبهم ؛ من غير تعصب^(١) لهم ، ولا كسر عليهم^(٢) ؛ دون أن أئين صحيحه من فاسده ، وأعين حقه من باطله ، وإن كان لا يخفى على الأفهام الذكية في مدارج^(٣) الدلائل العقلية لمحات الحق ونفحات الباطل ، وبالله التوفيق .

المقدمة الثالثة

في بيان أول شبهة وقعت في الخليفة ، ومن مَصْدَرُها في الأول
ومن مَظْهَرُها في الآخر

اعلم أن أول شبهة وقعت في الخليفة : شبهة إبليس لعنه الله ، ومصدرها استبداده بالرأى في مقابلة النص ، واختياره الهوى في معارضة الأمر ، واستكباره بالمادة التي خلق منها وهي النار على مادة آدم عليه السلام وهي الطين .

وانشعبت^(٤) من هذه الشبهة سبع شبهات ، وسارت في الخليفة ، وسرت في أذهان الناس حتى صارت مذاهب بدعة وضلالة ، وتلك الشبهات مسطورة^(٥) في شرح الأناجيل

(١) تعصب له : مال إليه وجد في نصرته . (٢) كسر عليه : غض منه وانصرف عنه .

(٣) مدارج : جمع مدرج ، وهو المذهب والمسلك .

(٤) انشعب : افرق وتباعد . (٥) مسطورة : مدونة مكتوبة .

الأربعة : إنجيل لوقا ، ومارقوس ، ويوحنا ، ومتى ، ومذكورة في التوراة متفرقة على شكل مناظرات بينه وبين الملائكة بعد الأمر بالسجود ، والامتناع منه .

قال كما نقل عنه ؛ إني سلمت أن البارئ تعالى إلهي وإله الخلق ، عالم قادر ، ولا يسأل عن قدرته ومشيتته ، وأنه مهما أراد شيئاً قال له كن فيكون ، وهو حكيم ، إلا أنه يتوجه على مساق حكمته^(١) أسئلة ، قالت الملائكة : ما هي ؟ وكم هي ؟ قال لعنه الله : سبعة .

الأول منها : أنه قد علم قبل خلق أي شيء يصدر عني ويحصل مني ، فلم خلقتي أولاً ؟ وما الحكمة في خلقه إياي ؟

والثاني : إذ خلقتني على مقتضى إرادته ومشيتته ؛ فلم كلفني بمعرفته وطاعته ؟ وما الحكمة في هذا التكليف بعد أن لا ينتفع بطاعة ، ولا يتضرر بمعصية ؟

والثالث : إذ خلقتني وكلفني فالتزمت تكليفه بالمعرفة والطاعة فمرفت وأطعت ، فلم كلفني بطاعة آدم والسجود له ؟ وما الحكمة في هذا التكليف على الخصوص بعد أن لا يزيد ذلك في معرفتي وطاعتي إياه ؟

والرابع : إذ خلقتني وكلفني على الإطلاق ، وكلفني بهذا التكليف على الخصوص ، فإذا لم أسجد لآدم ، فلم لعني وأخرجني من الجنة ؟ وما الحكمة في ذلك بعد أن لم أرتكب قبيحاً إلا قولي : لا أسجد إلا لك ؟

والخامس : إذ خلقتني وكلفني مطلقاً ، وخصوصاً ؛ فلم أطع فلعني وطردي ، فلم طرقتي^(٢) إلى آدم حتى دخلت الجنة ثانياً وغررته بوسوستي^(٣) ، فأكل من الشجرة المنهى عنها ، وأخرجه من الجنة معي ؟ وما الحكمة في ذلك بعد أن لو منعني من دخول الجنة لاستراح مني آدم ، وبقي خالداً فيها ؟

(١) مساق حكمته : يقال (ساقه مساق غيره) عامله معاملة غيره .

(٢) طرقتي : جعل لي طريقاً . والمراد أنت الذي جعلت لي الطريق إليه .

(٣) الوسوسة : مرض يحدث من غلبة السوداء ، ويختلط معه الذهن ، وسوس الشيطان له

والسادس : إذ خلقني وكلفني عموماً ، وخصوصاً ، ولعني ، ثم طرقتني إلى الجنة ، وكانت الخصومة بيني وبين آدم ؛ فلم سلطني على أولاده حتى أراهم من حيث لا يرونني ، وتؤثر فيهم وسوستي ولا يؤثر في حولهم وقوتهم ، وقدرتهم واستطاعتهم ؟ وما الحكمة في ذلك بعد أن لو خلقهم على الفطرة دون من يمتثلهم^(١) عنها فيعيشوا طاهرين سامعين مطيعين ، كان أحري بهم ، وأليق بالحكمة ؟

والسابع : سلمت هذا كله : خلقني وكلفني مطلقاً ومقيداً ، وإذا لم أطع لعني وطردي وإذا أردت دخول الجنة مكنتني وطرقتني ، وإذا عملت عملي أخرجني ثم سلطني على بني آدم ، فلم إذا استمهلت^(٢) أمهلي ، فقلت : (أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ^(٣)) — قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ^(٤)) . وما الحكمة في ذلك بعد أن لو أهلكني في الحال استراح آدم واخلق مني وما بقي شرٌّ ما في العالم ؟ أليس بقاء العالم على نظام الخير خيراً من امتزاجه بالشر ؟ !

قال : فهذه حجتى على ما ادعيتته في كل مسألة .

قال شارح الإنجيل : فأوحى الله تعالى إلى الملائكة عليهم السلام ، قولوا له : إنك في تسليمك الأول أنى إلهك وإله الخلق غير صادق ولا مخلص ، إذ لو صدقت أنى إله العالمين ما احتسكت على بيم ، فأنا الله الذى لا إله إلا أنا ، لا أسأل عما أفعل ، واخلق مسئولون . وهذا الذى ذكرته مذكور في التوراة ، ومسطور في الإنجيل على الوجه الذى ذكرته .

وكنت برهة من الزمان أتفكر وأقول : من المعلوم الذى لا مِرَّة فيه أن كل شبهة وقعت لبني آدم ؛ فإنما وقعت من إضلال الشيطان الرجيم^(٥) ووساوسه ، ونشأت من

(١) يمتثلهم عنها : يحولهم عنها ويصرفهم .

(٢) استمهلت : سألته المهلة .

(٣) الأعراف آية ١٤ . وأنظرنى : أخرنى .

(٤) الحجر : آية ٣٧ ، ٣٨ .

(٥) الرجيم : الملعون المطرود من رحمته تعالى .

شبهاته . وإذا كانت الشبهات محصورة في سبع ، عادت كبار البدع والضلالات إلى سبع . ولا يجوز أن تعدو شبهات فرق الزيغ والكفر والضلال هذه الشبهات وإن اختلفت العبارات ، وتباينت الطرق ، فإنها بالنسبة إلى أنواع الضلالات كالبدور ، وترجع جملة إلى إنكار الأمر بعد الاعتراف بالحق ، وإلى الجنوح^(١) إلى الهوى في مقابلة النص .

هذا ، ومن جادل نوحاً ، وهوداً ، وصالحاً ، وإبراهيم ، ولوطاً ، وشعيباً ، وموسى ، وعيسى ، ومحمداً ؛ صلوات الله عليهم أجمعين ، كلهم نسجوا على منوال اللعين الأول في إظهار شبهاته . وحاصلها يرجع إلى دفع التكليف عن أنفسهم ، وجحد أصحاب الشرائع والتكاليف بأسرهم ، إذ لا فرق بين قولهم (أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا)^(٢) وبين قوله : (أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً)^(٣) وعن هذا صار مفصل الخلاف ، ومحز^(٤) الافتراق ما هو في قوله تعالى : (وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا)^(٥) فبين أن المانع من الإيمان هو هذا المعنى ، كما قال المتقدم في الأول : (مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ)^(٦) وقال المتأخر من ذريته كما قال المتقدم : (أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ)^(٧) وكذلك لو تعقبنا أقوال المتقدمين منهم لوجدناها مطابقة لأقوال المتأخرين (كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ)^(٨) (فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ)^(٩) .

(١) الجنوح : الميل والإقبال .

(٢) النغابن آية ٦ .

(٣) الإسراء آية ٦٠ .

(٤) محز : أصل الحز القطع ، والحز آلة القطع .

(٥) الإسراء آية ٩٤ .

(٦) الأعراف آية ١٢ .

(٧) الزخرف آية ٥٢ .

(٨) البقرة آية ١١٨ .

(٩) يونس آية ٧٤ .

فاللعين الأول لما حكم العقل على من لا يحكم عليه العقل ، لزمه أن يجرى حكم الخالق في الخلق ، أو حكم الخلق في الخالق . والأول غلو^(١) ، والثاني تقصير .

فثار من الشبهة الأولى مذاهب : الحلولية ، والتناسخية^(٢) ، والمشبهة ، والغلاة من الروافض ، حيث غلوا في حق شخص من الأشخاص حتى وصفوه بأوصاف الإله .
وثار من الشبهة الثانية مذاهب : القدرية ، والجبرية ، والمجسمة ، حيث قصرُوا في وصفه تعالى حتى وصفوه بصفات المخلوقين .

فالمعتزلة مشبهة الأفعال ، والمشبهة حلولية الصفات ، وكل واحد منهم أعور بأي عينيه شاء ، فإن من قال : إنما يحسن منه ما يحسن منا ، ويقبح منه ما يقبح منا ، فقد شبه الخالق بالخلق ؛ ومن قال : يوصف الباري تعالى بما يوصف به الخلق ، أو يوصف الخلق بما يوصف به الباري تعالى ، فقد اعتزل عن الحق . وسنخ^(٣) القدرية طلب العلة في كل شيء ، وذاك من سنخ اللعين الأول ؛ إذ طلب العلة في الخلق أولاً ، والحكمة في التكليف ثانياً ، والفائدة في تكليف السجود لآدم عليه السلام ثالثاً . وعنه نشأ مذهب الخوارج ، إذ لا فرق بين قولهم : لا حكم إلا الله ولا نحكم الرجال ، وبين قوله : لا أسجد إلا لك ، (أَسْجُدْ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمِإٍ مَسْنُونٍ^(٤)) وبالجملة « كلا طرفي قصد الأمور ذميم » فالمعتزلة غلوا في التوحيد بزعمهم حتى وصلوا إلى التعطيل بنفي الصفات . والمشبهة قصرُوا حتى وصفوا الخالق بصفات الأجسام . والروافض غلوا في النبوة والإمامة حتى وصلوا إلى الحلول . والخوارج قصرُوا حتى نفوا تحكيم الرجال .

وأنت ترى - إذا نظرت - أن هذه الشبهات كلها ناشئة من شبهات اللعين الأول ،

(١) الغلو : التشدد والتصلب حتى مجاوزة الحد .

(٢) التناسخية : هم الذين يعتقدون أن النفس الناطقة تنتقل من بدن إلى آخر .

(٣) السنخ : بالكسر ؛ الأصل .

(٤) الآية — قال لم أكن لأسجد لبشر خلقته من صلصال من حمإ مسنون — الحجر آية ٣٣ .

مسنون : متغير .

وتلك في الأول مصدرها ، وهذه في الآخرة مظهرها . وإليه أشار التنزيل في قوله تعالى :
(وَلَا تَتَّبِعُوا خُطَوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ)^(١) .

وشبه النبي صلى الله عليه وسلم كل فرقة ضالة من هذه الأمة بأمة ضالة من الأمم السالفة ، فقال : « الْقَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هَذِهِ الْأُمَّةِ » وقال : « الْمُشَبَّهَةُ يَهُودُ هَذِهِ الْأُمَّةِ » ،
والرَّوَافِضُ نَصَارَاهَا » وقال عليه الصلاة والسلام جملة : « لَتَسْلُكُنَّ سُبُلَ الْأُمَمِ قَبْلَكُمْ حَذْوً الْقَذَّةِ بِالْقَذَّةِ »^(٢) ، وَالنَّعْلَ بِالنَّعْلِ ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ .

المقدمة الرابعة

في بيان أول شبهة وقعت في الملة الإسلامية ، وكيفية انشعابها ، وَمَنْ مَصْدَرُهَا ، وَمَنْ مَظْهَرُهَا .

وكما قررنا أن الشبهات التي وقعت في آخر الزمان هي بعينها تلك الشبهات التي وقعت في أول الزمان ، كذلك يمكن أن نقرر في زمان كل نبي ودور صاحب كل ملة وشريعة : أن شبهات أمته في آخر زمانه ؛ ناشئة من شبهات خصماء أول زمانه من الكفار والملحدين وأكثرها من المنافقين . وإن خفي علينا ذلك في الأمم السالفة لتمادى الزمان ، فلم يخف في هذه الأمة أن شبهاتها نشأت كلها من شبهات منافقي زمن النبي عليه السلام ، إذ لم يرضوا بحكمه فيما كان يأمر وينهى ، وشرعوا فيما لا مسرح للفكر فيه ولا مسرى ، وسألوا عما منعوا من الخوض فيه ، والسؤال عنه ، وجادلوا بالباطل فيما لا يجوز الجدل فيه .

اعتبر حديث ذى الخويصرة التميمي إذ قال : اَعْدِلْ يَا مُحَمَّدُ فَإِنَّكَ لَمْ تَعْدِلْ ، حتى قال عليه الصلاة والسلام : « إِنْ لَمْ أَعْدِلْ فَمَنْ يَعْدِلُ ؟ » فعاود اللعين وقال :

(١) البقرة آية ١٦٨ . (٢) القذة ؛ بالضم ، ريش السهم . وتجمع على قذذ

« هَذِهِ قِسْمَةٌ مَّا أُريدَ بِهَا وَجْهُ اللَّهِ تَعَالَى ». وذلك خروج صريح على النبي عليه الصلاة والسلام ، ولو صار من اعترض على الإمام الحق خارجيا ، فمن اعترض على الرسول أحق بأن يكون خارجيا . أو ليس ذلك قولاً بتحسين العقل وتقييده ؟ وحكما بالهوى في مقابلة النص ، واستكباراً على الأمر بقياس العقل ؟ حتى قال عليه الصلاة والسلام : « سَيَخْرُجُ مِنْ ضِئْضِي^(١) هَذَا الرَّجُلُ قَوْمٌ يَمْرُقُونَ^(٢) مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ الشَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ . . . » الخبر بتمامه .

واعتبر حال طائفة أخرى من المنافقين يوم أحد إذ قالوا : (هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ^(٣)) وقولهم : (لَوْ كَانَتْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا ههنا^(٤)) وقولهم : (لَوْ كَانُوا عِندَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا^(٥)) فهل ذلك إلا تصريح بالقدر ؟ وقول طائفة من المشركين : (لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبْدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ^(٦)) وقول طائفة : (أَنْطَعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ^(٧)) فهل هذا إلا تصريح بالجبر ؟

واعتبر حال طائفة أخرى حيث جادلوا في ذات الله ، تفكروا في جلاله ، وتصرفوا في أفعاله حتى منعهم وخوفهم بقوله تعالى : (وَيُرْسِلُ الصَّوَاعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَنْ يَشَاءُ وَهُمْ يُجَادِلُونَ فِي اللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ الْحَالِ^(٨)) فهذا ما كان في زمانه عليه الصلاة والسلام وهو على شوكته وقوته وصحة بدنه . والمنافقون يخادعون فيظهرون الإسلام ويبطنون الكفر ، وإنما يظهر نفاقهم بالاعتراض في كل وقت على حركاته وسكناته ، فصارت الاعتراضات كالبدور ، وظهرت منها الشبهات كالزروع .

وأما الاختلافات الواقعة في حال مرضه عليه الصلاة والسلام وبعد وفاته بين الصحابة رضي الله عنهم ، فهي اختلافات اجتهادية كما قيل ، كان غرضهم منها إقامة مراسم للشرع ، وإدامة مناهج الدين .

(١) الضئىء : الجنس ، والأصل ، والمحتد ، يقال : فلان من ضئىء صدق : أى من محتد صدق .

(٢) يمرق من الدين : يخرج منه . (٣) (٥، ٤، ٣) آل عمران آية ١٥٤، ١٥٦ .

(٦) النحل آية ٣٥ . (٧) يس آية ٤٧ .

(٨) الرعد آية ١٣ ، ومعنى الحال القوة والأخذ .

فأول تنازع وقع في مرضه عليه الصلاة والسلام فيما رواه الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري بإسناده عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه ، قال : « لَمَّا اشْتَدَّ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَضُهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ قَالَ : ائْتُونِي بِدَوَاةٍ وَقِرْطَاسٍ أَكْتُبُ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوا بَعْدِي » فقال عمر رضي الله عنه : « إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ غَلَبَتْهُ الْوَجَعُ ، حَسْبُنَا كِتَابُ اللَّهِ » وكثر اللفظ^(١) ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « قَوْمُوا عَنِّي ، لَا يَنْبَغِي عِنْدِي التَّنَازُعُ » قال ابن عباس : « الرِّزْيَةُ كُلُّ الرِّزْيَةِ مَا حَالَ يَبْنِنَا وَبَيْنَ كِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

الخلاف الثاني : في مرضه أنه قال : « جَهِّزُوا جَيْشَ أُسَامَةَ ، لَعَنَ اللَّهُ مَنْ تَخَلَّفَ عَنْهُ » فقال قوم : يجب علينا امتثال أمره ، وأُسامة قد برز من المدينة . وقال قوم : قد اشتد مرض النبي عليه الصلاة والسلام فلا تسمع قلوبنا مفارقتة ، والحالة هذه ، فنصبر حتى نبصر أى شيء يكون من أمره .

وإنما أوردت هذين التنازعين ، لأن المخالفين ربما عدوا ذلك من الخلافات المؤثرة في أمر الدين ، وليس كذلك . وإنما كان الغرض كله : إقامة مراسم الشرع في حال تزلزل القلوب ، وتسكين نائرة^(٢) الفتنة المؤثرة عند تقلب الأمور .

الخلاف الثالث : في موته عليه السلام ، قال عمر بن الخطاب من قال : إن محمداً قد مات قتلته بسيفي هذا ؛ وإنما رفع إلى السماء كما رفع عيسى عليه السلام ، وقال أبو بكر ابن أبي قحافة رضي الله عنه : من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات ، ومن كان يعبد إله

(١) اللفظ : الصوت المبهم والجلبة .

(٢) نائرة الفتنة : نارت في الناس نائرة ، هاجت هائجة .

محمد فإن إله محمد حي لم يمت وإن يموت ، وقرأ قول الله سبحانه وتعالى : (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ ^(١)) فرجع القوم إلى قوله ؛ وقال عمر رضى الله عنه : « كَأَنِّي مَا سَمِعْتُ هَذِهِ الْآيَةَ حَتَّى قَرَأَهَا أَبُو بَكْرٍ » .

الخلاف الرابع : فى موضع دفنه عليه السلام ، أراد أهل مكة من المهاجرين رده إلى مكة لأنها مسقط رأسه ، ومأنس نفسه ، وموطى قدمه ، وموطن أهله ، وموقع رحله ؛ وأراد أهل المدينة من الأنصار دفنه بالمدينة لأنها دار هجرته ، ومدار نصرته ؛ وأرادت جماعة نقله إلى بيت المقدس لأنه موضع دفن الأنبياء ، ومنه معراجة إلى السماء . ثم اتفقوا على دفنه بالمدينة لما روى عنه عليه الصلاة والسلام : « الْأَنْبِيَاءُ يُدْفَنُونَ حَيْثُ يَمُوتُونَ » .

الخلاف الخامس : فى الإمامة ، وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة ، إذ ماسل سيف فى الإسلام على قاعدة دينية مثل ماسل على الإمامة فى كل زمان . وقد سهل الله تعالى ذلك فى الصدر الأول ، فاختلف المهاجرون والأنصار فيها ، فقالت الأنصار : منا أمير ومنكم أمير واتفقوا على رئيسهم سعد بن عبادة الأنصارى ، فاستدركه أبو بكر وعمر رضى الله عنهما فى الحال بأن حضرا سقيفة بنى ساعدة ، وقال عمر : كنت أزور ^(٢) فى نفسى كلاما فى الطريق ، فلما وصلنا إلى السقيفة أردت أن أتكلم فقال أبو بكر : مه ^(٣) يا عمر ، فحمد الله وأثنى عليه ، وذكر ما كنت أقدره فى نفسى كأنه يخبر عن غيب ، فقبل أن يشتغل الأنصار بالكلام مددت يدي إليه فبايعته وبايعه الناس وسكنت الفتنة ،

(١) آل عمران آية ١٤٤ .

(٢) أزور كلاما : أحسن كلاما وأقومه وأتممه .

(٣) مه : اكفف .

إلا أن بيعة أبي بكر كانت فلتة^(١) وفي الله المسلمين شرها ، فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه ،
فأيما رجل بايع رجلا من غير مشورة من المسلمين فإنهما تَغَرَّة^(٢) يجب أن يقتلا .

وإنما سكنت الأنصار عن دعواهم لرواية أبي بكر عن النبي عليه السلام « الأئمة
من قریش » وهذه البيعة هي التي جرت في السقيفة ، ثم لما عاد إلى المسجد انثال^(٣)
الناس عليه وبايعوه عن رغبة ، سوى جماعة من بني هاشم وأبي سفيان من بني أمية .
وأمر المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان مشغولا بما أمره النبي صلى الله
عليه وسلم من تجهيزه ودفنه وملازمة قبره من غير منازعة ولا مدافعة .

الخلاف السادس : في أمر فذك^(٤) والتوارث عن النبي عليه السلام ، ودعوى فاطمة
عليها السلام ووراثته تارة ، وتمليكا أخرى ، حتى دفعت عن ذلك بالرواية المشهورة عن النبي
عليه السلام « نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ ، مَا تَرَ كُنَاهُ صَدَقَةٌ » .

الخلاف السابع : في قتال مانعي الزكاة ، فقال قوم : لا نقاتلهم قتال الكفرة .
وقال قوم : بل نقاتلهم ، حتى قال أبو بكر رضي الله عنه : لو منعوني عقالا مما أعطوا
رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه ، ومضى بنفسه إلى قتالهم ، ووافقه جماعة
الصحابة بأسرهم . وقد أدى اجتهاد عمر رضي الله عنه في أيام خلافته إلى رد السبايا
والأموال إليهم ، وإطلاق المحبوسين منهم ، والإفراج عن أسراهم .

(١) فلتة : دون تدبر وتمهل .

(٢) تغرة : غرر بنفسه تغريرا ، وتغرة : عرضها للهلاك .

(٣) انثال عليه الناس : انصبوا عليه وتسكثروا حوله .

(٤) فذك : قرية شمال المدينة ، كانت لليهود ، ولما انهزم يهود خيبر خشي يهود فذك على أنفسهم

فسلموا قريتهم للنبي عليه السلام دون قتال فسكانت خالصة له ينفق منها على نفسه ، وعلى بعض المحتاجين
من بني هاشم .

الخلاف الثامن : في تنصيب^(١) أبي بكر على عمر بالخلافة وقت الوفاة ، فمن الناس من قال : قد وليت علينا فظاً غليظاً ، وارتفع الخلاف بقول أبي بكر : لو سألتني ربي يوم القيامة لقلت : وليت عليهم خيرهم لهم .

وقد وقع في زمانه اختلافات كثيرة في مسائل ميراث الجد ، والإخوة ، والكلالة^(٢) ، وفي عقل^(٣) الأصابع ، وديات الأسنان ، وحدود بعض الجرائم التي لم يرد فيها نص ، وإنما هم أمورهم : الاشتغال بقتال الروم ، وغزو المعجم . وفتح الله تعالى الفتوح على المسلمين ، وكثرت السبايا والغنائم ، وكانوا كلهم يصدرون عن رأى عمر رضى الله عنه ، وانتشرت الدعوة ، وظهرت الكلمة ، ودانت العرب ، ولانت المعجم .

* * *

الخلاف التاسع : في أمر الشورى واختلاف الآراء فيها . واتفقوا كلهم على بيعة عثمان رضى الله عنه ، وانتظم الأمر واستمرت الدعوة في زمانه ، وكثرت الفتوح ، وامتلا بيت المال ، وعاشر الخلق على أحسن خلق ، وعاملهم بأبسط يد ، غير أن أقاربه من بنى أمية قد ركبوا نهابر^(٤) فركبته ، وجاروا فجير عليه ، ووقعت في زمانه اختلافات كثيرة وأخذوا عليه أحداثاً كلها محالة^(٥) على بنى أمية .

منها : رده الحكم بن أمية إلى المدينة بعد أن طرده رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يسمى طريد رسول الله ؛ وبعد أن تشفع إلى أبي بكر وعمر رضى الله عنهما أيام خلافتهم فما أجاباه إلى ذلك ، ونفاه عمر من مقامه باليمن أربعين فرسخاً .

(١) انظر كلام أبي بكر في هذا الموضوع ، ج ١ ص ٨ من الكامل للمبرد ، ط مصطفى الحلبي .

(٢) من عدا الولد والوالد من الورثة ، أو : من مات ولا والده ولا ولد .

(٣) العقل : ما يدفع للمجنى عليه كتعويض لما أصابه .

(٤) نهابر : مهالك ، جمع نهيرة بضم النون فيهما .

(٥) محالة : محولة ، أى محولة ومنسوبة .

ومنها نفيه أبا ذر إلى الربذة^(١) ، وتزويجه مروان بن الحكم بنته ، وتسليمه خمس غنائم أفريقية له وقد بلغت مائتي ألف دينار .

ومنها : إيواؤه عبد الله بن سعد بن أبي سرح ، وكان رضيعه بعد أن أهدر النبي عليه الصلاة والسلام دمه ، وتوليته إياه مصر بأعمالها ، وتوليته عبد الله بن عامر البصرة حتى أحدث فيها ما أحدث . إلى غير ذلك مما نقموا عليه ، وكان أمراء جنوده : معاوية ابن أبي سفيان عامل الشام ، وسعد بن أبي وقاص عامل الكوفة ، وبعده الوليد بن عقبة ، وسعيد بن العاص ، وعبد الله بن عامر عامل البصرة ، وعبد الله بن سعد بن أبي سرح عامل مصر . وكلهم خذلوه ورفضوه حتى أتى قدره عليه ، وقتل مظلوماً في داره ، وثارت الفتنة من الظلم الذي جرى عليه ، ولم تسكن بعد .

* * *

الخلاف العاشر : في زمان أمير المؤمنين على رضي الله عنه بعد الاتفاق عليه وعقد البيعة له . فأوله : خروج طلحة والزبير إلى مكة . ثم حمل عائشة إلى البصرة ، ثم نصب القتال معه . ويعرف ذلك بحرب الجمل . والحق أنهما رجعا وتابا ، إذ ذكرهما أمرا فتذكراه . فأما الزبير فقتله ابن جرموز بقوس وقت الانصراف ، وهو في النار لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « بَشَرٌ قَاتِلُ ابْنِ صَفِيَّةَ بِالنَّارِ » . وأما طلحة فرماه مروان ابن الحكم بسهم وقت الإعراض^(٢) نحر ميتاً . وأما عائشة رضي الله عنها فكانت محمولة على ما فعلت ، ثم تاب بعد ذلك ورجعت . والخلاف بينه وبين معاوية ، وحرب صفين ، ومخالفة الخوارج ، وحمله على التحكيم ، ومغادرة عمرو بن العاص أبا موسى الأشعري ، وبقاء الخلاف إلى وقت وفاته مشهور . وكذلك الخلاف بينه وبين الشراة^(٣)

(١) الربذة : من قرى المدينة .

(٢) وقت الإعراض : وقت أن أعرض عن القتال ، أي كف واعتزل الحرب .

(٣) الشراة : الخوارج ، الواحد شار ؛ سموا بذلك لقولهم شربنا أنفسنا في طاعة الله ، فهو من شرب يشرب كرمي يرمى ، فهو شار وجمعه شراة بخلاف شرب كفرح . فإن اسم فاعله شر ، وهو لا يجمع على شراة . قيل : ويجوز أن يكون من الإشارة أي المحادثة .

المارقين بالنهروان^(١) عقداً وقولا ، ونصب القتال معه فعلاً ظاهراً معروفاً ، وبالجملة كان على رضى الله عنه مع الحق ، والحق معه . وظهر في زمانه الخوارج^(٢) عليه مثل الأشعث بن قيس ، ومسعود بن فدكي التميمي ، وزيد بن حصين الطائي وغيرهم . وكذلك ظهر في زمانه الفلاة في حقه مثل عبد الله بن سبأ وجماعة معه . ومن الفريقين ابتدأت البدعة والضلالة ، وصدق فيه قول النبي صلى الله عليه وسلم : « يَهْلِكُ فِيهِ أَثْنَانِ : مُحِبٌّ غَالٍ وَمُبْغِضٌ قَالٍ » .

وانقسمت الاختلافات بعده إلى قسمين : أحدهما الاختلاف في الإمامة . والثاني : الاختلاف في الأصول .

* * *

والاختلاف في الإمامة على وجهين :

أحدهما : القول بأن الإمامة تثبت بالاتفاق والاختيار .

والثاني : القول بأن الإمامة تثبت بالنص والتعيين .

فمن قال إن الإمامة تثبت بالاتفاق والاختيار ؛ قال بإمامة كل من اتفقت عليه الأمة ، أو جماعة معتبرة من الأمة : إما مطلقاً ، وإما بشرط أن يكون قرشياً ؛ على مذهب قوم . وبشرط أن يكون هاشمياً ؛ على مذهب قوم . إلى شرائط أخرى كما سيأتي .

ومن قال بالأول ، قال بإمامة معاوية وأولاده ، وبعدم بخلافة مروان وأولاده .

والخوارج اجتمعوا في كل زمان على واحد منهم بشرط أن يبقى على مقتضى اعتقادهم ، ويجرى على سنن العدل في معاملاتهم ، وإلا خذلوه وخلصوه ، وربما قتلوه .

ومن قالوا إن الإمامة تثبت بالنص ، اختلفوا بعد على رضى الله عنه ، فمنهم من قال

(١) النهروان : بفتح النون وتثنية الراء ، وبضمها : عدة قرى بين واسط وبغداد بالعراق .

(٢) سيأتي الكلام على الخوارج في موضعه .

إنه نص على ابنه محمد بن الحنفية ، وهؤلاء هم الكيسانية ، ثم اختلفوا بعده ، فمنهم من قال إنه لم يمت ، ويرجع فيملاً الأرض عدلاً ، ومنهم من قال إنه مات ، وانتقلت الإمامة بعده إلى ابنه أبي هاشم ، واختلف هؤلاء ، فمنهم من قال الإمامة بقيت في عقبه وصية بعد وصية ، ومنهم من قال إنها انتقلت إلى غيره ، واختلفوا في ذلك الغير ، فمنهم من قال هو بنان بن سميان النهدي ، ومنهم من قال هو علي بن عبد الله بن عباس ، ومنهم من قال هو عبد الله بن حرب الكندي ، ومنهم من قال هو عبد الله بن معاوية ابن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ، وهؤلاء كلهم يقولون إن الدين طاعة رجل ، ويتأولون أحكام الشرع كلها على شخص معين كما ستأتي مذاهبهم .

وأما من لم يقل بالنص على محمد بن الحنفية فقال بالنص على الحسن والحسين رضي الله عنهما ، وقال : لا إمامة في الأخوين إلا الحسن والحسين رضي الله عنهما . ثم اختلفوا ، فمنهم من أجرى الإمامة في أولاد الحسن ، فقال بعده بإمامة ابنه الحسن ، ثم ابنه عبد الله ، ثم ابنه محمد ، ثم أخيه إبراهيم الإمامين ، وقد خرجا في أيام المنصور فقتلا في أيامه . ومن هؤلاء من يقول برجعة محمد الإمام ، ومنهم من أجرى الوصية في أولاد الحسين وقال بعده بإمامة ابنه علي بن الحسين زين العابدين نصاً عليه . ثم اختلفوا بعده ، فقالت الزيدية بإمامة ابنه زيد . ومذهبهم : أن كل فاطمي خرج ، وهو عالم ، زاهد ، شجاع ، سخي ، كان إماماً واجب الاتباع ، وجوزوا رجوع الإمامة إلى أولاد الحسن . ثم منهم من وقف وقال بالرجعة ، ومنهم من ساق وقال بإمامة كل من هذا حاله في كل زمان ، وسيأتي فيما بعد تفصيل مذاهبهم .

وأما الإمامية فقالوا بإمامة محمد بن علي الباقر نصاً عليه ، ثم بإمامة جعفر بن محمد الصادق وصية إليه ، ثم اختلفوا بعده في أولاده : من المنصوص عليه ؟ وهم خمسة : محمد ، وإسماعيل ، وعبد الله ، وموسى ، وعلي . فمنهم من قال بإمامة محمد وهم الحارثية ، ومنهم من قال بإمامة إسماعيل وأنكر موته في حياة أبيه وهم المباركية ، ومن هؤلاء من

وقف عليه وقال برجعته ، ومنهم من ساق الإمامة في أولاده نصاً بعد نص إلى يومنا هذا ، وهم الإسماعيلية ، ومنهم من قال بإمامة عبد الله الأفطح ، وقال برجعته بعد موته لأنه مات ولم يعقب^(١) ، ومنهم من قال بإمامة موسى نصاً عليه إذ قال والده : سابعكم قائمكم ، ألا وهو سمي صاحب التوراة . ثم هؤلاء اختلفوا ، فمنهم من اقتصر عليه وقال برجعته ؛ إذ قال لم يمت هو ، ومنهم من توفى في موته وهم المبطورة ، ومنهم من قطع بموته ، وساق الإمامة إلى ابنه علي بن موسى الرضا ، وهم القطعية . ثم هؤلاء اختلفوا في كل ولد بعده ، فالأثنا عشرية ساقوا الإمامة من علي الرضا إلى ابنه محمد ، ثم إلى ابنه علي ، ثم إلى ابنه الحسن ، ثم إلى ابنه محمد القائم المنتظر الثاني عشر ، وقالوا : هو حي لم يمت ، ويرجع فيملاً الدنيا عدلاً ، كما ملئت جوراً . وغيرهم ساقوا الإمامة إلى الحسن العسكري ، ثم قالوا بإمامة أخيه جعفر ، وقالوا بالتوقف عليه ، أو قالوا بالشك في حال محمد ، ولهم خبط^(٢) طويل في سوق الإمامة ، والتوقف ، والقول بالرجعة بعد الموت ، والقول بالغيبة ، ثم بالرجعة بعد الغيبة .

فهذه جملة الاختلافات في الإمامة ، وسيأتي تفصيل ذلك عند ذكر المذاهب .
وأما الاختلافات في الأصول فحدثت في آخر أيام الصحابة بدعة معبد الجهني ، وغيلان الدمشقي ، ويونس الأسواري في القول بالقدر وإنكار إضافة الخير والشر إلى القدر ، ونسج على منوالهم واصل بن عطاء الغزالي ، وكان تلميذ الحسن البصري ، وتلمذ له عمرو بن عبيد ، وزاد عليه في مسائل القدر ، وكان عمرو من دعاة يزيد الناقص أيام بني أمية ، ثم والى المنصور وقال بإمامته ، ومدحه المنصور يوماً فقال : نثرت الحب للناس فلقطوا غير عمرو بن عبيد .

والوعيدية من الخوارج ، والمرجئة من الجبرية .
والقدرية ابتدعوا بدعتهم في زمان الحسن ، واعتزل واصل عنهم وعن أستاذه

(١) لم يعقب : لم يترك ولداً .

(٢) حقيقة الخبط : الضرب على غير اتساق .

بالقول منه بالمنزلة بين المنزلتين . فسمى هو وأصحابه معتزلة ، وقد تلمذ له زيد بن علي وأخذ الأصول فلذلك صارت الزيدية كلهم معتزلة . ومن رفض زيد بن علي لأنه خالف مذهب آبائه في الأصول ، وفي التبرّي والتوّلى ؛ وهم من أهل الكوفة ؛ وكانوا جماعة ، سمو رافضة . ثم طالع بعد ذلك شيوخ المعتزلة كتب الفلاسفة حين نشرت أيام المأمون فخلطت مناهجها بمناهج الكلام ، وأفردتها فناً من فنون العلم ، وسمتها باسم الكلام ، إما لأن أظهر مسألة تكلموا فيها وتقاتلوا عليها ، هي مسألة الكلام ، فسمى النوع باسمها ، وإما لمقابلتهم الفلاسفة في تسميتهم فناً من فنون علمهم بالمنطق ، والمنطق والكلام مترادفان .

وكان أبو الهذيل العلاف شيخهم الأكبر ؛ وافق الفلاسفة في أن الباري تعالى عالم بعلم ، وعلمه ذاته ، وكذلك قادر بقدره ، وقدرته ذاته ، وأبدع بدعاً في الكلام ، والإرادة ، وأفعال العباد ، والقول بالقدر ، والآجال ، والأرزاق ، كما سيأتي في حكاية مذهبه ، وجرت بينه وبين هشام بن الحكم مناظرات في أحكام التشبيه ، وأبو يعقوب الشحام والآدمي صاحباً أبي الهذيل واقفاً في ذلك كله .

ثم إبراهيم بن سيار النظام في أيام المتعصم كان قد غلا في تقرير مذاهب الفلاسفة وانفرد عن السلف ببدع في القدر والرفض ، وعن أصحابه بمسائل نذكرها ، ومن أصحابه محمد بن شبيب ، وأبو شمر ، وموسى بن عمران ، والفضل الحثي ، وأحمد بن خابط ، ووافقه الأسواري في جميع مذاهب إليه من البدع ، وكذلك الإسكافية أصحاب أبي جعفر الإسكافي ، والجمهرية أصحاب الجعفر بن جعفر بن مبشر ، وجعفر بن حرب .

ثم ظهرت بدع بشر بن اعتمر ؛ من القول بالتولد والإفراط فيه والميل إلى الطبيعيين من الفلاسفة ، والقول بأن الله تعالى قادر على تعذيب الطفل ، وإذا فعل ذلك فهو ظالم ، إلى غير ذلك مما تفرد به عن أصحابه .

وتلمذه أبو موسى المردار راهب المعتزلة ، وانفرد عنه بإبطال إعجاز القرآن من جهة الفصاحة والبلاغة ، وفي أيامه جرت أكثر التشديدات على السلف لقولهم بقدوم القرآن ، وتلمذه الجعفران ، وأبو زفر ، ومحمد بن سويد صاحب المردار ، وأبو جعفر الإسكافي ، وعيسى بن الهيثم صاحب جعفر بن حرب الأشج .

ومن بالغ في القول بالقدر : هشام بن عمرو القوطي ، والأصم من أصحابه ، وقدحا في إمامة علي رضي الله عنه بقولهما : إن الإمامة لا تنعقد إلا بإجماع الأمة عن بكرة أبيهم . والقوطي والأصم اتفقا على أن الله تعالى يستحيل أن يكون عالما بالأشياء قبل كونها ، ومنعاً كون المعدوم شيئاً .

وأبو الحسين الخياط ، وأحمد بن علي الشطوي صحبا عيسى الصوفي ، ثم لهما أبا مجالد .

وتلمذ الكعبي لأبي الحسين الخياط ، ومذهبه بعينه مذهبه ، وأما معمر بن عباد السلمي ، وثمالة بن أشرس النيمري ، وأبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، فكانوا في زمان واحد متقاربين في الرأي والاعتقاد ، منفردين عن أصحابهم بمسائل نذكرها في موضعها . والمتأخرون منهم أبو علي الجبائي ، وابنه أبو هاشم ، والقاضي عبد الجبار ، وأبو الحسين البصري ؛ قد لخصوا طرق أصحابهم ، وانفردوا عنهم بمسائل ستأتي .

أما رونق الكلام فابتدأوه من الخلفاء العباسيين : هارون ، والمأمون ، والمعتصم ، والواثق ، والمتوكل ؛ وانتهأوه من صاحب بن عباد وجماعة من الديلمة .

* * *

وظهرت جماعة من المعتزلة متوسطين ، مثل ضرار بن عمرو ، وحفص الفرد ، والحسين الدجار ، ومن المتأخرين خالفوا الشيوخ في مسائل ، ونبغ منهم جهم بن صفوان في أيام نصر بن سيار ، وأظهر بدعته في الجبر بترمذ^(١) ، وقتله سالم بن أحوز المازني في آخر ملك بني أمية بمرؤ^(٢) .

(١) ترمذ : قرية ببخارى .

(٢) مرو : بلد بفارس .

وكانت بين المعتزلة وبين السلف في كل زمان اختلافات في الصفات ، وكان السلف يناظرونهم عليها ، لا على قانون كلامي ، بل على قول إقناعي ، ويسمون الصفاتية ، فمن مثبت صفات الباري تعالى معاني قائمة بذاته ، ومن مشبه صفاته بصفات الخلق ، وكلهم يتعلقون بظواهر الكتاب والسنة ، ويناظرون المعتزلة في قدم العالم على قول ظاهر وكان عبد الله بن سعيد الكلابي ، وأبو العباس القلانسي ، والحارث بن أسد المحاسبي أشبههم إقناعاً ، وأمتهم كلاماً ، وجرت مناظرة بين أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ، وبين أستاذه أبي علي الجبائي في بعض مسائل التحسين والتقبيح ، فالزم الأشعري أستاذه أموراً لم يخرج عنها بجواب فأعرض عنه وانحاز إلى طائفة السلف ونصر مذهبهم على قاعدة كلامية ؛ فصار ذلك مذهباً منفرداً ، وقرر طريقته جماعة من المحققين مثل القاضي أبي بكر الباقلاني ، والأستاذ أبي إسحاق الاسفرائيني ، والأستاذ أبي بكر ابن فورك ، وليس بينهم كثير اختلاف .

ونبغ رجل متنمس^(١) بالزهد من سجستان يقال له أبو عبد الله محمد بن كرام ، قليل العلم ، قد قش^(٢) من كل مذهب ضغثاً^(٣) وأثبتته في كتابه . وروّجه على أغنام^(٤) غرجه ، وغور ، وسواد بلاد خراسان ، فانتظم ناموسه وصار ذلك مذهباً ، وقد نصره محمود بن سبكتكين السلطان ، وصب البلاء على أصحاب الحديث والشيعة من جهتهم ، وهو أقرب مذهب إلى مذهب الخوارج ، وهم مجسمة ، وحاش غير محمد بن الهيصم فإنه مقارب .

(١) متنسر .

(٢) قش من كل مذهب : أخذ بذاته .

(٣) الضغث : الباطل ، والكلام المخلط الفاسد .

(٤) الذين لا يفصحون .

المقدمة الخامسة

في السبب الذي أوجب ترتيب هذا الكتاب على طريق الحساب
وفيهما إشارة إلى مناهج الحساب

لما كان مبنى الحساب على الحصر والاختصار ، وكان غرضي من تأليف هذا
الكتاب حصر المذاهب مع الاختصار ؛ اخترت طريق الاستيفاء ترتيباً ، وقدرت
أغراضى على مناهجه تقسيماً وتبويباً . وأردت أن أبين كيفية طرق هذا العلم وكمية أقسامه ؛
لئلا يظن بى أنى من حيث أنا فقيه ومتكلم ، أجنبى النظر فى مسالكه ومراسمه ،
أعجمى القلم بمداركه ومعامله ، فأثرت من طرق الحساب أحكامها وأحسنها ، وأقمت
عليه من حجج البرهان أوضحها وأمتنها ، وقدرتها على علم العدد ، وكان الواضع الأول
منه استمداد المدد ، فأقول : مراتب الحساب تبتدىء من واحد ، وتنتهى إلى سبع ،
ولا تجاوزها ألبتة .

المرتبة الأولى : صدر الحساب وهو الموضوع الأول الذى يرد عليه التقسيم الأول ،
وهو فرد لا زوج له باعتبار ، وجملة يقبل التقسيم والتفصيل باعتبار ، فمن حيث إنه فرد
فهو لا يستدعى اختلاساويه فى الصورة والمدة ، ومن حيث هو جملة فهو قابل للتفصيل
حتى ينقسم إلى قسمين ، وصورة المدة يجب أن تكون من الطرف إلى الطرف ، ويكتب
تحتها حشواً ، مجملات التفاصيل ، ومرسلات التقدير والتقرير ، والنقل والتحويل ،
وكليات وجوه المجموع ، وحكايات الإلحاق والموضوع ، ويكتب تحتها بارزاً من الطرف
الأسر كميات مبالغ المجموع .

المرتبة الثانية منها : الأصل ، وشكلها محقق ، وهو التقسيم الأول الذى ورد على
المجموع الأول ، وهو زوج ليس بفرد . ويجب حصره فى قسمين لا يعدوان إلى ثالث .

وصورة المدة يجب أن تكون أقصر من الصدر بقليل ، إذ الجزء أقل من الكل .
ويكتب تحتها حشوا ما يخصها من التوجيه ، والتنويع ، والتفصيل ، ولها أخت تساويها
في المدة وإن لم يجب أن تساويها في المقدار .

المرتبة الثالثة من ذلك : الأصل ، وشكله محقق أيضاً ، وهو التقسيم الثاني الذي
ورد على الموضوع الأول والثاني . وذلك لا يجوز أن ينقص عن قسمين . ولا يجوز أن
يزيد على أربعة أقسام ، ومن جاوز من أهل الصنعة فقد أخطأ ، وما علم وضع الحساب .
وسندكر السبب فيه . وصورته ومدته أقصر من مدة منها الأصل بقليل ، وكذلك
يكتب تحتها ما يليق بها حشواً وبارزاً .

المرتبة الرابعة منها : المطبوس . وشكلها هكذا « ط » وذلك يجوز أن يجاوز
الأربعة ، وأحسن الطرق أن يقتصر على الأقل ومدتها أقصر مما مضى .

المرتبة الخامسة من ذلك : الصغير ، وشكله هكذا « ص » وذلك يجوز إلى حيث
ينتهي التقسيم والتبويب ، والمدة أقصر مما مضى .

المرتبة السادسة منها : المعوج ، وشكله هكذا « ، » وذلك أيضاً يجوز إلى حيث
ينتهي التفصيل .

المرتبة السابعة ، من ذلك : المعقد ، وشكله هكذا « لا . » ولكن يمد من الطرف
إلى الطرف ، لا على أنه صدر الحساب ، بل من حيث إنه النهاية التي تشاكل البداية .

فهذه كيفية صور الحساب نقشاً ، وكمية أبوابها جملة ، ولكل قسم من الأبواب أخت تقابله ، وزوج يساويه في المدة ولا يجوز إغفال ذلك بحال ، والحساب تاريخ وتوجيه .

والآن نذكر كمية هذه الصور ، وانحصار الأقسام في سبع ، ولم صار العدد الأول فرداً لازوج له في الصورة ؟ ولم انحصر منها الأصل في قسمين لا يعدوان إلى ثالث ؟ ولم انحصر من ذلك الأصل في أربعة أقسام ؟ ولم خرجت الأقسام الأخر عن الحصر ؟

فأقول : إن العقلاء الذين تكلموا في علم العدد والحساب اختلفوا في الواحد : أهو من العدد ، أم هو مبدأ العدد وليس داخل في العدد ؟ وهذا الاختلاف إنما ينشأ من اشتراك لفظ الواحد . فالواحد يطلق ويراد به ما يتركب منه العدد ؛ فإن الاثنين لا معنى لها إلا واحد مكرر أول تكرير ، وكذلك الثلاثة والأربعة ، ويطلق ويراد به ما يحصل منه العدد ، أي هو علته ولا يدخل في العدد ، أي لا يتركب منه العدد ، وقد تلازم الواحدية جميع الأعداد لا على أن العدد تتركب منها ، بل كل موجود فهو في جنسه أو نوعه ، أو شخصه واحد . يقال : إنسان واحد ، وشخص واحد ، وفي العدد كذلك ، فإن الثلاثة في أنها ثلاثة واحدة . فالواحدية بالمعنى الأول داخل في العدد ، وبالمعنى الثاني علة للعدد ، وبالمعنى الثالث ملازمة للعدد ، وليس من الأقسام الثلاثة قسم يطلق على البارئ تعالى معناه ، فهو واحد لا كالأحاد : أي هذه الوحدات ، والكثرة منه وجدت ، ويستحيل عليه الانقسام بوجه من وجوه القسمة .

وأكثر أصحاب العدد على أن الواحد لا يدخل في العدد ، فالعدد مصدره الأول اثنان ، وهو ينقسم إلى زوج وفرد . فالفرد الأول ثلاثة ، والزوج الأول أربعة ، وما وراء الأربعة فهو مكرر كالخمس فإنها مركبة من عدد وفرد ، وتسمى العدد الدائر ؛ والستة مركبة من فردين وتسمى العدد التام ، والسبعة مركبة من فرد وزوج ، وتسمى العدد الكامل ؛ والثمانية مركبة من زوجين وهي بداية أخرى ، وليس ذلك من غرضنا .

فصدر الحساب في مقابلة الواحد الذي هو علة العدد ، وليس يدخل فيه . ولذلك هو فرد لا أخت له . ولما كان العدد مصدره من اثنين ، صار منها المحقق محصوراً في قسمين . ولما كان العدد منقسماً إلى فرد وزوج ، صار من ذلك الأصل محصوراً في أربعة . فإن الفرد الأول ثلاثة ، والزوج الأول أربعة وهي النهاية ، وما عداها مركب منها فكان البسائط العامة الكلية في العدد : واحد ، واثنان ، وثلاثة ، وأربعة وهي الكمال . وما زاد عليها فمركبات كلها ولا حصر لها ، فلذلك لا تنحصر الأبواب الأخرى في عدد معلوم ، بل تتناهى بما ينتهى به الحساب ، ثم تركيب العدد على المحدود ، وتقدير البسيط على المركب فمن علم آخر . وسند ذكر ذلك عند ذكرنا مذاهب قدماء الفلاسفة .

فإذا نجزت المقدمات على أوفى تقرير وأحسن تحرير ، شرعنا في ذكر مقالات أهل العالم من لدن آدم عليه السلام إلى يومنا هذا ، لعله لا يشذ من أقسامها مذهب .

ونكتب تحت كل باب وقسم ما يليق به ذكراً ، حتى يعرف لم وضع ذلك اللفظ لذلك الباب . ونكتب تحت ذكر الفرقة المذكورة ما يعم أصنافها مذهباً واعتقاداً ، وتحت كل صنف ما خصه وانفرد به عن أصحابه .

ونستوفي أقسام الفرق الإسلامية ثلاثاً وسبعين فرقة ، ونقتصر في أقسام الفرق الخارجية عن الملة الحنيفية على ما هو أشهر وأعرف أصلاً وقاعدة ، فنقدم ما هو أولى بالتقديم ، ونؤخر ما هو أجدر بالتأخير .

وشرط الصناعة الحسابية أن يكتب بإزاء الحدود من الخطوط ما يكتب حشواً ، وشرط الصناعة الكتابية أن تترك الحواشي على الرسم المعهود عفواً . فراعى شرط الصناعتين ، ومددت الأبواب على شرط الحساب ، وتركت الحواشي على رسم الكتاب ، وبالله أستعين ، وعليه أتوكل ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

مذاهب أهل العالم

من أرباب الديانات والملل وأهل الأهواء والنحل

من الفرق الإسلامية وغيرهم ممن له كتاب منزل محقق ، مثل : اليهود ، والنصارى ،
وممن له شبهة كتاب مثل : المجوس والمناوية ، وممن له حدود وأحكام دون كتاب
مثل : الفلاسفة الأولى ، والدهرية ، وعبد الكواكب والأوثان ، والبراهمة .
نذكر أربابها وأصحابها ، وننقل ما أخذها ومصادرهما عن كتب طائفة طائفة ؛
على موجب اصطلاحاتها بعد الوقوف على مناجها ، والنفحص الشديد عن مبادئها
وعواقبها .

ثم إن التقسيم الصحيح الدائر بين النفي والإثبات هو قولنا : إن أهل العالم انقسموا
من حيث المذاهب إلى : أهل الديانات ، وإلى أهل الأهواء . فإن الإنسان إذا اعتقد
هتداً ، أو قال قولاً ، فإما أن يكون فيه مستفيداً من غيره ، وإما مستبداً برأيه .
فالمستفيد من غيره مسلم مطيع ، والدين هو الطاعة ، والمسلم المطيع هو المتدين ، والمستبد
برأيه محدث مبتدع ؛ وفي الخبر عن النبي عليه السلام : « مَا شَقِيَ أَمْرُؤٌ عَنْ مَشُورَةٍ ،
وَلَا سَعِدَ بِاسْتِبْدَادٍ بِرَأْيٍ » وربما يكون المستفيد من غيره مقلداً قد وجد مذهباً
اتفاقياً ، بأن كان أبواه أو معلمه على اعتقاد باطل فيقلده منه دون أن يتفكر في حقه
وباطله ، وصواب القول فيه وخطئه ؛ فحينئذ لا يكون مستفيداً ، لأنه ما حصل على فائدة
وعلم ، ولا اتبع الأستاذ على بصيرة ويقين : (إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْمُونَ ^(١))
شرط عظيم فليعتبر .

وربما يكون المستبد برأيه مستنبطاً مما استفاده على شرط أن يعلم موضع الاستنباط

وكيفيته ، فينبذ لا يكون مستبداً حقيقة ، لأنه حصل العلم بقوة تلك الفائدة : (كَلِمَةُ
الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ^(١)) ركن عظيم ، فلا تغفل .

فالمستبدون بالرأى مطلقاً هم المنكرون للنبوات مثل الفلاسفة ، والصابئة ، والبراهمة ،
وهم لا يقولون بشرائع وأحكام أمرية ، بل يضعون حدوداً عقلية حتى يمكنهم
التعاش عليها .

والمستفيدون هم القائلون بالنبوات .

ومن كان قال بالأحكام الشرعية فقد قال بالحدود العقلية ، ولا ينعكس .

تحية

أرباب الديانات والملل

من المسلمين ، وأهل الكتاب ، ومن له شبهة كتاب

نتكلم ههنا في معنى الدين ، والملة ، والشرعة ، والمنهاج والإسلام ، والحنيفية ،
والسنة ، والجماعة . فإنها عبارات وردت في التنزيل ، ولكل واحدة منها معنى يخصها ،
وحقيقة توافقها لغة واصطلاحاً . وقد بينا معنى الدين أنه الطاعة والانقياد . وقد قال الله
تعالى : (إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ^(٢)) وقد يرد بمعنى الجزاء ، يقال « كما تدين
تدان » ، أى كما تفعل تجازى . وقد يرد بمعنى الحساب يوم المعاد والتناد ، قال تعالى :
(ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ ^(٣)) فالمتدين هو المسلم المطيع للقر بالجزاء والحساب يوم التناد والمعاد ،
قال الله تعالى : (وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ^(٤)) .

(١) النساء آية ٨٣ .

(٢) آل عمران آية ١٩ .

(٣) التوبة آية ٣٦ .

(٤) المائدة آية ٣ .

ولما كان نوع الإنسان محتاجاً إلى اجتماع مع آخر من بني جنسه في إقامة معاشه ، والاستعداد لمعاده ؛ وذلك الاجتماع يجب أن يكون على شكل يحصل به التمانع والتعاون حتى يحفظ بالتمانع ما هو أهله ، ويحصل بالتعاون ما ليس له ؛ فصورة الاجتماع على هذه الهيئة هي الملة ، والطريق الخاص الذي يوصل إلى هذه الهيئة هو المنهاج ، والشرعة ، والسنة : والاتفاق على تلك السنة هي الجماعة . قال الله تعالى : (لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ^(١)) .

ولن يتصور وضع الملة ، وشرع الشرعة إلا بوضع شارع يكون مخصوصاً من عند الله بآيات تدل على صدقه ، وربما تكون الآية مضمنة في نفس الدعوى ، وقد تكون ملازمة وربما تكون متأخرة .

ثم اعلم أن الملة الكبرى هي ملة إبراهيم الخليل عليه السلام ، وهي الحنيفية التي تقابل الصبوة ^(٢) تقابل التضاد ، وسنذكر كيفية ذلك إن شاء الله تعالى ، قال الله تعالى : (مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ ^(٣)) .

والشريعة ابتدأت من نوح عليه السلام . قال الله تعالى : (شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا ^(٤)) والحدود والأحكام ابتدأت من آدم ، وشيث ، وإدريس عليهم السلام ، وختمت الشرائع والملل والمناهج والسنن بأكملها وأتمها حسناً وجمالاً بمحمد عليه السلام . قال الله تعالى : (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ^(٥)) .

وقد قيل : خص آدم بالأسماء ، وخص نوح بمعاني تلك الأسماء ، وخص إبراهيم

(٢) الصبوة : المراد بها هنا الميل من الحق .

(٤) الشورى آية ١٣ .

(١) المائدة آية ٤٨ .

(٣) الحج آية ٧٨ .

(٥) المائدة آية ٣ .

بالجمع بينهما ، ثم خص موسى بالتنزيل ، وخص عيسى بالتأويل ، وخص المصطفى ،
صلوات الله عليهم أجمعين ، بالجمع بينهما على ملة أبيكم إبراهيم .

ثم كيفية التقرير الأول ، والتكميل بالتقرير الثاني بحيث يكون مصدقاً كل واحد
ما بين يديه من الشرائع الماضية ، والسنن السالفة ؛ تقديرأ للأمر على الخلق ، وتوفيقاً
للدين على القطرة . فمن خاصية النبوة : لا يشاركهم فيها غيرهم ، وقد قيل إن الله عز وجل
أسس دينه على مثال خلقه ليستمدل بخلقه على دينه ، وبدينه على خلقه .

الباب الأول

المسلمون

١ — قد ذكرنا معنى الإسلام ، وفرق ههنا بينه وبين الإيماء والإحسان ، ونبين ما المبدأ ، وما الوسط ، وما الكمال بالخبر المعروف في دعوة جبريل عليه السلام حيث جاء على صورة أعرابي وجلس حتى ألصق ركبته بركبة النبي صلى الله وسلم ، وقال : « يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا الْإِسْلَامُ ؟ فَقَالَ : أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ . وَأَنْ تُقِيمَ الصَّلَاةَ ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ ، وَتَصُومَ شَهْرَ رَمَضَانَ ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا . قَالَ : صَدَقْتَ . ثُمَّ قَالَ : مَا الْإِيمَانُ ؟ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ . وَأَنْ تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ . قَالَ : صَدَقْتَ ، ثُمَّ قَالَ : مَا الْإِحْسَانُ ؟ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ . قَالَ : صَدَقْتَ ، ثُمَّ قَالَ : مَتَى السَّاعَةُ ؟ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ ، ثُمَّ قَامَ وَخَرَجَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَذَا جِبْرِيلُ جَاءَكُمْ يُعَلِّمُكُمْ أَمْرَ دِينِكُمْ . »

فرق في التفسير بين الإسلام والإيمان . والإسلام قد يرد بمعنى الاستسلام ظاهراً ، ويشترك فيه المؤمن والمنافق . قال الله تعالى : (قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا^(١)) فرق التنزيل بينهما .

فإذا كان الإسلام بمعنى التسليم والانقياد ظاهراً موضع الاشتراك ، فهو المبدأ . ثم إذا كان الإخلاص معه بأن يصدق بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، ويقر عقداً بأن القدر خير موثره من الله تعالى ؛ بمعنى أن ما أصابه لم يكن ليخطئه ، وما أخطاه لم يكن ليصيبه ؛ كان مؤمناً حقاً ، ثم إذا جمع بين الإسلام والتصديق ، وقرن المجاهدة بالمشاهدة ، وصار غيبه شهادة ؛ فهو الكمال ، فكان الإسلام مبدأ ، والإيمان وسطاً ، والإحسان كمالاً ، وعلى هذا شمل لفظ المسلمين : الناجي والمالك .

وقد يرد الإسلام وقرينه الإحسان ، قال الله تعالى : (بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ ^(١)) وعليه يحمل قوله تعالى : (وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ^(٢)) وقوله : (إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ^(٣)) وقوله : (إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ^(٤)) وقوله : (فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ ^(٥)) وعلى هذا خص الإسلام بالفرقة الناجية ، والله أعلم .

٢ — أهل الأصول المختلفون في التوحيد ، والمدل ، والوعد ، والوعيد ، والسمع ، والعقل .

تسكلم بهذا في معنى الأصول والفروع ، وسائر الكلمات .

قال بعض المتكلمين : الأصول : معرفة الباري تعالى بوحْدانيته وصفاته ، ومعرفة الرسل بآياتهم وبيِّناتهم ، وبالجملة : كل مسألة يتعين الحق فيها بين المتخاصمين فهي من الأصول . ومن المعلوم أن الدين إذا كان منقسماً إلى معرفة وطاعة ، والمعرفة أصل والطاعة فرع ، فمن تسكلم في المعرفة والتوحيد كان أصولياً ، ومن تسكلم في الطاعة والشرعية كان فروعياً ، فالأصول هو موضوع علم الكلام ، والفروع هو موضوع علم الفقه . وقال

(٢) المائدة آية ٣ .

(٤) البقرة آية ١٣١ .

(١) البقرة آية ١١٢ .

(٣) آل عمران آية ١٩ .

(٥) البقرة آية ١٣٢ .

بعض العقلاء : كل ما هو معقول ، ويتوصل إليه بالنظر والاستدلال ؛ فهو من الأصول وكل ما هو مظنون ويتوصل إليه بالقياس والاجتهاد فهو من الفروع .

وأما التوحيد فقد قال أهل السنة ، وجميع الصفاتية : إن الله تعالى واحد في ذاته لا قسم له ، وواحد في صفاته الأزلية لا نظير له ، وواحد في أفعاله لا شريك له .

وقال أهل العدل : إن الله تعالى واحد في ذاته ، لا قسمة ولا صفة له ، وواحد في أفعاله ؛ لا شريك له ، فلا قديم غير ذاته ، ولا قسم له في أفعاله ، ومحال وجود قديمين ، ومقدور بين قادرين ، وذلك هو التوحيد .

وأما العدل فعلى مذهب أهل السنة أن الله تعالى عدلٌ في أفعاله ، بمعنى أنه متصرف في ملكه وملكه ، يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد . فالعدل : وضع الشيء موضعه ، وهو التصرف في الملك على مقتضى المشيئة والعلم ، والظلم بضده ، فلا يتصور منه جور في الحكم وظلم في التصرف ، وعلى مذهب أهل الاعتزال : العدل ما يقتضيه العقل من الحكمة ؛ وهو إصدار الفعل على وجه الصواب والمصلحة .

وأما الوعد والوعيد فقد قال أهل السنة : الوعد والوعيد كلامه الأزلي ، وعد على ما أمر ، وأوعد على ما نهى ، فكل من نجا واستوجب الثواب فبوعده ، وكل من هلك واستوجب العقاب فبوعيده ، فلا يجب عليه شيء من قضية العقل .

وقال أهل العدل : لا كلام في الأزل ، وإنما أمر ونهى ، ووعد وأوعد بكلام محدث ، فمن نجا فبفعله استحق الثواب ، ومن خسر فبفعله استوجب العقاب ، والعقل من حيث الحكمة يقتضى ذلك .

وأما السمع والعقل ؛ فقد قال أهل السنة : الواجبات كلها بالسمع ، والمعارف كلها بالعقل . فالعقل لا يحسن ولا يقبح ، ولا يقتضى ولا يوجب ، والسمع لا يعرف ، أى لا يوجد المعرفة ، بل يوجب .

وقال أهل العدل : المعارف كلها معقولة بالعقل ، واجبة بنظر العقل ، وشكر المنعم واجب قبل ورود السمع ، والحسن والقبح صفتان ذاتيتان للحسن والقبح .
فهذه القواعد هي المسائل التي تكلم فيها أهل الأصول وسنذكر مذهب كل طائفة مفصلاً إن شاء الله تعالى ، ولكل علم موضوع ومسائل نذكرها بأقصى الإمكان إن شاء الله تعالى .

٣ — المعتزلة وغيرهم من الجبرية ، والصفائية ، والمختلطة منهم .

الفريقان من المعتزلة والصفائية متقابلان تقابل التضاد ، وكذلك القدرية والجبرية ، والمرجئة والوعيدية ، والشيعة والخوارج ، وهذا التضاد بين كل فريق وفريق كان حاصله في كل زمان ، ولكل فرقة مقالة على حياها ، وكتب صنفوها ، ودولة عاوتهم ، وصولة طاوتهم .

الفصل الأول

المعتزلة

ويسمون أصحاب العدل والتوحيد ، ويلقبون بالقدرية ، والعدلوية ، وهم قد جعلوا لفظ القدرية مشتركاً ، وقالوا : لفظ القدرية يطلق على من يقول بالقدر خيره وشره من الله تعالى ، احترازاً من وصمة اللقب ، إذ كان الذم به متفقاً عليه لقول النبي عليه السلام « القدرية مجوس هذه الأمة » وكانت الصفائية تعارضهم بالاتفاق ، على أن الجبرية والقدرية متقابلتان تقابل التضاد ؛ فكيف يطلق لفظ الضد على الضد ؟ وقد قال النبي عليه السلام : « القدرية خصماء الله في القدر » والخصومة في القدر ، وانقسام الخير والشر على فعل الله وفعل العبد لن يتصور على مذهب من يقول بالتسليم والتوكل ، وإحالة الأحوال كلها على القدر المحتوم ، والحكم المحكوم . والذي يعم طائفة المعتزلة من الاعتقاد :

القول بأن الله تعالى قديم ، والقدم أخص وصف ذاته . ونفوا الصفات القديمة^(١) أصلاً ، فقالوا : هو عالم بذاته ، قادر بذاته ، حي بذاته ؛ لا يعلم وقدرة وحياة . هي صفات قديمة ، ومعان قائمة به ؛ لأنه لو شاركته الصفات في القدم الذي هو أخص الوصف

(١) الكلام في صفات الله تقياً وإثباتاً من الموضوعات التي شغلت بعض المفكرين من أهل الديانات الأخرى السابقة على الإسلام . فنجد البيروني يحكي عن الهنود فيقول « ص ١٣ » (العالم بذاته سرمداً إذ العلم الطارئ يكون لما لم يكن بمعلوم ، وليس الجهل بمتجه عليه في وقت ما ، أو حال . ثم يقول السائل بعد ذلك : فهل له من الصفات غير ما ذكرت ؟ ويقول المجيب : له العلو التام في القدرة لا المكان ، فإنه يجبل عن التمكن ، وهو الخير المحض التام الذي يشاقه كل موجود ، وهو العلم الخاص عن دنس السهو والجهل . قال السائل . أفتصفه بالكلام أم لا ؟ قال المجيب : إذا كان عالماً فهو لا محالة متكلم . قال السائل : فإن كان متكلماً لأجل علمه ، فما الفرق بينه وبين العلماء والحكماء الذين تكلموا من أجل علومهم ؟ قال المجيب : الفرق بينهم هو الزمان ؛ فإنهم تعلموا فيه وتكلموا بعد أن لم يكونوا عالمين ولا متكلمين ، ونقلوا بالكلام علومهم إلى غيرهم ، فكلامهم وإفادتهم في زمان ، وإذا ليس للأمور الإلهية بالزمان اتصال فأنه سبحانه عالم متكلم في الأزل . قال السائل : فمن أين له هذا العلم ؟ قال المجيب : علمه على حاله في الأزل وإذا لم يجهل قط فذاته عالمة لم تكتسب علماً لم يكن له) .

(ويختلف كلام الهند في معنى الفعل . فمن أضافه إليه — أي إلى الله — كان من جهة السبب الأعم ، لأن قوام الفاعلين إذا كان به كان هو سبب فعلهم ، فهو فعلة بوساطتهم . ومن أضافه إلى غيره فمن جهة الوجود الأدنى . وفي كتاب سانك ؛ قال الناسك : هل يختلف في الفعل والفاعل أم لا ؟ قال الحكيم : قد قال قوم إن النفس غير فاعلة ، والمادة غير حية . فأنه المستغنى هو الذي يجمع بينهما ويفرق . فهو الفاعل ، والفعل واقع من جهته بتعريكهما كما يحرك الحى القادر الموات العاجز . وقال آخرون : إن اجتماعهما بالطباع ، فهكذا جرت العادة في كل ناشئ بال . وقال آخرون : الفاعل هو النفس . وقال آخرون : الفاعل هو الزمان ، فإن العالم مربوط به رباط الشاة بجبل مشدود بها حتى تكون حركتها بحسب انجذابه واسترخائه) .

قال البيروني (وكل هذه الآراء منحرفة عن الصواب ، وإنما الحق فيه أن الفعل كله للمادة ، لأنها هي التي تربط وتردد في الصور وتخل ، فهي الفاعلة وسائر ما تحتها أعوان لها على إكمال الفعل ، ولخلو النفس عن القوى المختلفة هي غير فاعلة ، فهذا قول خواصهم في الله تعالى ويسمونه [ايشفر] ، أي المستغنى الجواد الذي يعطى ولا يأخذ ، لأنهم رأوا وحدته هي المحضة ووحدة ما سواه بوجه من الوجوه متكررة ، ورأوا وجوده حقيقياً لأن قوام الموجودات به ، ولا يمتنع توهم ليس فيها مع أيس فيه ، كما يمتنع توهم ليس فيه مع أيس فيها) .

وقد أورد الشهرستاني آراء فلاسفة اليونان في الذات والصفات . فمن ذلك قول أنبا دقايس وهو « إن الباري تعالى يعلم هويته فقط ؛ وهو العلم المحض ، وهو الإرادة المحضة ، وهو الجواد ، والعزة ، والقدرة ، والعدل ، والخير والحق ؛ لا أن هناك قوى مسماة بهذه الأسماء ، بل هي : هو ، وهو : هذه كلها » .

لشاركتة في الإلهية . واتفقوا على أن كلامه محدث مخلوق في محل ، وهو حرف وصوت كتب أمثاله في المصاحف حكايات عنه . فإن ما وجد في المحل عرض قد فنى في الحال . واتفقوا على أن الإرادة والسمع والبصر ليست معانى قائمة بذاته ، ولكن اختلفوا في وجوه وجودها ، ومحامل معانيها كما سيأتى ، واتفقوا على نفي رؤية الله تعالى بالأبصار في دار القرار ، ونفي التشبيه عنه من كل وجه : جهة ، ومكانا ، وصورة ، وجسما ، وتحيزاً ، وانتقالا ، وزوالا ، وتغيراً ، وتأثراً ، وأوجبوا تأويل الآيات المتشابهة فيها ، وسموا هذا النمط : توحيداً .

واتفقوا على أن العبد قادر خالق لأفعاله خيرها وشرها ، مستحق على ما يفعله ثوابا وعقابا في الدار الآخرة ، والرب تعالى منزّه أن يضاف إليه شر وظلم ، وفعل هو كفر وممضية ، لأنه لو خلق الظلم كان ظالماً ، كما لو خلق العدل كان عادلاً .

واتفقوا على أن الله تعالى لا يفعل إلا الصلاح والخير ، ويجب من حيث الحكمة رعاية مصالح العباد . وأما الأصلح واللاطف ففى وجوبه عندهم خلاف . وسموا هذا النمط : عدلاً .

واتفقوا على أن المؤمن إذا خرج من الدنيا على طاعة وتوبة ، استحق الثواب والعوض . والتفضل معنى آخر وراء الثواب . وإذا خرج من غير توبة عن كبيرة ارتكبها ، استحق الخلود في النار ، لكن يكون عقابه أخف من عقاب الكفار ، وسموا هذا النمط : وعداً ووعيداً .

واتفقوا على أن أصول المعرفة ، وشكر النعمة واجبة قبل ورود السمع . والحسن والقبح يجب معرفتهما بالعقل . واعتناق الحسن ، واجتناب القبيح واجب كذلك . وورود التكاليف اللطاف للبارى تعالى ، أرسلها إلى العباد بتوسط الأنبياء عليهم السلام امتنعاناً واختباراً (إِيْهِلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ يَدِنِهِ وَيَحْيَا مَنْ حَيَّ عَنْ يَدِنِهِ ^(١)) .

واختلفوا في الإمامة ، والقول فيها نصاً ، واختياراً ، كما سيأتى عند مقالة كل طائفة .

والآن نذكر ما يختص بطائفة طائفة من المقالة التي تميزت بها عن أصحابها .

١ — الواصليّة

أصحاب أبي حذيفة واصل بن عطاء الغزّال^(١) الأثني ، كان تلميذاً للحسن البصري ، يقرأ عليه العلوم والأخبار . وكانا في أيام عبد الملك بن مروان ، وهشام بن عبد الملك . وبالمغرب الآن منهم شردمة قليلة في بلد إدريس بن عبد الله الحسني الذي خرج بالمغرب في أيام أبي جعفر المنصور .

ويقال لهم الواصلية ، واعتزلهم يدور على أربع قواعد :

القاعدة الأولى : القول بنفي صفات الباري تعالى ؛ من العلم والقدرة ، والإرادة ، والحياة ، وكانت هذه المقالة في بدئها غير نضيجه^(٢) . وكان واصل بن عطاء يشرع فيها على قول ظاهر ، وهو الاتفاق على استحالة وجود إلهين قديمين أزليين ، قال : ومن أثبت معنى صفة قديمة فقد أثبت إلهين .

وإنما شرعت أصحابه فيها بعد مطالعة كتب الفلاسفة ، وانتهى نظرهم فيها إلى ردّ جميع الصفات إلى كونه : علماً ، قادراً . ثم الحكم بأنهما صفتان ذاتيتان هما : اعتباران للذات القديمة كما قال الجبائي ، أو حالان كما قال أبو هاشم .

وميل أبي الحسن البصري إلى ردهما إلى صفة واحدة وهي العالمية ، وذلك عين مذهب الفلاسفة ، وسنذكر تفصيل ذلك .

وكان السلف يخالفهم في ذلك إذ وجدوا الصفات مذكورة في الكتاب والسنة .

(١) لقب بالغزّال ، لأنه كان يلزم الغزاليين ليعرف المتعففات من النساء فيجعل صدقته لهن ، الكامل للمبرد ص ٩٢١ ج ٣ ، وهو مؤسس فرقة المعتزلة ورئيسها الأول (٨٠ - ١٣١ هـ) .
(٢) غير محكمة .

القاعدة الثانية : القول بالقدر : وإنما سلكوا في ذلك مسلك معبد^(١) الجهني ؛
وغيلان الدمشقي^(٢) ، وقرر واصل بن عطاء هذه القاعدة أكثر مما كان يقرر قاعدة
الصفات ، فقال إن الباري تعالى حكيم عادل ، لا يجوز أن يضاف إليه شر ولا ظلم ،
ولا يجوز أن يريد من العباد خلاف ما يأمر ، ويحتم عليهم شيئاً ثم يجازيهم عليه . فالعبد
هو الفاعل للخير والشر ، والإيمان والكفر ، والطاعة والمعصية ، وهو المجازي على فعله .
والرب تعالى أقدره على ذلك كله . وأفعال العباد محصورة في الحركات ، والسكنات ،
والاعتمادات والنظر ، والعلم . قال : ويستحيل أن يخاطب العبد بفعل وهو لا يمكنه أن
يفعل ، ولا هو يحس من نفسه الاقتدار والفعل . ومن أنكره فقد أنكر الضرورة .
واستدل بآيات على هذه الكلمات .

ورأيت رسالة نسبت إلى الحسن البصري كتبها إلى عبد الملك بن مروان وقد سأله
عن القول بالقدر والجبر ، فأجابه فيها بما يوافق مذهب القدرية ، واستدل فيها بآيات من
الكتاب ودلائل من العقل . ولعلها لو اصل بن عطاء ، فما كان الحسن ممن يخالف
السلف في أن القدر خير وشره من الله تعالى ، فإن هذه الكلمات كالجمع عليها عندهم .
والعجب أنه حمل هذا اللفظ الوارد في الخبر على البلاء والعافية ، والشدة والرخاء ،
والمرض والشفاء ، والموت والحياة ؛ إلى غير ذلك من أفعال الله تعالى ، دون الخير
والشر ، والحسن والقبيح الصادرين من اكتساب العباد ، ولذلك أورده جماعة من
المعتزلة في المقالات عن أصحابهم .

القاعدة الثالثة : القول بالمنزلة بين المنزلتين ، والسبب فيه أنه دخل واحد على الحسن

(١) ذكر بعض المؤرخين أن معبداً الجهني المتوفى سنة ٨٠ هـ كان أول من تكلم في الإسلام بالقدر ،
وذكروا أنه أخذ ذلك عن نصراني من الأساورة اسمه أبو يونس سنسويه ويعرف بالأسواري .

(٢) غيلان الدمشقي أخذ القول بنفي القدر عن معبد الجهني ، وبالع في القول بنفي القدر . وقد هم عمر
ابن عبد العزيز (٩٩ — ١٠١ هـ) بقتله لولا أن تراجع غيلان عن آرائه وأعلن توبته منها ، ولكنه
عاد إلى الكلام عن نفي القدر وأسرف في ذلك إسرافاً عظيماً في أيام هشام بن عبد الملك الذي كان شديداً
على القدرية ، وقد أظهر غيلان تمسكاً شديداً بآرائه ، فأمر هشام بصلبه على باب دمشق .

البصري^(١) فقال : يا إمام الدين ، لقد ظهرت في زماننا جماعة يكفرون أصحاب الكبار والكبيرة عندهم كفر يخرج به عن الملة ؛ وهم وعيدية الخوارج . وجماعة يرجئون أصحاب الكبار ، والكبيرة عندهم لا تضر مع الإيمان ، بل العمل على مذهبهم ليس ركناً من الإيمان ، ولا يضر مع الإيمان معصية ، كما لا ينفع مع الكفر طاعة ، وهم مرجئة الأمة . فكيف تحكم لنا في ذلك اعتقاداً ؟

فتفكر الحسن في ذلك ، وقبل أن يجيب قال واصل بن عطاء : أنا لا أقول إن صاحب الكبيرة مؤمن مطلقاً ، ولا كافر مطلقاً ، بل هو في منزلة بين المنزلتين : لا مؤمن ولا كافر . ثم قام واعتزل إلى أسطوانة^(٢) من أسطوانات المسجد يقرر ما أجاب به على جماعة من أصحاب الحسن ، فقال الحسن : اعتزل عنا واصل ، فسمى هو وأصحابه معتزلة .

ووجه تقريره أنه قال : إن الإيمان عبارة عن خصال خير إذا اجتمعت سمي المرء مؤمناً وهو اسم مدح . والفاسق لم يستجمع خصال الخير وما استحق اسم المدح ، فلا يسمى مؤمناً ، وليس هو بكافر مطلقاً أيضاً ، لأن الشهادة وسائر أعمال الخير موجودة فيه ، لا وجه لإنكارها ، لكنه إذا خرج من الدنيا على كبيرة من غير توبة ، فهو من أهل النار خالد فيها ، إذ ليس في الآخرة إلا فريقان : فريق في الجنة ، وفريق في السعير ، لكنه يخفف عنه العذاب وتكون دركته فوق دركة الكفار .

وتابعه على ذلك عمرو بن عبيد^(٣) بعد أن كان موافقاً له في القدر ، وإنكار الصفات .

(١) توفي الحسن البصري سنة ١١٠ هـ .

(٢) الأسطوانة : العمود أو السارية .

(٣) عمرو بن عبيد (٨٠ — ١٤٤ هـ) .

القاعدة الرابعة : قوله في الفريقين من أصحاب الجمل ، وأصحاب صفين إن أحدهما مخطيء لا بعينه . وكذلك قوله في عثمان وقاتليه وخاذليه ، قال : إن أحد الفريقين فاسق لا محالة ، كما أن أحد المتلاعنين فاسق لا محالة ، لكن لا بعينه ، وقد عرفت قوله في الفاسق . وأقل درجات الفريقين أنه لا يقبل شهادتهما كما لا تقبل شهادة المتلاعنين فلا يجوز قبول شهادة عليّ ، وطلحة والزبير عليّ وباقة بقل ، وجوز أن يكون عثمان وعليّ عليّ الخطأ . هذا قوله ، وهو رئيس المعتزلة ومبدأ الطريقة في أعلام الصحابة ، وأئمة العترة .

ووافقه عمرو بن عبيد على مذهبه ، وزاد عليه في تفسيق أحد الفريقين لا بعينه بأن قال : لو شهد رجلان من أحد الفريقين مثل علي ورجل من عسكره ، أو طلحة والزبير لم تقبل شهادتهما ، وفيه تفسيق الفريقين وكونهما من أهل النار . وكان عمرو بن عبيد من رواة الحديث ، معروفاً بالزهد ، وواصل مشهوراً بالفضل والأدب عندهم .

٢ — الهذيلية

أصحاب أبي الهذيل^(١) حمدان بن الهذيل العلاف ، شيخ المعتزلة ، ومقدم الطائفة ، ومقرر الطريقة ، والمناظر عليها ، أخذ الاعتزال عن عثمان بن خالد الطويل ، عن واصل ابن عطاء . ويقال أخذ واصل عن أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية . ويقال أخذه عن الحسن بن أبي الحسن البصري ، وإنما انفرد عن أصحابه بعشر قواعد :

الأولى : أن الباري^(٢) تعالى عالم بعلم ، وعلمه ذاته ، قادر بقدرته ، وقدرته ذاته . حتى

(١) أبو الهذيل العلاف (١٣٥ — ٢٢٦ هـ) مولى عبد القيس ، وشيخ المعتزلة البصريين .

(٢) في « مقالات الإسلاميين » لأبي الحسن الأشعري ص ٤٨٢ ج ٢ (فقال شيخهم أبو الهذيل العلاف : إن علم الباري سبحانه هو هو ، وكذلك قدرته وسمعه وبصره وحكمته . وكذلك كان قوله في سائر صفات ذاته ، وكان يزعم أنه إذا زعم أن الباري عالم فقد ثبت علماً هو الله ، ونفى عن الله جهلاً ، ودل على معلوم كان أو يكون ، وإذا قال إن الباري قادر فقد ثبت قدرة هي الله ، ونفى عن الله عجزاً)

بحياة ، وحياته ذاته . وإنما اقتبس هذا الرأي من الفلاسفة الذين اعتقدوا أن ذاته واحدة لا كثرة فيها بوجه ، وإنما الصفات ليست وراء الذات معاني قائمة بذاته ، بل هي ذاته ، وترجع إلى السلوب أو اللوازم كما سيأتي .

والفرق بين قول القائل : عالم بذاته لا يعلم ، وبين قول القائل : عالم يعلم هو ذاته : أن الأول تنفى الصفة ، والثاني إثبات ذات هو بعينه صفة . أو إثبات صفة هي بعينها ذات ، وإذا أثبت أبو الهذيل هذه الصفات وجوها للذات ؛ فهي بعينها أقانيم النصارى ، أو أحوال^(١) أبي هاشم .

= عجزاً ، ودل على مقدور يكون أو لا يكون ، وكان إذا قيل له : حدثنا عن علم الله سبحانه الذى هو الله ، أنزعم أنه قدرته ؟ أبى ذلك . فإذا قيل له : فهو غير قدرته ؟ أنكر ذلك . وكان إذا قيل : إذا قلت إن علم الله هو الله ، فقل إن الله تعالى علم ، ناقض ولم يقل إنه علم ، مع قوله إن علم الله هو الله . (وهذا أخذه أبو الهذيل عن أرسطاطاليس ، قال فى بعض كتبه : إن البارى علم كله ، قدرة كله ، حياة كله ، بصر كله . فحسن اللفظ عند نفسه ، وقال : علمه هو هو ، وقدرته هي هو) .

(وكان أبو الهذيل إذا قيل له : أتقول إن الله علماً ؟ قال : أقول إن له علماً هو هو ، ولأنه عالم بعلم هو هو . وكذلك قوله فى سائر صفات الذات . فنفى أبو الهذيل العلم من حيث أوهم أنه أثبتته ، وذلك أنه لم يثبت إلا البارى فقط . وكان يقول : معنى أن الله عالم : معنى أنه قادر ، ومعنى أنه حى : أنه قادر . وهذا له لازم ~~لأنه~~ كان لا يثبت للبارى صفات إلهى هو ، ولا يثبت إلا البارى فقط) (وكان إذا قيل له : فلم اختلفت الصفات قليل عالم ، وقليل قادر ، وقليل حى ؟ قال : لاختلاف المعلوم والمقدور) انظر ص ٤٨٦ ج ٢ من « مقالات الإسلاميين » .

(١) فى « الفرق بين الفرق » ص ١١٧ (... فأثبت الحال فى ثلاثة مواضع :

أحدها : الموصوف الذى يكون موصوفاً لنفسه ، فاستحق ذلك الوصف لحال كان عليها .

الثانى : الموصوف بالشئ معنى صار مختصاً بذلك المعنى لحال .

الثالث : ما يستحقه لا لنفسه ولا لمعنى ، فيختص بذلك الوصف دون غيره عنده لحال) .

ثم إنه لا يقول فى الأحوال إنها موجودة ، ولا إنها معدومة ، ولا إنها قديمة ولا محدثة ، ولا معلومة ولا مجهولة .

وزعم أن أحوال البارى عز وجل فى معلوماته لا نهاية لها ، وكذلك أحواله فى مقدوراته لا نهاية لها كما أن مقدوراته لا نهاية لها .

(وقالوا له : هل أحوال البارى من عمل غيره أم هي هو ؟ فأجاب : بأنها لا هي هو ولا غيره . فقالوا له : فلم أنكرت على الصفاتية قولهم فى صفات الله عز وجل فى الأزل إنها لا هي هو ولا غيره ؟) . وانظر ما أورده الشهرستاني عند الكلام على الجبائية والبهشية .

الثانية : أنه أثبت^(١) إرادات لا محل لها ، يكون البارى تعالى مريداً بها . وهو أول من أحدث هذه المقالة ، وتابعه عليها المتأخرون .

الثالثة : قال فى كلام البارى تعالى إن بعضه لا فى محل وهو قوله « كن » ، وبعضه فى محل كالأمر ، والنهى ، والخبر ، والاستخبار . وكان أمر التكوين عنده غير أمر التكليف .

الرابعة : قوله فى القدر مثل ما قاله أصحابه ، إلا أنه قد رى الأولى ، جبرى الآخرة . فإن مذهبه فى حركات أهل الخلد فى الآخرة أنها كلها ضرورية لا قدرة للعباد عليها . وكلها مخلوقة للبارى تعالى ، إذ لو كانت مكتسبة للعباد لكانوا مكلفين بها .

الخامسة : قوله إن حركات أهل الخلد تنقطع ، وأنهم يصيرون إلى سكون دائم خوداً ، وتجتمع الذات فى ذلك السكون لأهل الجنة ، وتجتمع الآلام فى ذلك السكون لأهل النار . وهذا قريب من مذهب جهم ، إذ حكم بفناء الجنة والنار . وإنما التزم أبو الهذيل هذا المذهب لأنه لما أئزم فى مسألة حدوث العالم : أن الحوادث التى لا أول

(١) قال الأشعرى فى « مقالات الإسلاميين » ص ١٨٩ ج ١ : (أصحاب أبى الهذيل يزعمون أن إرادة الله غير مراده وغير أمره ، وأن إرادته لمفعولاته ليست بمخلوقة على الحقيقة ، بل هى مع قوله لها كونى خلق لها ، وإرادته للإيمان ليست بخلق له وهى غير الأمر به ، وإرادة الله قائمة لا فى مكان) .

وفى المصدر السابق ص ٥١٢ ج ٢ (ولم يقل أحد إن الخلق إرادة وقول ، غير أبى الهذيل) ، وفى ص ٥١٠ ج ١ (وقال أبو الهذيل : إرادة الله سبحانه لكون الشئ هى غير الشئ المكون ، وهى توجد لا فى مكان ، وإرادته للإيمان غيره وغير الأمر به وهى مخلوقة . ولم يجعل الإرادة أمراً ولا حكماً ولا خبراً . وإلى هذا القول كان يذهب محمد بن عبد الوهاب الجبائى ، إلا أن أبا الهذيل كان يزعم أن الإرادة لتكوين الشئ والقول له كن خلق للشئ ، وكان الجبائى يقول إن الإرادة لتكوين الشئ هى غيره وليست بخلق له ، ولا جائز أن يقول الله سبحانه للشئ كن . وكان يزعم أن الخلق هو المخلوق ، وكان أبو الهذيل لا يثبت الخلق مخلوقاً .

وفى صفحة ٥١١ ج ٢ (وكان أبو الهذيل يقول إن الخلق الذى هو إرادة وقول ، لا يقال إنه مخلوق إلا على المجاز ، وخلق الله سبحانه للشئ مؤلفاً الذى هو تأليف ، وخلقته للشئ ملوناً الذى لون ، وخلقته للشئ طويلاً الذى هو طول مخلوق فى الحقيقة) .

لها كالحوادث التي لا آخر لها ، إذ كل واحدة لا تنتهي ؛ قال : إني لا أقول بحركات لا تنتهي آخرأ ، كما لا أقول بحركات لا تنتهي أولأ ، بل يصيرون إلى سكون دائم . وكأنه ظن أن ما لزمه في الحركة لا يلزمه في السكون .

السادسة : قوله في الاستطاعة إنها عرض من الأعراض غير السلامة والصحة ، و فرق بين أفعال القلوب وأفعال الجوارح ، فقال لا يصح وجود أفعال القلوب منه مع عدم القدرة ، فلا استطاعة معها في حال الفعل . وجوز ذلك في أفعال الجوارح وقال بتقديمها فيفعل بها في الحال الأولى وإن لم يوجد الفعل إلا في الحال الثانية ، قال « فحال يفعل » غير « حال فعل » ثم ما تولد من فعل العبد فهو فعله ، غير اللون والطعم والرائحة وكل ما لا يعرف كيفيته . وقال في الإدراك والعلم الحادثين في غيره عند إسماعه وتعليمه : إن الله تعالى يبدعها فيه ، وليس من أفعال العباد .

السابعة : قوله في المكلف قبل ورود السمع : إنه يجب عليه أن يعرف الله تعالى بالدليل من غير خاطر ، وإن قصر في المعرفة استوجب العقوبة أبداً ، ويعلم أيضاً حُسن الحَسَنِ وَقُبْحَ القبيح ، فيجب عليه الإقدام على الحَسَنِ كالصدق والعدل . والإعراض عن القبيح كالكذب والجور . وقال أيضاً بطاعات لا يراد بها الله تعالى ، ولا يقصد بها التقرب إليه ؛ كالقصد إلى النظر الأول ، والنظر الأول فإنه لم يعرف الله بعد ، والفعل عبادة . وقال في المكروه : إذا لم يعرف التعريض والتورية فيما أكره عليه فله أن يكذب ، ويكون وزره موضوعاً عنه .

الثامنة : قوله في الآجال والأرزاق : إن الرجل إن لم يقتل مات في ذلك الوقت ، ولا يجوز أن يزداد في العمر أو ينقص ، والأرزاق على وجهين :

أحدهما : ما خلق الله تعالى من الأمور المنتفع بها يجوز أن يقال : خلقها رزقاً للعباد ، فعلى هذا من قال : إن أحداً أكل أو انتفع بما لم يخلقه الله رزقاً فقد أخطأ لما فيه أن في الأجسام ما لم يخلقه الله تعالى .

والثاني : ما حكم الله به من هذه الأرزاق للعباد ، فما أحل منها فهو رزقه ، وما حرم فليس رزقا ، أى ليس مأموراً بتناوله .

التاسعة : حكى الكعبى عنه أنه قال : إرادة الله غير المراد ، وإرادته لما خلق هي خلقه له ، وخلق له الشيء عنده غير الشيء ، بل الخلق عنده قول لا فى محل . وقال إنه تعالى لم يزل سميعاً بصيراً بمعنى سيسمع وسيبصر ، وكذلك لم يزل غفوراً ، رحماً ، محسناً ، خالقاً ، رازقاً ، مثيباً ، معاقباً ، موالياً ، معادياً ، آمراً ، ناهياً ، بمعنى أن ذلك سيكون منه .

العاشرة : حكى الكعبى عنه أنه قال : الحجة لا تقوم فيما غاب إلا بخبر عشرين ؛ فيهم واحد من أهل الجنة أو أكثر . ولا تخلو الأرض عن جماعة هم أولياء الله معصومون ، لا يكذبون ، ولا يرتكبون الكبائر . فهم الحجة لا التواتر . إذ يجوز أن يكذب جماعة ممن لا يحصون عدداً إذا لم يكونوا أولياء الله ، ولم يكن فيهم واحد معصوم .

وصحب أبا الهذيل : أبو يعقوب الشحام^(١) ، والآدمى ، وهما على مقالته ، وكانت سنة مائة سنة ، توفى فى أول خلافة المتوكل سنة خمس وثلاثين ومائتين .

٣ — النَّظَامِيَّة

أصحاب إبراهيم بن سيار بن هانىء النظام^(٢) ، قد طالع كثيراً من كتب الفلاسفة وخط كلامهم بكلام المعتزلة ، وانفرد عن أصحابه بمسائل :

(١) أبو يعقوب الشحام مات سنة ٢٦٧ هـ وكان رئيس معتزلة البصرة فى عصره ، وقد عينه الواثق رئيساً لديوان الخراج . قال الأشعرى فى « مقالات الإسلاميين » ص ١٩٩ ج ١ (وزعم بعضهم وهو الشحام أن الله يقدر على ما أقدر عليه عباده . وإن حركة واحدة تكون مقدورة لله والإنسان ، فإن فعلها الله كانت ضرورة ، وإن فعلها الإنسان كانت كسباً) .

(٢) توفى النظام سنة ٢٣١ هـ ، قال عبد القاهر البغدادى ص ٧٩ عند الكلام على النظامية : (والمعتزلة يعمهون على الأغمار بدينه ، ويوهمون أنه كان نظاماً للكلام المنشور ، والشعر الموزون ، وإنما كان ينظم الخرز فى سوق البصرة ، ولأجل ذلك قيل له النظام ، وكان فى زمان شبابه قد عاشر قوماً من الثنوية ، —

الأولى منها : أنه زاد على القول بالقدر خيره وشره منا قوله : إن الله تعالى لا يوصف بالقدرة على الشرور والمعاصي ، وليست هي مقدورة للباري تعالى ، خلافاً لأصحابه فإنهم قضوا بأنه قادر عليها لكنه لا يفعلها لأنها قبيحة . ومذهب النظام أن القبيح إذا كان صفة ذاتية للقبيح ، وهو المانع من الإضافة إليه فعلاً ؛ ففي تجويز وقوع القبيح منه قبح أيضاً ، فيجب أن يكون مانعاً . ففاعل العدل لا يوصف بالقدرة على الظلم ، وزاد أيضاً على هذا الاختباط فقال : إنما يقدر على فعل ما يعلم أن فيه صلاحاً لعباده ، ولا يقدر على أن يفعل بعباده في الدنيا ما ليس فيه صلاحهم . هذا في تعلق قدرته بما يتعلق بأمور الدنيا . وأما أمور الآخرة فقال : لا يوصف الباري تعالى بالقدرة على أن يزيد في عذاب أهل النار شيئاً ، ولا على أن ينقص منه شيئاً ، وكذلك لا ينقص من نعيم أهل الجنة ولا أن يخرج أحداً من أهل الجنة وليس ذلك مقدوراً له . وقد ألزم عليه أن يكون الباري تعالى مطبوعاً مجبوراً على ما يفعله ، فإن القادر^(١) على الحقيقة من يتخير بين الفعل والترك . فأجاب إن الذي ألزمتوني في القدرة يلزمكم في الفعل ، فإن عندكم يستحيل أن يفعله وإن كان مقدوراً ؛ فلا فرق . وإنما أخذ هذه المقالة من قدماء الفلاسفة حيث قضوا بأن الجواد لا يجوز أن يدخر شيئاً لا يفعله . فما أبدعه وأوجده هو المقدور ؛ ولو كان في علمه تعالى ومقدوره ما هو أحسن وأكمل مما أبدعه نظاماً وترتيباً وصلاحاً لفعله .

= وقوما من السمنية القائلين بتكافؤ الأدلة ، وخالف بعد كبره قوماً من ملحدة الفلاسفة ، ثم خالف هشام ابن الحكم الرافضي ، فأخذ عن هشام ، وعن ملحدة الفلاسفة قوله بإبطال الجزء الذي لا يتجزأ ، ثم بنى عليه قوله بالطرفة التي لم يسبق إليها وهم أحد قبله ، وأخذ من الثنوية قوله بأن فاعل العدل لا يقدر على فعل الجور والكذب ، وأخذ عن هشام بن الحكم أيضاً قوله : بأن الألوان ، والطعوم ، والروائح ، والأصوات أجسام ، وبنى على هذه البدعة قوله بتداخل الأجسام .

(١) في « مقالات الإسلاميين » ص ٥٧٦ ج ٢ (وقال إبراهيم النظام : إن ما يقدر الله عليه من اللطف لا غاية له ولا كل ، وإن ما فعل من اللطف لا شيء أصليح منه إلا أن له عند الله سبحانه أمثالا ، ولكل مثل مثل ، ولا يقال يقدر على أصليح مما فعل أن يفعل ، ولا يقال يقدر على دون ما فعل أن يفعل لأن فعل ما دون نقص ، ولا يجوز على الله عز وجل فعل النقص . ولا يقال يقدر على ما هو أصليح ، لأن الله سبحانه لو قدر على ذلك ولم يفعل كان ذلك بخلا) .

الثانية : قوله في الإرادة : إن الباري تعالى ليس موصوفاً بها على الحقيقة . فإذا وصف بها شريعاً في أفعاله فالمراد بذلك أنه خالقها ومنشئها على حسب ما علم ، وإذا وصف بكونه مريداً لأفعال العباد فالمعنى به أنه آمر بها وناه عنها ، وعنه أخذ الكعبي مذهبه في الإرادة .

الثالثة : قوله إن أفعال العباد كلها حركات فحسب ، والسكون حركة اعتماد ، والعلوم والإرادات حركات النفس ، ولم يرد بهذه الحركة حركة النقلة وإنما الحركة عنده مبدأ تغير ما ، كما قالت الفلاسفة من إثبات حركات في الكيف ، والكم ، والوضع ، والأين ، والمتى . . . إلى أخواتها .

الرابعة : وافقهم أيضاً في قولهم إن الإنسان في الحقيقة هو النفس والروح ، والبدن آلتها وقالها . غير أنه تقاصر عن إدراك مذهبهم فقال إلى قول الطبيعيين منهم إن الروح جسم لطيف مشابك للبدن مداخل للقلب بأجزائه مداخله المائية في الورد ، والدهنية في السمس ، والسمنية في اللبن . وقال إن الروح هي التي لها قوة ، واستطاعة وحياة ومشية ، وهي مستطاعة بنفسها ، والاستطاعة قبل الفعل .

الخامسة : حكى الكعبي عنه أنه قال : إن كل ما جاوز حد القدرة من الفعل فهو من فعل الله تعالى بإيجاب الخلقة ؛ أي أن الله تعالى طبع الحجر طبعاً ، وخلقه خلقة إذا دفعته اندفع ، وإذا بلغت قوة الدفع مبلغها عاد الحجر إلى مكانه طبعاً . وله في الجواهر وأحكامها خبط ومذهب يخالف المتكلمين والفلاسفة .

السادسة : وافق الفلاسفة^(١) في نفي الجزء الذي لا يتجزأ ، وأحدث القول بالطفرة

(١) في مقالات الإسلاميين « ص ٣١٨ ج ٢ (وقال النظام : لا جزء إلا وله جزء ، ولا بعض إلا وله بعض ، ولا نصف إلا وله نصف ، وأن الجزء جائز تجزئته أبداً ، ولا غاية له من باب التجزؤ) . وفي صفحة ٣٢١ ج ٢ (واختلف الناس في الطفرة ، فزعم النظام أنه قد يجوز أن يكون الجسم الواحد في مكان ، ثم يصير إلى المكان الثالث ولم يمر بالثاني على جهة الطفرة ، واعتل في ذلك بأشياء ، منها : الدوامية يتحرك أعلاها أكثر من حركة أسفلها ويقطع الحزأ أكثر مما يقطع أسفلها وقطبها . قال : =

لما أُلزم مشى نملة على صخرة من طرف إلى طرف أنها قطعت ما لا يتناهى ، فكيف يقطع ما يتناهى ما لا يتناهى ؟ قال : تقطع بعضها بالمشى ، وبعضها بالطفرة . وشبه ذلك بحبل شد على خشبة معترضة وسط البئر ، وطوله خمسون ذراعاً ، وعليه دلو معلق ، وحبل طوله خمسون ذراعاً علق عليه معلاق ، فيجرب به الحبل المتوسط ، فإن الدلو يصل إلى رأس البئر وقد قطع مائة ذراع بحبل طوله خمسون ذراعاً في زمان واحد ، وليس ذلك إلا أن بعض القطع بالطفرة . ولم يعلم أن الطفرة قطع مسافة أيضاً موازية لمسافة ، فالإلزام لا يندفع عنه ، وإنما الفرق بين المشى والطفرة يرجع إلى سرعة الزمان وبطئه .

السابعة : قال إن الجواهر مؤلفة من أعراض اجتمعت . ووافق هشام بن الحكم في قوله إن الألوان والطعوم والروائح أجسام ، فتارة يقضى بكون الأجسام أعراضاً ، وتارة يقضى بكون الأعراض أجساماً لا غير .

الثامنة : من مذهبه أن الله تعالى خلق الموجودات دفعة واحدة على ما هي عليه الآن : معادن ، ونباتاً ، وحيواناً ، وإنساناً ، ولم يتقدم خلق آدم عليه السلام خلق أولاده ؛ غير أن الله تعالى أكن بعضها في بعض ، فالتقدم والتأخر إنما يقع في ظهورها من مكانها دون حدودها ووجودها . وإنما أخذ هذه المقالة من أصحاب الكون والظهور من الفلاسفة وأكثر ميله أبداً إلى تقرير مذاهب الطبيعيين منهم دون الإلهيين .

التاسعة : قوله في إعجاز^(١) القرآن إنه من حيث الإخبار عن الأمور الماضية

== وإنما ذلك لأن أعلاها يماس أشياء لم يكن حاذي ما قبلها) .

(وقد أنكر أكثر أهل الكلام قوله ، منهم أبو الهذيل وغيره ، وأحالوا أن يصير الجسم إلى مكان لم يمر بما قبله ، وقالوا : هذا محال لا يصح ، وقالوا إن الجسم قد يسكن بعضه وأكثره متحرك ، وأن للفرس في حال سيره وقفات خفية ، وفي شدة عدوه مع وضع رجله ورفعها ، ولهذا كان أحد الفرسين أبطأ من صاحبه) .

(١) المصدر السابق ص ٢٢٥ ج ١ (وقال النظام : الآية والأعجوبة في القرآن ما فيه من الإخبار عن الغيوب ، فأما التأليف والنظم فقد كان يجوز أن يقدر عليه العباد لولا أن الله منعهم بمنع وعجز أحشهما فيهم) .

والآتية ، ومن جهة صرف الدواعي عن المعارضة ، ومنع العرب عن الاهتمام به جبراً وتمجيزاً ، حتى لو خلاهم لكانوا قادرين على أن يأتوا بسورة من مثله بلاغة وفصاحة ونظماً .

العاشرة : قوله في الإجماع إنه ليس بحجة في الشرع ، وكذلك القياس في الأحكام الشرعية لا يجوز أن يكون حجة ، وإنما الحجة في قول الإمام المعصوم .

الحادية عشرة : ميله إلى الرفض ، ووقيعته في كبار الصحابة ، قال : أولاً : لا إمامة إلا بالنص والتميين ظاهراً مكشوفاً ، وقد نص النبي عليه الصلاة والسلام على علي رضي الله عنه في مواضع ، وأظهره إظهاراً لم يشتبه على الجماعة ، إلا أن عمر كتم ذلك ، وهو الذي تولى بيعة أبي بكر يوم السقيفة ، ونسبه إلى الشك يوم الحديبية في سؤاله الرسول عليه السلام حين قال : ألسنا على الحق ؟ أليسوا على الباطل ؟ قال : نعم ، قال عمر : فلم نعطي الدنية في ديننا ؟ قال : هذا شك وتردد في الدين ، ووجدان حرج في النفس مما قضى وحكم . وزاد في الفرية فقال : إن عمر ضرب بطن فاطمة يوم البيعة حتى ألفت الجنين من بطنها ، وكان يصيح : أحرقوا دارها بمن فيها ، وما كان في الدار غير علي وفاطمة والحسن والحسين . وقال : تغريبه نصر بن الحجاج من المدينة إلى البصرة ، وإبداعه التراويح ، ونهيه عن متعة الحج ، ومصادرته العمال ، كل ذلك أحداث .

ثم وقع في أمير المؤمنين عثمان وذكر أحداثه ، من رده الحكم بن أمية إلى المدينة وهو طريد رسول الله عليه الصلاة والسلام ، ونفيه أبا ذر إلى الربذة ، وهو صديق رسول الله ، وتقليده الوليد بن عقبة الكوفة وهو من أفسد الناس ، ومعاوية الشام ، وعبد الله بن عاصم البصرة ، وتزويجه مروان بن الحكم ابنته ، وهم أفسدوا عليه أمره ، وضربه عبد الله بن مسعود على إحضار المصحف ، وعلى القول الذي شاقه به ، كل ذلك أحداث .

ثم زاد على خزيه ذلك بأن عاب علياً وعبد الله بن مسعود لقولهما : أقول فيها برأيي . وكذب ابن مسعود في روايته : « السَّعِيدُ مَنْ سَعِدَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ ، وَالشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ » .

في بَطْنِ أُمِّهِ » وفي روايته انشقاق القمر ، وفي تشبيهه الجن بالزط . وقد أنكر الجن رأساً ، إلى غير ذلك من الوقعة الفاحشة في الصحابة رضي الله عنهم أجمعين .

الثانية عشرة : قوله في المفكر قبل ورود السمع إنه إذا كان عاقلاً متمكناً من النظر يجب عليه تحصيل معرفة الباري تعالى بالنظر والاستدلال . وقال بتحسين العقل وتبسيطه في جميع ما يتصرف فيه من أفعال . وقال : لا بد من خاطرين ، أحدهما يأمر بالإقدام ، والآخر بالكف ليصح الاختيار .

الثالثة عشرة : قد تكلم في مسائل الوعد والوعيد ، وزعم أن من خان في مائة وتسعة وتسعين درهماً بالسرقة أو الظلم لم يفسق بذلك حتى تبلغ خيانتته نصاب الزكاة وهو مائتا درهم فصاعداً ، فينثذ يفسق ، وكذلك في سائر نصب الزكاة . وقال في المعاد إن الفضل على الأطفال كالفضل على البهائم .

وواقفه الأسواري^(١) في جميع ما ذهب إليه ، وزاد عليه بأن قال إن الله تعالى لا يوصف بالقدرة على ما علم أنه لا يفعله ، ولا على ما أخبر أنه لا يفعله ، مع أن الإنسان قادر على ذلك ، لأن قدرة العبد صالحة للضدين ، ومن المعلوم أن أحد الضدين واقع في المعلوم أنه سيوجد دون الثاني . والخطاب لا ينقطع عن أبي لهب وإن أخبر الرب تعالى بأنه سيمصلي ناراً ذات لهب .

وواقفه أبو جعفر الإسكافي^(٢) وأصحابه من المعتزلة ، وزاد عليه بأن قال : إن الله تعالى لا يقدر على ظلم العقلاء ، وإنما يوصف بالقدرة على ظلم الأطفال والمجانين .

(١) توفي على الأسواري سنة ٢٤٠ هـ .

(٢) توفي الإسكافي سنة ٢٤٠ هـ . قال عبد القاهر البغدادي ص ١٠٢ (زعم أن الله تعالى يوصف بالقدرة على ظلم الأطفال والمجانين . ولا يوصف بالقدرة على ظلم العقلاء . فخرج عن قول النظام بأنه لا يقدر على الظلم والكذب . وخرج عن قول من قال من أسلافه إنه يقدر على الظلم والكذب ولكنه لا يفعلهما لغله بقبحهما ، وغناه عنهما ، وجعل بين القولين منزلة فزعم أنه إنما يقدر على ظلم من لا عقل له ، ولا يقدر على ظلم العقلاء : وأكفره أسلافه في ذلك ، وأكفرهم هو في خلافه .

وكذلك الجعفران : جعفر بن مبشر ، وجعفر بن حرب ، واقفاه ومازادا عليه ، إلا أن جعفر بن مبشر قال : في فساق الأمة من هو شر من الزنادقة والمجوس ، وزعم أن إجماع الصحابة على حد شارب الخمر كان خطأ ، إذ المعتبر في الحدود : النص والتوقيف . وزعم أن سارق الحبة الواحدة فاسق منخلع من الإيمان .

وكان محمد بن شبيب ، وأبو شمر ، وموسى بن عمران من أصحاب النظام ، إلا أنهم خالفوه في الوعيد ، وفي المنزلة بين المنزلتين ، وقالوا : صاحب الكبيرة لا يخرج من الإيمان إلا بمجرد ارتكاب الكبيرة . وكان ابن مبشر يقول في الوعيد : إن استحقاق العقاب والخلود في النار بالفكر يعرف قبل ورود السمع . وسائر أصحابه يقولون : التخليد لا يعرف إلا بالسمع .

ومن أصحاب النظام : الفضل الحذثي ، وأحمد بن خابط ، قال الراوندي : إنهما كانا يزعمان أن للخلق خالقين : أحدهما قديم ، وهو الباري تعالى . والثاني محدث وهو المسيح عليه السلام لقوله تعالى : (إِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ ^(١)) وكذبه الكعبي في رواية الحذثي خاصة لحسن اعتقاده فيه .

= ومن تدقيقه في ضلالتة قوله : بأنه يجوز أن يقال إن الله يكلم العباد ، ولا يجوز أن يقال إنه يتكلم ، وسماء مكلما ولم يسمه متكلما . وزعم أن متكلما يوهم أن الكلام قام به ، ومكلما لا يوهم ذلك ، كما أن متحركا يقتضي قيام الحركة به ، ومتكلما يقتضي قيام الكلام به ، وأما أسلافه من القدرية فإنهم يقولون له : إن اعتلاك هذا يوجب عليك أن يكون المتكلم من بدن الإنسان لسانه فحسب ، لأن الكلام عندك يحل فيه) .

وقال أبو الحسن الأشعري في « مقالات الإسلاميين » ج ١ ص ٢٠٢ (وكان الإسكافي يقول : يقدر الله على الظلم ، إلا أن الأجسام تدل بما فيها من العقول والنعم التي أنعم بها على خلقه على أن الله لا يظلم . والعقول تدل بأنفسها على أن الله ليس بظالم ، وليس يجوز أن يجامع الظلم ما دل لنفسه على أن الظلم لا يقع من الله . وكان إذا قيل له : فلو وقع الظلم منه كيف كانت تكون القضية ؟ قال : يقع والأجسام معرأة من العقول التي دلت بأنفسها وأعنيها على أن الله لا يظلم) .

وفي ص ٣٩٥ ج ٢ (وزعم الإسكافي أن الوجه الذي من قبله يعلم أن الله قادر على العدل هو الوجه الذي من قبله يعلم أنه قادر على الجور ، وأن الدليل الذي دل على ذلك واحد) .

٤ — الخابطية والحديثية

الخابطية : أصحاب أحمد بن خابط^(١) ، وكذلك الحديثية أصحاب الفضل الحديثي^(٢) ، كانا من أصحاب النظام وطالما كتب الفلاسفة أيضاً ، وضما إلى مذهب النظام ثلاث بدع :

البدعة الأولى : إثبات حكم من أحكام الإلهية في المسيح عليه السلام موافقة للنصارى على اعتقادهم أن المسيح هو الذي يحاسب الخلق في الآخرة ، وهو المراد بقوله تعالى (وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا^(٣)) وهو الذي يأتي في ظل من الغمام ، وهو المعنى بقوله تعالى (أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ^(٤)) وهو المراد بقول النبي عليه الصلاة والسلام : (إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ) وبقوله : (يَضَعُ الْجَبَّارُ قَدَمَهُ فِي النَّارِ) وزعم أحمد بن خابط^(٥) أن المسيح تدرع بالجسد الجسماني وهو الكلمة القديمة المتحسدة كما قالت النصارى .

(١) توفي أحمد بن خابط سنة ٢٣٢ هـ .

(٢) توفي الفضل الحديثي سنة ٢٥٧ هـ . (٣) الفجر آية ٢٢ .

(٤) الأنعام آية ١٥٨ .

(٥) تكلم عبد القاهر البغدادي في كتابه الفرق بين الفرق ص ١٦٦ ط مؤسسة نشر الثقافة الإسلامية بالقاهرة سنة ١٩٤٨ ، مما قاله :

(إن ابن خابط وفضلا الحديثي زعما أن للخلق ربين وخالقين : أحدهما قديم وهو الله . والآخر مخلوق وهو عيسى ابن مريم ، وزعما أن المسيح ابن الله على معنى دون الولادة ، وزعما أن المسيح هو الذي يحاسب الخلق في الآخرة ، وهو الذي عناه الله بقوله - وجاء ربك والملك صفاً صفاً - وهو الذي يأتي في ظل من الغمام ، وهو الذي خلق آدم على صورة نفسه ، وذلك تأويل ما روى أن الله تعالى خلق آدم على صورته ، وزعم أنه هو الذي عناه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله « ترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر » وهو الذي عناه بقوله « إن الله تعالى خلق العقل فقال له : أقبل ، فأقبل ، وقال له : أدبر ، فأدبر ، فقال ما خلقت خلقاً أكرم منك ، وبك أعطى ، وبك آخذ » وقالوا : إن المسيح تدرع جسداً ، وكان قبل التدرع عقلاً .

البدعة الثانية : القول بالتناسخ^(١) زعما أن الله تعالى أبدع خلقه أصحاء سالمين عقلاء بالغين في دار سوى هذه الدار التي هم فيها اليوم ، وخلق فيهم معرفته والعلم به ، وأسبغ عليهم نعمه ، ولا يجوز أن يكون أول ما يخلقه إلا عاقلاً ناظراً معتبراً ، وابتدأهم بتكليف شكره ، فأطاعه بعضهم في جميع ما أمرهم به ، وعصاه بعضهم في جميع ذلك ،

= قال عبد القاهر : (قد شارك هذان الكافران الثنوية والمجوس في دعوى خالقين ، وقولهما شر من قولهم ، لأن الثنوية والمجوس أضافوا اختراع جميع الخيرات إلى الله تعالى ، وإنما أضافوا فعل الشرور إلى الظلمة وإلى الشيطان . وأضاف ابن خابط وفضل الحديث فعل الخيرات كلها إلى عيسى ابن مريم ، وأضافا إليه محاسبة الخلق في الآخرة . والعجب من قولهما إن عيسى خلق جده آدم عليه السلام . فيا عجبا من فرع يخلق أصله . ومن عد هذين الضالين من فرق الإسلام كمن عد النصراني من فرق الإسلام) .

(١) تكلم البيروني في كتابه « تحقيق ما للهند من مقولة » ص ٢٤ ط لندن سنة ١٨٨٧ فما ذكره :

(كما أن الشهادة بكلمة الإخلاص شعار لإيمان المسلمين ، والثلاث علامة النصرانية ، والأسباب علامة اليهودية ، كذلك التناسخ علم النحلة الهندية . فمن لم ينتحله لم يك منها ، ولم يعد من جملتها . فإنهم قالوا إن النفس إذا لم تكن عاقلة لم تحط بالمطلوب إحاطة كلية دفعة بلا زمان ، واحتاجت إلى تتبع الجزئيات ، واستقراء الممكنات . وهي وإن كانت متناهية ؛ فلعددتها المتناهي كثرة ، والإتيان على الكثرة مضطر إلى مدة ذات فسحة . ولهذا لا يحصل العلم للنفس إلا بمشاهدة الأشخاص والأنواع ، وما يتناوبها من الأفعال والأحوال حتى يحصل لها في كل واحد تجربة ، وتستفيد بها جديد معرفة . ولكن الأفعال مختلفة بسبب القوى ، وليس العالم بمعطل عن التدبير ، وإنما هو مزوموم ، وإلى غرض فيه مندوب . فالأرواح الباقية تتردد لذلك في الأبدان البالية بحسب افتتان الأفعال إلى الخير والشر ، ليكون التردد في الثواب منها على الخير فتحرص على الاستكثار منه وفي العقاب على الشر والمكروه فتبالغ في التباعده عنه ، ويصير التردد من الأرذل إلى الأفضل دون عكسه) .

(وحقيق علينا أن نورد من كتبهم شيئا من صريح كلامهم في هذا الباب . قال باسديو لأرجن يحرّضه على القتال وهما بين الصفيين : إن كنت بالقضاء السابق مؤمناً فاعلم أنهم ليسوا ولا نحن معاً بموتى ، ولا ذاهبين ذهاباً لا رجوع معه ، فإن الأرواح غير مائتة ولا متغيرة ، وإنما تتردد في الأبدان على تغاير الإنسان من الطفولة إلى الشباب والكهولة ثم الشيخوخة التي عقباها موت البدن ثم العود . وقال له كيف يذكر الموت والقتل من عرف أن النفس أبدية الوجود ، لا عن ولادة ، ولا إلى تلف وعدم ، بل هي ثابتة قائمة ، لا سيف يقطعها ، ولا نار تحرقها ، ولا ماء يفصها ، ولا ريح تيبسها ، لكنها تنتقل عن بدنها إذا عتق نحو آخر ليس كذلك ، كما يستبدل البدن اللباس إذا خلق) .

(وقد كان اليونانيون موافقين الهند في هذا الاعتقاد) ثم أورد البيروني رأى سقراط في التناسخ وهو لا يختلف عما رواه عن الهنود .

وأطاعه بعضهم في البعض دون البعض ، فمن أطاعه في الكل أقره في دار النعيم التي ابتدأهم فيها ، ومن عصاه في الكل أخرجهم من تلك الدار إلى دار العذاب وهي النار ، ومن أطاعه في البعض وعصاه في البعض أخرجهم إلى دار الدنيا فألبسه هذه الأجسام الكثيفة ، وابتلاه بالبأساء والضراء ، والشدة والرخاء ، والآلام واللذات على صور مختلفة من صور الناس وسائر الحيوانات على قدر ذنوبهم . فمن كانت معصيته أقل وطاعته أكثر كانت صورته أحسن ، وآلامه أقل . ومن كانت ذنوبه أكثر كانت صورته أقبح ، وآلامه أكثر . ثم لا يزال يكون الحيوان في الدنيا كرامة بعد كرامة ، وصورة بعد أخرى ، ما دامت معه ذنوبه وطاعاته . وهذا عين القول بالتناسخ .

وكان في زمانهما شيخ المعتزلة أحمد بن أيوب بن مانوس ، وهو أيضاً من تلامذة النظام ، وقال أيضاً مثل ما قال أحمد بن خابط في التناسخ ، وخلق البرية دفعة واحدة ، إلا أنه قال : متى صارت التوبة إلى البهيمية ارتفعت التكاليف أيضاً ، وصارت التوبتان عالم الجزاء .

ومن مذهبهما أن الديار خمس :

داران للثواب ، إحداهما فيها أكل وشرب وبعال ، وجنات وأنهار .

والثانية دار فوق هذه الدار ليس فيها أكل ولا شرب ولا بعال ، بل ملاذ روحانية وروح وريحان ، غير جسمانية .

والثالثة : دار العقاب المحض ، وهي نار جهنم ، ليس فيها ترتيب ، بل هي على نبط التساوى .

والرابعة : دار الابتداء التي خلق الخلق فيها قبل أن يهبطوا إلى دار الدنيا ، وهي الجنة الأولى .

والخامسة : دار الابتلاء ؛ وهي التي كلف الخلق فيها بعد أن اجترحوا في الأولى .

وهذا التكوين والتكرير لا يزال في الدنيا حتى يمتلئ المكيالان : مكيال الخير ،

ومكيال الشر ، فإذا امتلأ مكيال الخير صار العمل كله طاعة ، والطمع خيراً خالصاً ، فينقل إلى الجنة ، ولم يلبث طرفة عين ، فإن مطل الفنى ظلم ، وفى الحديث : « أُعْطُوا الْأَجِيرَ أَجْرَهُ قَبْلَ أَنْ يَجِفَّ عَرَقُهُ » .

وإذا امتلأ مكيال الشر صار العمل كله معصية ، والعاصى شريراً محضاً ، فينقل إلى النار ولم يلبث طرفة عين ، وذلك قوله تعالى : (فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ^(١)) .

البدعة الثالثة : حملها كل ما ورد فى الخبر من رؤية البارى تعالى مثل قوله عليه الصلاة والسلام : « إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ ، لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ » على رؤية العقل الأول الذى هو أول مبدع ، وهو العقل الفعال الذى منه تفيض الصور على الموجودات ، وإياه عنى النبى عليه الصلاة والسلام بقوله « أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى الْعَقْلَ ، فَقَالَ لَهُ : أَقْبِلْ ، فَأَقْبَلَ ، ثُمَّ قَالَ لَهُ : أَذْبِرْ ، فَأَذْبَرَ . فَقَالَ : وَعِزَّتِ وَجَلَالِي مَا خَلَقْتُ خَلْقًا أَحْسَنَ مِنْكَ ، بِكَ أَعِزُّ ، وَبِكَ أَذِلُّ ، وَبِكَ أُعْطِي ؛ وَبِكَ أُمْنَعُ » فهو الذى يظهر يوم القيامة وترتفع الحجب بينه وبين الصور التى فاضت منه ، فيرونها كمثل القمر ليلة البدر . فأما واهب العقل فلا يرى ألبتة ، ولا يشبهه إلا مبدع بمبدع .

وقال ابن خابط : إن كل نوع من أنواع الحيوانات أمة على حيالها لقوله تعالى : (وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَّةٌ أُمْنَالُكُمْ ^(٢)) وفى كل أمة رسول من نوعه لقوله تعالى : (وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ^(٣)) .

ولها طريقة أخرى فى التناسخ ، وكأنهما مزجا كلام التناسخية ، والفلاسفة ، واعتزلة بعضها ببعض .

(١) الأعراف آية ٣٤ ، والنحل آية ٦١ .

(٢) الأنعام آية ٣٨ .

(٣) فاطر آية ٢٤ .

• — البَشَرِيَّة

أصحاب بشر^(١) بن المعتز ، كان من أفضل علماء المعتزلة ، وهو الذى أحدث القول بالتولد وأفرط فيه ، وانفرد عن أصحابه بمسائل ست :

الأولى منها : أنه زعم أن اللون والطعم والرائحة والإدراكات كلها من السمع ، والرؤية يجوز أن تحصل متولدة من فعل العبد ، إذا كانت أسبابها من فعله . وإنما أخذ هذا من قول الطبيعيين ، إلا أنهم لا يفرقون بين المتولد والمباشر بالقدرة . وربما لا يثبتون القدرة على منهاج المتكلمين . وقوة الفعل وقوة الانفعال غير القدرة التى يثبتها المتكلم .

الثانية : قوله إن الاستطاعة هى سلامة البنية ، وصحة الجوارح ، وتخليتها من الآفات . وقال : لا أقول : يفعل بها فى الحالة الأولى ، ولا فى الحالة الثانية . لكنى أقول : الإنسان يفعل ، والفعل لا يكون إلا فى الثانية .

الثالثة : قوله إن الله تعالى قادر على تعذيب الطفل ، ولو فعل ذلك كان ظالماً إيّاه ، إلا أنه لا يستحسن أن يقال ذلك فى حقه ، بل يقال : لو فعل ذلك كان الطفل بالفا عاقلاً ، عاصياً بمعصية ارتكبها ، مستحقاً للعقاب . وهذا كلام متناقض .

الرابعة : حكى الكعبى^(٢) عنه أنه قال : إرادة الله تعالى فعل من أفعاله ، وهى على وجهين : صفة ذات ، وصفة فعل ، فأما صفة الذات فهى أن الله تعالى لم يزل مريداً لجميع أفعاله ، ولجميع الطاعات من عبادته فإنه حكيم ولا يجوز أن يعلم الحكيم صلاحاً وخيراً ولا يريد . وأما صفة الفعل فإن أراد بها فعل نفسه فى حال إحداثه فهى خلقه له ، وهى

(١) توفى بشر سنة ٢٢٦ هـ .

(٢) فى « مقالات الإسلاميين » للأشعرى ص ١٣٥ ج ١ (وقال بشر بن المعتز ومن ذهب مذهبه : إرادة الله غير الله . والإرادة على ضربين : إرادة وصف بها ، وهى فعل من فعله . وإرادة وصف بها فى ذاته . وإن إرادته الموصوف بها فى ذاته غير لاحقة بمعاصى خلقه . وجوز وقوعها على سائر الأشياء) .

قبل الخلق لأن ما به يكون الشيء لا يجوز أن يكون معه ، وإن أراد بها فعل عباده ؛
فهي الأمر به .

الخامسة : قال : إن عند الله تعالى لطفاً^(١) لو أتى به لآمن جميع من في الأرض
إيماناً يستحقون عليه الثواب ، استحقاقهم لو آمنوا من غير وجوده وأكثر منه ،
وليس على الله تعالى أن يفعل ذلك بعباده ولا يجب عليه رعاية الأصلاح لأنه لا غاية
لما يقدر عليه من الصلاح . فما من أصلح إلا وفوقه أصلاح ، وإنما عليه أن يمكن العبد
بالتقدير والاستطاعة ويزيح العلل بالدعوة والرسالة . والمفكر قبل ورود السمع يعلم الباري
تعالى بالنظر والاستدلال ، وإذا كان مختاراً في فعله فيستغنى عن الخاطرين ، لأن
الخطارين لا يكونان من قبل الله تعالى ، وإنما هما من قبل الشيطان . والمفكر الأول لم
يتقدمه شيطان يخاطر الشك بباله ، ولو تقدم فالكلام في الشيطان كالكلام فيه .

السادسة : قال : من تاب عن كبيرة ثم راجعها عاد استحقاقه المقوبة الأولى ، فإنه
قبل توبته بشرط أن لا يعود .

٦ — الْمُعَمَّرِيَّة

أصحاب مُعَمَّر^(٢) بن عباد السلمي ، وهو من أعظم القدرية فرية في تدقيق القول

(١) المصدر السابق ٥٧٤/١ (وقال بشر : إن ما يقدر الله عليه من اللطف لا غاية له ولا نهاية .
وعند الله من اللطف ما هو أصلح مما فعل ولم يفعله . ولو فعله بالخلق آمنوا طوعاً لا كرهاً . وقد فعل بهم
لطفاً يقدرون به على ما كفهم) .

وقد خالفه المعتزلة كلهم كما ذكر الأشعري إذ قالوا (إنه لا لطف عند الله لو فعله بمن لا يؤمن لآمن
ولو كان عنده لطف لفعله بالكفار لآمنوا ثم لم يفعل بهم ذلك ، لم يكن صريداً لمنفعتهم . فلم يصفوا ربهم
بالقدرة على ذلك ، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً) .

ورأى بشر في اللطف متفق مع رأى أهل السنة .

(٢) توفي معمر سنة ٢٢٠ هـ .

بنفى الصفات ، ونفى القدر خيره وشره من الله تعالى ، والتفكير والتضليل على ذلك ،
وانفرد عن أصحابه بمسائل :

منها أنه قال : إن الله تعالى لم يخلق^(١) شيئاً غير الأجسام ، فأما الأعراض فإنها
من اختراعات الأجسام ، إما طبعاً كالنار التى تحدث الإحراق ، والشمس التى تحدث
الحرارة ، والقمر الذى يحدث التلوين ، وإما اختياراً كالحيوان يحدث الحركة والسكون ،
والاجتماع والافتراق . ومن العجب أن حدوث الجسم وفناءه عنده عرضان ، فكيف
يقول إنهما من فعل الأجسام ؟ وإذا لم يحدث البارى تعالى عرضاً فلم يحدث الجسم
وفناءه ؟ فإن الحدوث عرض ؛ فيلزمه أن لا يكون لله تعالى فعل أصلاً ، ثم ألزم أن كلام
البارى تعالى إما عرض أو جسم ، فإن قال هو عرض فقد أحدثه البارى ، فإن المتكلم
على أصله هو من فعل الكلام . أو يلزمه ألا يكون لله تعالى كلام هو عرض ، وإن

(١) قال أبو الحسن الأشعري فى « مقالات الإسلاميين » ٤٨/٢ هـ (وقال معمر بالتعجيز لله ، وأنه
لا يوصف القديم بأنه قادر إلا على الجواهر . وأما الأعراض فلا يجوز أن يوصف بالقدرة عليها ، وأنه
ما خلق حياة ولا موتاً ، ولا صحة ولا سقماً ، ولا قوة ولا عجزاً ، ولا لوناً ولا طعماً ولا ريحاً . وأن
ذلك أجمع فعل الجواهر بطبائعها وأن من قدر على الحركة قدر أن يتحرك ، ومن قدر على السكون قدر
أن يسكن . كما أن من قدر على الإرادة قدر أن يريد . وأن البارى قد يريد ويكره ، وذلك قائم به لافى
مكان . وكذلك تحريكه وتسكينه قائم به ، وهو لإرادته) .

(فيقال له : إذا قلت إن البارى قادر على التحريك والتسكين فقل قادر على أن يتحرك ويسكن . فإن
كان من قدر على تحريك غيره وتسكينه لا يوصف بالقدرة أن يتحرك ، فكذلك من وصف بالقدرة على
حركة غيره لا يوصف بالقدرة على أن يتحرك) .

(وخالف أهل الحق أهل القدر ومعمر فى ذلك فقالوا : قد يوصف القديم بالقدرة على إنشاء الحركة
ولا يوصف بالقدرة على التحرك) .

وفى المصدر السابق ٦٤/٢ هـ (قال معمر : لا يوصف الله سبحانه بالقدرة على أن يخلق قدرة لأحد .
وما خلق الله لأحد قدرة على موت ولا حياة ، ولا يجوز ذلك عليه) .

وفى المصدر السابق ١٩٢/١ : (أصحاب معمر يزعمون أن القرآن عرض ، والأعراض عندهم قسمان :
قسم منها يفعله الأحياء ، وقسم منها يفعله الأموات . ومحال أن يكون ما يفعله الأموات فعلاً للأحياء .
والقرآن مفعول ، وهو عرض . ومحال أن يكون الله فعله فى الحقيقة ، لأنهم يحيلون أن تكون الأعراض
فعلاً لله . وزعموا أن القرآن فعل للمسكان الذى يسمع من شجرة فهو فعل لها ، وحيثما سمع فهو فعل
للمعنى الذى حل فيه) .

قال : هو جسم فقد أبطل قوله إنه أحدثه في محل الجسم لا يقوم بالجسم . فإذا لم يقل هو
بإثبات الصفات الأذلية ، ولا قال بخلق الأعراض ؛ فلا يكون لله تعالى كلام يتكلم به
على مقتضى مذهبه ، وإذا لم يكن له كلام لم يكن آمراً ناهياً ، وإذا لم يكن أمر ونهى لم
تكن شريعة أصلاً . فأدى مذهبه إلى خزي عظيم .

ومنها أنه قال إن الأعراض لا تنهاى في كل نوع ، وقال كل عرض قام بمحل
فإنما يقوم به لمعنى أوجب القيام ، وذلك يؤدي إلى التسلسل . وعن هذه المسألة سمي
هو وأصحابه ، أصحاب المعانى . وزاد على ذلك فقال : الحركة إنما خالفت السكون
لا بذاتها ، بل بمعنى أوجب المخالفة ، وكذلك مغايرة المثل المثل ومماثلته ، وتضاد الضد
الضد ، كل ذلك عنده بمعنى .

ومنها : ما حكى الكعبى عنه أن الإرادة من الله تعالى للشيء غير الله ، وغير خلقه
للشيء ، وغير الأمر ، والإخبار ، والحكم . فأشار إلى أمر مجهول لا يعرف . وقال :
ليس للإنسان فعل سوى الإرادة ، مباشرة كانت أو توليداً ، وأفعاله التكليفية من القيام
والقعود ، والحركة ، والسكون في الخير والشر كلها مستندة إلى إرادته ؛ لا على
طريق المباشرة ، ولا على طريق التوليد ، وهذا عجب . غير أنه إنما بناء على مذهبه في
حقيقة الإنسان . وعنده : الإنسان معنى أو جوهر غير الجسد ، وهو عالم ، قادر ،
مختار ، حكيم ، ليس بمتحرك ، ولا ساكن ، ولا متكون ، ولا متمكن ، ولا يرى ،
ولا يمس ، ولا يحس ، ولا يحل موضعاً دون موضع ، ولا يحويه مكان ،
ولا يحصره زمان ؛ لكنه مدبر للجسد ، وعلاقته مع البدن علاقة التدبير والتصرف .
وإنما أخذ هذا القول من الفلاسفة ، حيث قضوا بإثبات النفس الإنسانية أمراً ما ، هو
جوهر قائم بنفسه ، لا متحيز ولا متمكن . وأثبتوا من جنس ذلك موجودات عقلية
مثل العقول المفارقة . ثم لما كان ميل معمر بن عباد إلى مذهب الفلاسفة ميز بين أفعال
النفس التي سماها إنساناً ؟ وبين القلب الذي هو جسده ؛ فقال : فعل النفس هو

الإرادة فحسب ، والنفس إنسان ؛ ففعل الإنسان هو الإرادة ؛ وما سوى ذلك من الحركات والسكنات والاعتمادات فهي من فعل الجسد .

ومنها : أنه يحكى عنه أنه كان ينكر القول بأن الله تعالى قديم ، لأن قديم أخذ من قَدَمٍ يَقْدُمُ فهو قديم ؛ وهو فعل كقولك أخذ منه ما قدم وما حدث . وقال أيضاً : هو يشعر بالتقادم الزمانى ، ووجود البارى تعالى ليس بزمانى .

ويحكى عنه أيضاً أنه قال : الخلق غير المخلوق ، والإحداث غير المحدث .

وحكى جعفر بن حرب عنه أنه قال : إن الله تعالى محال أن يعلم نفسه ؛ لأنه يؤدي إلى ألا يكون العالم والمعلوم واحداً ، ومحال أن يعلم غيره ، كما يقال محال أن يقدر على الوجود من حيث هو موجود . ولعل هذا النقل فيه خلل ؛ فإن عاقلاً ما لا يتكلم بمثل هذا الكلام غير المقول .

لعمري لما كان الرجل يميل إلى الفلاسفة ، ومن مذهبهم : أنه ليس علم البارى تعالى علماً انفعالياً ، أى تابعاً للمعلوم . بل علمه علم فعلى ؛ فهو من حيث هو فاعل عالم ، وعلمه هو الذى أوجب للفعل ، وإنما يتعلق بالموجود حال حدوثه لا محالة ، ولا يجوز تعلقه بالمعدوم على استمرار عدمه ، وأنه علم وعقل ، وكونه عقلاً ، وعاقلاً ، ومعقولاً شئ واحد . فقال ابن عباد : لا يقال : يعلم نفسه ، لأنه قد يؤدي إلى تمايز بين العالم والمعلوم ، ولا يعلم غيره ؛ لأنه يؤدي إلى كون علمه من غيره يحصل . فإما أن لا يصح النقل ، وإما أن يحمل على مثل هذا الحمل ، ولسنا من رجال ابن عباد فنطلب لكلامه وجهاً .

٧ — المردارية

أصحاب عيسى بن صبيح^(١) المكنى بأبى موسى ، الملقب بالمردار . وقد تلمذ

(١) توفي المردار في حدود سنة ٢٢٦ هـ ، قال عبد القاهر ص ١٠٠ (وكان يقال له راهب المعتزلة ، وهذا اللقب لائق به إن كان المراد به مأخوذاً من رهبانية النصارى . ولقبه بالمردار لائق به أيضاً ، وهو في الجملة كما قيل :
وقلما أبصرت عينك من رجل

إلا ومعناه إن فكرت في لقبه)

لبشر بن المعتز ، وأخذ العلم منه وتزهد ، ويسمى راهب المعتزلة . وإنما انفرد عن أصحابه بمسائل .

الأولى منها : قوله في القدر إن الله تعالى يقدر على أن يكذب ويظلم ، ولو كذب وظلم كان إلهاً كاذباً ظالماً . تعالى الله عن قوله .

والثانية : قوله في التولد مثل قول أستاذه ، وزاد عليه بأن جوّز وقوع فعل واحد من فاعلين على سبيل التولد .

الثالثة : قوله في القرآن إن الناس قادرون على مثل القرآن فصاحة ، ونظماً ، وبلاغة . وهو الذي بالغ في القول بخلق القرآن . وكفر من قال يقدمه بأنه قد أثبت قدمين ، وكفر أيضاً من لابس السلطان ، وزعم أنه لا يرث ولا يورث . وكفر أيضاً من قال إن أعمال العباد مخلوقة لله تعالى ، ومن قال إنه يرى بالأبصار . وغلاف التكفير حتى قال هم كافرون في قولهم : لا إله إلا الله . وقد سأله إبراهيم بن السندی مرة عن أهل الأرض جميعاً فكفرهم . فأقبل عليه إبراهيم وقال : الجنة التي عرضها السموات والأرض لا يدخلها إلا أنت وثلاثة واقفوك ؟ نخزي ولم يجر جواباً .

وقد تلمذه أيضاً الجعفران^(١) ، وأبو زفر ، ومحمد بن سويد ، وصحب أبو جعفر

(١) الجعفران : هما جعفر بن حرب الثقفي المتوفى سنة ٢٣٤ هـ ، وجعفر بن مبشر الهمداني المتوفى سنة ٢٣٦ هـ . قال عبد القاهر ص ١٠١ (أما جعفر بن مبشر فإنه زعم أن في فساق هذه الأمة من هو شر من اليهود والنصارى والمجوس والزنادقة . هذا مع قوله بأن الفاسق موحد وليس بمؤمن ولا كافر فجعل الموحد الذي ليس بكافر شراً من الثنوي الكافر .

وزعم أيضاً أن إجماع الصحابة على ضرب شارب الخمر الحد وقع خطأ ، لأنهم أجمعوا عليه برأيهم ، فشارك ببدعته هذه نجدات الخوارج في إنكارها حد الخمر .

وأما جعفر بن حرب فإنه جرى على ضلالات أستاذه المردار وزاد عليه قوله : إن بعض الجملة غير الجملة . وهذا يوجب عليه أن تكون الجملة غير نفسها إذا كان كل بعض منها غيرها . وكان يزعم أن المنوع من الفعل قادر على الفعل وليس يقدر على شيء . هكذا حكى الكعبى عنه في مقالاته . ويلزمه على هذا الأصل أن يحيز كون العالم بشيء ليس غير عالم به) .

وفي «مقالات الإسلاميين» للأشعري. ص ٢٤٠ ج ١ (وقال جعفر بن حرب : المنوع قادر ، وليس يقدر على شيء ، كما أن المنطبق جفنه بصير ولا يبصر) .

محمد بن عبد الله الإسكافي ، وعيسى بن المهيم ، وجعفر بن حرب الأشج . وحكى الكعبي عن الجعفرين أنهما قالا : إن الله تعالى خلق القرآن في اللوح المحفوظ ، ولا يجوز أن ينقل إذ يستحيل أن يكون الشيء الواحد في مكانين في حالة واحدة ، وما نقرؤه فهو حكاية عن المكتوب الأول في اللوح المحفوظ ، وذلك فعلنا وخلقنا .

قال : وهو الذي اختاره من الأقوال المختلفة في القرآن .

وقالا في تحسين العقل وتقييده : إن العقل يوجب معرفة الله تعالى بجميع أحكامه وصفاته قبل ورود الشرع ، وعليه يعلم أنه إن قصر ولم يعرفه ولم يشكره عاقبه عقوبة دأمة . فأثبتا التخليد واجبا بالعقل .

٨ — الثمائية

أصحاب ثمانية بن أشرس^(١) النيرى ؛ كان جامعاً بين سخافة الدين وخلاعة النفس ، مع اعتقاده بأن الفاسق يخلد في النار إذا مات على فسقه من غير توبة ، وهو في حال حياته في منزلة بين المنزلتين . وانفرد عن أصحابه بمسائل :

(١) توفي ثمانية سنة ٢١٣ هـ . قال عبد القاهر البغدادي ص ١٠٣ (كان زعيم القدريّة في زمان المأمون والمعتصم ، والوائق . وقيل إنه هو الذي أغوى المأمون بأن دعاه إلى الاعتزال . وانفرد عن سائر أسلاف المعتزل ببدعتين أكفرته الأمة كلها فيهما . إحداها : أنه لما شاركه أصحاب المعارف في دعواهم أن المعارف ضرورية ، زعم أن من لم يضطره الله تعالى إلى معرفته لم يكن مأموراً بالمعرفة ولا منهيّاً عن الكفر ، وكان مخلوقاً للسخرى والاعتبار فحسب كسائر الحيوانات التي ليست بمكلفة . وزعم لأجل ذلك أن عوام الدهرية والنصارى ، والزنادقة يصيرون في الآخرة تراباً . وزعم أن الآخرة إنما هي دار ثواب أو عقاب ، وليس فيها لمن مات طفلاً ولا لمن لا يعرف الله تعالى بالضرورة طاعة يستحقون بها ثواباً ، ولا معصية يستحقون عليها عقاباً . فيصيرون حينئذ تراباً إذ لم يكن لهم حظ في ثواب ولا عقاب .

والبدعة الثانية من بدع ثمانية : قوله بأن الأفعال المتولدة أفعال لا فاعل لها . وهذه الضلالة تجر إلى إنكار صانع العالم ، لأنه لو صح وجود فعل بلا فاعل ، لصح وجود كل فعل بلا فاعل ، ولم يكن حينئذ في الأفعال دلالة على فاعلها ، ولا كان في حدوث العالم دلالة على صانعه . ويقال له : إذا كان كلام الإنسان عندك متولداً ولا فاعل له عندك ، فلم تلوم الإنسان على كذبه وعلى كلمة الكفر ؟ وهو عندك غير فاعل للكذب ، ولا لكلمة الكفر .

منها قوله : إن الأفعال المتولدة لا فاعل لها ؛ إذ لم يمكنه إضافتها إلى فاعل أسبابها حتى يلزمه أن يضيف للفعل إلى ميت ، مثل ما إذا فعل السبب ومات ووجد المتولد بعده ، ولم يمكنه إضافتها إلى الله تعالى ، لأنه يؤدي إلى فعل القبيح ، وذلك محال . فتحير فيه وقال المتولدات أفعال لا فاعل لها .

ومنهم قوله : في الكفار والمشركين والمجوس ، واليهود والنصارى والزنادقة والدهرية : إنهم يصيرون في القيامة تراباً . وكذلك قوله في البهائم والطيور وأطفال المؤمنين .

ومنهم قوله : الاستطاعة هي السلامة وصحة الجوارح وتخليتها من الآفات ، وهي قبل الفعل .

ومنهم قوله : إن المعرفة متولدة من النظر ، وهو فعل لا فاعل له كسائر المتولدات .

ومنهم قوله : في تحسين العقل وتقييده ، وإيجاب المعرفة قبل ورود السمع مثل قول أصحابه غير أنه زاد عليهم فقال : من الكفار من لا يعلم خالفه وهو معذور . وقال : إن المعارف كلها ضرورية ، وإن من لم يضطر إلى معرفة الله سبحانه وتعالى فليس هو مأموراً بها ، وإنما خلق للعبارة والسخرة كسائر الحيوان .

ومنهم قوله : لا فعل للإنسان إلا الإرادة ، وما عداها فهو حدث لا محدث له . وحكى ابن الراوندي عنه أنه قال : العالم فعل الله تعالى بطباعه . ولعله أراد بذلك ما تريده الفلاسفة من الإيجاب بالذات دون الإيجاد على مقتضى الإرادة ، لكن يلزمه على اعتقاده ذلك ما لزم الفلاسفة من القول بقدم العالم ؛ إذ الموجب لا ينفك عن الموجب . وكان ثمانية في أيام المأمون ، وكان عنده بمكان .

٩ — الهِشَامِيَّةُ

أصحاب هشام^(١) بن عمرو الفوطى . ومبالفته في القدر أشد وأكث من مبالغة أصحابه ، وكان يمتنع من إطلاق إضافات أفعال إلى البارى تعالى وإن ورد بها التنزيل .

منها قوله : إن الله لا يؤلف بين قلوب المؤمنين ، بل هم المؤتلفون باختيارهم . وقد ورد في التنزيل : (مَا أَلْفَتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَفَ بَيْنَهُمْ^(٢)) .

ومنها قوله : إن الله لا يحب الإيمان إلى المؤمنين ، ولا يزيهه في قلوبهم . وقد قال تعالى : (حَبَّبَ إِلَيْنَكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ^(٣)) ومبالفته في نفي إضافات الطبع والخطم والسد وأمثالها أشد وأصعب . وقد ورد بجميعها التنزيل ، قال الله تعالى : (خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَطَلَى سَمْعِهِمْ^(٤)) وقال : (بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ^(٥)) وقال : (وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا^(٦)) وليت شعري ! ما يعتقده الرجل ؟ إنكار ألفاظ التنزيل وكونها وحياً من الله تعالى ؟ فيكون تصريحاً بالكفر . أو إنكار ظواهرها من نسبتها إلى البارى تعالى ووجوب تأويلها ؟ وذلك عين مذهب أصحابه .

ومن بدعه في الدلالة على البارى تعالى قوله إن الأعراض لا تدل على كونه خالقاً ، ولا تصلح الأعراض دلالات ؛ بل الأجسام تدل على كونه خالقاً ، وهذا أيضاً عجب .

ومن بدعه في الإمامة قوله إنها لا تنمقد في أيام الفتنة واختلاف الناس ، وإنما يجوز عقدها في حال الاتفاق والسلامة . وكذلك أبو بكر الأصب من أصحابه كان يقول الإمامة لا تنمقد إلا بإجماع الأمة عن بكرة أبيهم ، وإنما أراد بذلك الطعن في إمامة على رضى الله

(٢) الأنفال آية ٦٣ .

(٤) البقرة آية ٧ .

(٦) يس آية ٩ .

(١) توفي هشام الفوطى سنة ٢٢٦ هـ .

(٣) الحجرات آية ٧ .

(٥) النساء آية ١٥٥ .

عنه إذ كانت البيعة في أيام الفتنة من غير اتفاق من جميع الصحابة ، إذ بقي في كل طرف طائفة على خلافه .

ومن بدعه أن الجنة والنار ليستا مخلوقتين الآن ، إذ لا فائدة في وجودهما وما جميعاً خاليتان ممن ينتفع ويتضرر بهما . وبقيت هذه المسألة منه اعتقاداً للمعتزلة . وكان يقول بالموافاة ، وأن الإيمان هو الذي يوافق الموت . وقال : من أطاع الله جميع عمره ، وقد علم الله أنه يأتي بما يحيط أعماله ولوبكيرة لم يكن مستحقاً للوعد ، وكذلك على العكس . وصاحبه عباد^(١) من المعتزلة ، وكان يمتنع من إطلاق القول بأن الله تعالى خلق الكافر ، لأن الكافر كفر ، وإنسان . والله تعالى لا يخلق الكفر . وقال النبوة جزاء على عمل ، وإنها باقية ما بقيت الدنيا . وحكى الأشعري^(٢) عن عباد أنه زعم أنه لا يقال :

(١) هو عبادة بن سليمان الضمري ، من الطبقة السابعة من المعتزلة ، يظن أنه توفي في حدود سنة ٢٥٠ هـ .

(٢) ذكر الأشعري في « مقالات الإسلاميين » أن عباداً كان يقول :

هو عالم قادر حي ، ولا أثبت له علماً ، ولا قدرة ، ولا حياة ، ولا أثبت له سمياً ، ولا أثبت له بصراً . وأقول : هو عالم لا يعلم ، وقادر لا بقدرة ، حي لا بحياة ، وسميع لا يسمع . وكذلك سائر ما يسمى به من الأسماء التي يسمى بها ، لا لفعله ولا لفعل غيره .

وكان ينكر قول من قال إنه عالم قادر حي لنفسه أو لذاته ، وينكر ذكر النفس وذكر الذات . وينكر أن يقال إن لله علماً أو قدرة أو سمياً أو بصراً أو حياة أو قدماً . وكان يقول : قولي عالم لإثبات اسم لله ومعه علم بمعلوم . وقولي قادر لإثبات اسم لله ومعه علم بمقدور . وقولي حي لإثبات اسم الله .

وكان ينكر أن يقال إن للباري وجهاً ويدين وعينين وجنباً . وكان يقول : أقرأ القرآن وما قال الله من ذلك فيه ، ولا أطلق ذلك بغير قراءة . وينكر أن يكون معنى القول في الباري إنه عالم : معنى القول فيه إنه قادر . وأن يكون معنى القول فيه إنه قادر معنى القول فيه إنه حي . وكذلك صفات الله التي يوصف بها لا لفعله كالفعل : سميع ليس معناه أنه بصير ولا معناه عالم .

وكان إذا سئل عن القول عزيز ، قال : إثبات اسم لله . ولم يقل أكثر من هذا وكذلك جوابه في عظيم ، مالك ، سيد .

وكان يقول : لا يقال إن الباري لم يزل خالقاً ، ولا يقال لم يزل غير خالق . ولا يقال لم يزل رازقاً ولا يقال لم يزل غير رازق . وكذلك قوله في سائر الصفات .

وقال هشام وعباد : لا تقول إن شيئاً من الأعراض يدل على الله سبحانه ، ولا تقول أيضاً إن عرضاً =

إن الله تعالى لم يزل قائلاً ولا غير قائل ، ووافقه الإسكافي على ذلك ، قالوا :
ولا يسمى متكلماً .

وكان القوطي يقول إن الأشياء قبل كونها معدومة ؛ ليست أشياء ، وهي بعد أن
تعدم عن وجود تسمى أشياء ، ولهذا المعنى كان يمنع القول بأن الله تعالى قد كان لم يزل
عالمًا بالأشياء قبل كونها ، فإنها لا تسمى أشياء . قال : وكان يجوز القتل والفيلة على
المخالفين لمذهبه ، وأخذ أموالهم غصباً وسرقة لا اعتقاده كفرهم ، واستباحة دمائهم وأموالهم .

= يدل على نبوة النبي صلى الله عليه وسلم . ولم يجعل القرآن علماً للنبي صلى الله عليه وسلم ، وزعموا
أن القرآن أعراض .

وأنكر عباد أن يكون الله جعل الكفر على وجه من الوجوه ، أو خلق الكافر والمؤمن . وكان
يقول : خلق الله الخلق لا لعله .

وقال عباد : الإيمان هو جميع ما أمر الله سبحانه به من الفرض ، وما رغب فيه من النفل . والإيمان
على وجهين : إيمان بالله وهو ما كان تاركه أو تارك شيء منه كافراً كالملة والتوحيد . وإيمان لله إذا تركه
تارك لم يكفر . ومن ذلك ما يكون تركه ضللاً وفسقاً . ومنه ما يكون تركه صغيراً . وكل أفعال الجاهل
بالله عنده كفر بالله .

ذكر الأشعري في مقالات الإسلاميين : ص ٤٠٧ ج ٢ عن الجاحظ أنه قال :

ما بعد الإرادة فهو للإنسان بطبعه وليس باختيار ، وليس يقع منه فعل باختيار سوى الإرادة .
وقال عبد القاهر البغدادي ص ١٠٥ :

(فمن ضلالتة المنسوبة إليه ما حكاه الكعبي عنه من قوله : إن المعارف كلها طباع ، وهي مع ذلك فعل
للعباد وليست باختيار لهم . ووافق ثمانية في أن لا فعل للعباد إلا الإرادة ، وأن سائر الأفعال تنسب إلى
العباد على معنى أنها وقعت منهم طباعاً ، وأنها وجبت بإرادتهم . وزعم أيضاً أنه لا يجوز أن يبلغ أحد فلا
يعرف الله تعالى ، والكفار عنده ما بين معاند وعارف قد استغرقه حبه لمذهبه ، فهو لا يشكر بما عنده من
المعرفة بخالقه وتصديق رساله . فإن صدق الكعبي على الجاحظ في أن لا فعل للإنسان إلا الإرادة ، لزمه
أن لا يكون الإنسان مصلياً ، ولا صائماً ، ولا حاجاً ، ولا زانياً ، ولا سارقاً ولا قاذفاً ، ولا قاتلاً . لأنه
لم يفعل عنده صلاة ولا صوماً ، ولا حجاً ، ولا زناً ، ولا سرقة ، ولا قتلاً ، ولا قذفاً . لأن هذه الأفعال
عنده غير الإرادة . وإذا كانت هذه الأفعال التي ذكرناها عنده طباعاً لا كسباً لزمه أن لا يكون للإنسان عليها
ثواب ولا عقاب ، لأن الإنسان لا يثاب ولا يعاقب على ما لا يكون كسباً له ، كما لا يثاب ولا يعاقب على لونه
وتركيب بدنه إذ لم يكن ذلك من كسبه) .

(ومن فضائح الجاحظ أيضاً قوله باستحالة عدم الأجسام بعد حدوثها . وهذا يوجب القول بأن الله
سبحانه وتعالى يقدر على خلق شيء ولا يقدر على إفناءه . وأنه لا يصح بقاؤه بعد أن خلق الخلق منفرداً كما كان
منفرداً قبل أن خلق الخلق . ونحن وإن قلنا إن الله لا يفنى الجنة ونعيمها ، والنار وعذابها ، لسنا نجعل
ذلك بأن الله عز وجل غير قادر على إفناء ذلك كله ، وإنما نقول بدوام الجنة والنار بطريق الخبر) .

١٠ — الجاحظية

أصحاب عمرو بن بحر أبي عثمان الجاحظ . كان من فضلاء المعتزلة والمصنفين لهم ، وقد طالع كثيراً من كتب الفلاسفة ، وخلط وروج كثيراً من مقالاتهم بعباراته البليغة ، وحسن براعته اللطيفة ، وكان في أيام المعتصم ، والمتوكل . وانفرد عن أصحابه بمسائل :

منها قوله : إن المعارف كلها ضرورية طباع ، وليس شيء من ذلك من أفعال العباد . وليس للعبد كسب سوى الإرادة ، وتحصل أفعاله منه طباعاً كما قال ثمامة ، ونقل عنه أيضاً أنه أنكر أصل الإرادة وكونها جنساً من الأعراض فقال : إذا انتفى السهو عن الفاعل ، وكان عالماً بما يفعله فهو المرید على التحقيق . وأما الإرادة المتعلقة بفعل الغير فهي ميل النفس إليه ، وزاد على ذلك بإثبات الطبائع للأجسام كما قال الطبيعيون من الفلاسفة ، وأثبت لها أفعالا مخصوصة بها ، وقال باستحالة عدم الجواهر ؛ فالأعراض تتبدل ، والجواهر لا يجوز أن تفتى .

ومنها قوله : في أهل النار إنهم لا يخلدون فيها عذاباً ، بل يصيرون إلى طبيعة النار . وكان يقول النار تجذب أهلها إلى نفسها من غير أن يدخل أحد فيها . ومذهبه مذهب الفلاسفة في نفي الصفات . وفي إثبات القدر خيره وشره من العبد : مذهب المعتزلة ، وحكى الكعبي عنه أنه قال : يوصف البارئ تعالى بأنه مرید بمعنى أنه لا يصح عليه السهو في أفعاله ، ولا الجهل ولا يجوز أن يغلب ويقهر .

وقال : إن الخلق كلهم من العقلاء عالمون بأن الله تعالى خالقهم ، وعارفون بأنهم محتاجون إلى النبي ، وهم محجوجون بمعرفتهم . ثم هم صنفان : عالم بالتوحيد ، وجاهل به . فالجاهل معذور ، والعالم محجوج . ومن انتحل دين الإسلام ، فإن اعتقد أن الله تعالى ليس بجسم ولا صورة ، ولا يرى بالأبصار ، وهو عدل لا يجوز ، ولا يريد الماصي ،

وبعد الاعتقاد واليقين أقر بذلك كله ، فهو مسلم حقاً . وإن عرف ذلك كله ثم جحدته وأنكره ، وقال بالتشبيه والجبر ، فهو مشرك كافر حقاً . وإن لم ينظر في شيء من ذلك كله ، واعتقد أن الله تعالى ربه ، وأن محمداً رسول الله ، فهو مؤمن لا لوم عليه ، ولا تكليف عليه غير ذلك .

وحكى ابن الراوندى عنه أنه قال : إن للقرآن جسداً يجوز أن يقلب مرة رجلاً ، ومرة حيواناً ، وهذا مثل ما يحكى عن أبي بكر الأصم أنه زعم أن القرآن جسم مخلوق ، وأنكر الأعراض أصلاً ، وأنكر صفات الباري تعالى . (ومذهب الجاحظ هو بعينه مذهب الفلاسفة . إلا أن الميل منه ومن أصحابه إلى الطبيعيين منهم أكثر منه إلى الإلهيين) .

١١ — الْخِيَّاطِيَّةُ وَالْكُفْبِيَّةُ

أصحاب أبي الحسين بن أبي عمرو الخياط^(١) ، أستاذ أبي القاسم بن محمد

(١) هو مؤلف كتاب « الانتصار والرد على ابن الراوندى » دافع فيه عن المعتزلة ، وبرأهم مما رماه به ابن الراوندى ، توفي سنة ٣٠٠ هـ .

قال عبد القاهر ص ١٠٧ (وانفرد بقول لم يسبق إليه في المعلوم . وذلك أن المعتزلة اختلفوا في تسمية المعلوم شيئاً ، فمنهم من قال : لا يصح أن يكون المعلوم معلوماً ومذكوراً . ولا يصح كونه شيئاً ولا ذاتاً جوهرية ولا عرضاً . وهذا اختيار الصالحى منهم وهو موافق لأهل السنة ، في المنع في تسمية المعلوم شيئاً . وزعم آخرون من المعتزلة أن المعلوم شيء ، ومعلوم ، ومذكور ، وليس بجوهر ولا عرض ، وهذا اختيار الكعبي منهم . وزعم الجبائى وابنه أبو هاشم أن كل وصف يستحقه الحادث لنفسه أو لجنسه فإن الوصف ثابت له في حال عدمه . وزعم أن الجوهر كان في حال عدمه جوهرية ، وكان العرض في حال عدمه عرضاً ، وكان السواد سواداً ، والبياض يابضاً في حال عدمهما . وامتنع هؤلاء كلهم عن تسمية المعلوم جسماً من قبل ، لأن الجسم عندهم مركب ، وفيه تأليف ، وطول ، وعرض ، وعمق . ولا يجوز وصف معدوم بما يوجب قيام معنى به .

وفارق الخياط في هذا الباب جميع المعتزلة وسائر فرق الأمة . فزعم أن الجسم في حال عدمه يكون جسماً ، لأنه يجوز أن يكون في حال حدوثه جسماً . ولم يجز أن يكون المعلوم متحركاً لأن الجسم في حال حدوثه لا يصح أن يكون متحركاً عنده . فقال : كل وصف يجوز ثبوته في حال الحدوث فهو ثابت له في =

الكعبي^(١) . وهما من معتزلة بغداد على مذهب واحد ، إلا أن الخياط غالى في إثبات المعدوم شيئاً وقال : الشيء ما يعلم ويخبر عنه ، والجوهر جوهر في الدم ، والعرض عرض في العدم . وكذلك أطلق جميع الأجناس والأصناف حتى قال : السواد سواد

= حال عدمه . ويلزمه على هذا الاعتدال أن يكون الإنسان قبل حدوثه إنساناً ، لأن الله تعالى لو أحدثه على صورة الإنسان بكاملها من غير ثقل له في الأصلاب والأرحام ، ومن غير تغيير له من صورة إلى صورة أخرى يصح ذلك . وكان هؤلاء الخياطية يقال لهم المعدومية لإفراطهم بوصف المعدوم بأكثر أوصاف الموجودات . (وقد نقض الجبائي على الخياط قوله بأن الجسم جسم قبل حدوثه . وذكر أن قوله بذلك يؤديه إلى القول بقدم الأجسام . وهذا الإلزام متوجه على الخياط . ويتوجه مثله على الجبائي وابنه في قولهما بأن الجواهر والأعراض كانت في حال العدم أعراضاً وجواهر . فإذا قالوا : لم تزل أعياناً وجواهر وأعراضاً ولم يكن حدوثها لمعنى سوى أعيانها . فقد لزمهم القول بوجودها في الأزل . وصاروا في التحقيق إلى معنى قول الذين قالوا بقدم الجوهر والأعراض) .

(١) تكلم عبد القاهر عن الكعبية ص ١٠٨ فقال :

(هؤلاء أتباع أبي القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي المروفي بالكعبي خالف البصريين من المعتزلة في أحوال كثيرة .

منها : أن البصريين منهم أقروا بأن الله تعالى يرى خلقه من الأجسام والألوان ، وأنكروا أن يرى نفسه ، كما أنكروا أن يراه غيره . وزعم الكعبي أن الله تعالى لا يرى نفسه ولا غيره إلا على معنى علمه بنفسه وبغيره . وتبع النظام في قوله إن الله تعالى لا يرى شيئاً في الحقيقة .

ومنها : أن البصريين منهم مع أصحابنا في أن الله عز وجل سامع للكلام والأصوات على الحقيقة لا على معنى أنه عالم بهما . وزعم الكعبي والبغداديون من المعتزلة أن الله تعالى لا يسمع شيئاً على معنى الإدراك المسمى بالسمع . وتأولوا وصفه بالسمع البصير على معنى أنه عليم بالمسموعات التي يسمعها غيره ، والمرثيات التي يراها غيره .

ومنها : أن البصريين منهم مع أصحابنا في أن الله عز وجل يريد على الحقيقة . غير أن أصحابنا قالوا : إنه لم يزل مريداً بإرادة أزلية . وزعم البصريون من المعتزلة أنه يريد بإرادة حادثة لا في محل . وخرج الكعبي والنظام وأتباعهما عن هذين القولين . وزعموا أنه ليست لله تعالى إرادة على الحقيقة . وزعموا أنه إذا قيل إن الله عز وجل أراد شيئاً من فعله فعناه أنه فعله . وإذا قيل إنه أراد من عنده فعلا فعناه أنه أمر به . وقالوا إن وصفه بالإرادة في الوجهين جميعاً مجاز . كما أن وصف الجدار بالإرادة في قول الله تعالى — جداراً يريد أن ينقض فأقامه . قال : لو شئت لاتخذت عليه أجراً — مجاز . وقد أكفرهم البصريون مع أصحابنا في نفهم لإرادة الله عز وجل) .

(ومنها : أن الكعبي على قول من أوجب على الله تعالى فعل الأصح في باب التكليف)
توفي الكعبي سنة ٣١٩ هـ .

في القدم . فلم يبق إلا صفة الوجود أو الصفات التي تلزم الوجود والحدوث . وأطلق على المعلوم لفظ الثبوت ، وقال في نفي الصفات عن الباري مثل ما قاله أصحابه ، وكذا القول في القدر والسمع ، والعقل . وانفرد الكعبي عن أستاذه بمسائل :

منها قوله : إن إرادة الباري تعالى ليست صفة قائمة بذاته ، ولا هو مرید لذاته ، ولا إرادته حادثة في محل أولاً في محل . بل إذا أطلق عليه أنه مرید فمعناه أنه عالم ، قادر ، غير مكره في فعله ، ولا كاره . ثم إذا قيل هو مرید لأفعاله ، فالمراد به أنه خالق لها على وفق علمه ، وإذا قيل هو مرید لأفعال عبادته ، فالمراد به أنه أمر بها ، راض عنها . وقوله في كونه سمياً بصيراً راجع إلى ذلك أيضاً ، فهو سمیع بمعنى أنه عالم بالمسموعات ، وبصير بمعنى أنه عالم بالمبصرات . وقوله في الرؤية كقول أصحابه نفيًا وإحالة . غير أن أصحابه قالوا : يرى الباري تعالى ذاته ، ويرى المراتب ، وكونه مدركاً لذلك زائد على كونه عالمًا . وقد أنكر الكعبي ذلك ؛ قال : معنى قولنا : يرى ذاته ويرى المراتب : أنه عالم بها فقط .

١٢ — الجبائية^(١) والبهشية

أصحاب أبي محمد^(٢) بن عبد الوهاب الجبائي ، وابنه أبي هاشم

(١) توفي الجبائي سنة ٢٩٥ هـ ، وتوفي ابنه أبو هاشم سنة ٣٢١ هـ .

(٢) قال عبد القاهر ص ١١٠ عن الجبائية ما نصه :

(فن ضلالات الجبائي أنه سمى الله عز وجل مطيعاً لعبده إذا فعل مراد العبد . وكان سبب ذلك أنه قال يوماً لشيخنا أبي الحسن الأشعري رحمه الله : ما معنى الطاعة عندك ؟ فقال : موافقة الأمر . وسأله عن قوله فيها ، فقال الجبائي : حقيقة الطاعة عندي موافقة الإرادة ، وكل من فعل مراد غيره فقد أطاعه . فقال شيخنا أبو الحسن رحمه الله : يلزمك على هذا الأصل أن يكون الله تعالى مطيعاً لعبده إذا فعل مراده ، فالترحم ذلك . فقال له شيخنا رحمه الله : خالفت لإجماع المسلمين وكفرت برب العالمين . ولو جاز أن يكون الله تعالى مطيعاً لعبده لجاز أن يكون خاضعاً له ؛ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

ثم إن الجبائي زعم أن أسماء الله تعالى جارية على القياس . وأجاز اشتقاق اسم له من كل فعل فعله . وألزمه شيخنا أبو الحسن رحمه الله أن يسميه بمجبل النساء ، لأنه خالق الجبل فيهن ، فالترحم بذلك . فقال =

عبد السلام^(١) . وهما من معتزلة البصرة ؛ انفردا عن أصحابهما بمسائل . وانفرد أحدهما

له : بدعتك هذه أشنع من ضلالة النصارى في تسمية الله أبا ليعسى مع امتناعهم عن القول بأنه محبل مريم) .

وقال الأشعري في مقالات الإسلاميين ص ٥٣١ ج ٢ (وكان — يعنى الجبائي — يزعم أن الباري محبل . وأنه لا محبل للنساء في الحقيقة سواء . فيلزمه والد في الحقيقة ، وأنه لا والد سواء) .
(وكان لا يزعم أن الإنسان باق في الحقيقة لأن الباقي هو الكائن لا بحدوث . والإنسان كان بحدوث) .

وقال في ص ٥٤٣ :

(كان الجبائي لا يزعم أن الباري يوصف بأنه كامل . لأن الكامل هو من تمت خصاله وأبعاضه . ولأن الكامل في بدنه هو الذي قد تمت أبعاضه . وكذلك الكامل في خصاله من تمت خصاله منا نحو كمال الرجل في علمه وعقله ورأيه وقوله وفصاحته . فلما كان الله عز وجل لا يوصف بالأبعاض ، لم يجوز أن يوصف بالكامل في ذاته من جهة الأفعال . وكذلك لا يوصف بأنه وافر ، لأن معنى ذلك معنى الكامل وكذلك لا يقال تام ، لأن تأويل التام والكامل واحد) .

(وقال : لا يجوز أن يوصف بالشجاعة . لأن الشجاعة هي الجرأة على المكاره وعلى الأمور المخوفة)
(وكان يزعم أن الوصف لله سبحانه بأنه مختار معناه أنه مريد ، إذا لم يكن ملجأ إلى ما أراحه ولا مكرها ولا مضطراً إليه . والإرادة هي الاختيار . والاختيار غير المختار كما أن الإرادة غير المراد . وأن اختيار الله للأنبياء هو اختياره لإرسالهم وهو إرادته لذلك) .

(١) قال عبد القاهر في معرض كلامه عن البهشية ص ١١١ .

(ويقال لهم الذمية لقولهم باستحقاق الذم لا على فعل . وقد شاركوا المعتزلة في أكثر ضلالاتها وانفردوا عنهم بفصائح لم يسبقوا إليها .

منها : قولهم باستحقاق الذم والعقاب لا على فعل . وذلك أنهم زعموا أن القادر منها يجوز أن يخلو من الفعل والشرك مع ارتفاع الموانع من الفعل . والذي ألجأهم إلى ذلك أن أصحابنا قالوا للمعتزلة : إذا أجزمت تقدم الاستطاعة على الفعل لزمتم التسوية بين الوقتين والأوقات الكثيرة في تقدمها عليه . فكانوا يختلفون في الجواب عن هذا الإلزام . فمنهم من كان يوجب وقوع الفعل أو ضده بالاستطاعة في الحال الثانية من حال حدوث الاستطاعة إلى وقت حدوث الفعل ، ويوجب وقوع الفعل أو ضده عند عدم الموانع ، ويزعم مع ذلك أن القدرة لا تكون قدرته عليه في حال حدوثه .

ومنهم من أجاز عدم القدرة مثل حدوث الفعل ومع حدوث العجز الذي هو ضد القدرة التي عدت معد وجودها .

ورأى أبو هاشم بن الجبائي توجه إلزام أصحابنا عليهم في التسوية بين الوقتين والأوقات الكثيرة في جواز تقدم الاستطاعة على الفعل إن جاز تقدمها عليه . ولم يجد للمعتزلة عنه انفصالا صحيحا فالزم التسوية ، وأجاز بقاء المستطيع أبدا مع بقاء قدرته وتوفر الآلة وارتفاع الموانع عنه خاليا من الفعل والترك ، فقليل له على هذا الأصل : رأيته لو كان هذا القادر مكلفاً ومات قبل أن يفعل بقدرته طاعة له ، —

عن صاحبه بمسائل . أما المسائل التي انفردا بها عن أصحابهما :

فمنها : أنهما أثبتتا إرادات حادثة لا في محل ، يكون البارئ تعالى بها موصوفاً مريداً . وتعظيماً لا في محل إذا أراد أن يعظم ذاته . وفناء لا في محل إذا أراد أن يفنى العالم . وأخص أوصاف هذه الصفات يرجع إليه من حيث إنه تعالى أيضاً لا في محل ، وإثبات موجودات هي أعراض ، أو في حكم الأعراض لا محل لها كإثبات موجودات هي جواهر ، أو في حكم الجواهر لا مكان لها ، وذلك قريب من مذهب الفلاسفة حيث أثبتوا عقلاً هو جوهر لا في محل ولا في مكان ، وكذلك النفس الكلية ، والعقول المفارقة .

ومنها : أنهما حكما بكونه تعالى متكلماً بكلام يخلقه في محل ، وحقيقة الكلام عندهما أصوات مقطعة ، وحروف منظومة ، والمتكلم من فعل الكلام ، لا من قام به

== ماذا يكون حاله ؟ فقال : يستحق الذم والعقاب الدائم لا على فعل ، ولكن من أجل أنه لم يفعل ما أمر به مع قدرته عليه وتوفر الآلة فيه وارتفاع الموانع منه . ف قيل له : كيف استحق العقاب بأن لم يفعل ما أمر به ، وإن لم يفعل مانهياً عنه ، دون أن يستحق الثواب بأن لم يفعل مانهياً عنه وإن لم يفعل ما أمر به ؟

وكان أسلافه من المعتزلة يكفرون من يقول : إن الله تعالى يعذب العاصي على اكتساب معصية لم يخترعها العاصي . وقالوا الآن إن تكفير أبي هاشم في قوله بعقاب من ليس فيه معصية ، لا من فعله ولا من فعل غيره ، أولى .

والثاني : أنه سمي من لم يفعل ما أمر به عاصياً وإن لم يفعل معصية . ولم يوقع اسم المطيع إلا على من فعل طاعة . ولو صح عاص بلا معصية لصح مطيع بلا طاعة ، ولصح كافر بلا كفر .

ثم إنه مع هذه البدع الشنعاء زعم أن هذا المكلف لو تغير تغيراً قبيحاً يستحق بذلك قسطين من العذاب أحدهما : للقبيح الذي فعله . والثاني : لأنه لم يفعل الحسن الذي أمر به . ولو تغير تغيراً حسناً وفعل مثل أفعال الأنبياء ، وكان الله تعالى قد أمر بشيء ، فلم يفعل ولا فعل ضده لصار مخلداً في النار .

وسائر المعتزلة يكفرونه في هذه المواضع الثلاثة :

أحدها : استحقاق العقاب لا على فعل . والثاني : استحقاق قسطين من العذاب إذا تغير تغيراً قبيحاً .

والثالث : في قوله : إنه لو تغير تغيراً حسناً وأطاع بمثل طاعة الأنبياء عليهم السلام ، ولم يفعل شيئاً واحداً مما أمره الله تعالى به ولا ضده ، لاستحق الخلود في النار .

وألزمه أصحابنا في الحدود مثل قوله في القسطين . حتى يكون عليه حدان : حد الزنى الذي قد فعله .

والثاني لأنه لم يفعل ما وجب عليه من ترك الزنى . وكذلك القول في حدود القذف والقصاص وشرب

الخمر . وألزموه لإيجاب كفارتين على المفطر في شهر رمضان .

الكلام . إلا أن الجبائي خالف أصحابه خصوصاً بقوله : يحدث الله تعالى عند قراءة كل قارئ كلاماً لنفسه في محل القراءة ، وذلك حين ألزم أن الذي يقرؤه القارئ ليس بكلام الله ، والمسموع منه ليس من كلام الله ، فالتزم هذا المحال من إثبات أمر غير معقول ولا مسموع ؛ وهو إثبات كلامين في محل واحد .

واتفقا على نفي رؤية الله تعالى بالأبصار في دار القرار ، وعلى القول بإثبات الفعل للعبد خلقاً وإبداعاً ، وإضافة الخير والشر ، والطاعة والمعصية إليه استقلالاً واستبداداً ، وأن الاستطاعة قبل الفعل ، وهي قدرة زائدة على سلامة البنية وصحة الجوارح ، وأثبتنا البنية شرطاً في قيام المعاني التي يشترط في ثبوتها الحياة ، واتفقا على أن المعرفة وشكر المنعم ، ومعرفة الحسن والقبح واجبات عقلية ، وأثبتنا شريعة عقلية ورداً الشريعة النبوية إلى مقدرات الأحكام ومؤقتات الطاعات التي لا يتطرق إليها عقل ، ولا يهتدى إليها فكر . وبمقتضى العقل والحكمة يجب على الحكيم ثواب المطيع وعقاب العاصي ، إلا أن التأقيت والتخليد فيه يعرف بالسمع .

والإيمان عندهما اسم مدح ، وهو عبارة عن خصال الخير التي إذا اجتمعت في شخص سمي بها مؤمناً ، ومن ارتكب كبيرة فهو في الحال يسمى فاسقاً ، لا مؤمناً ولا كافراً ، وإن لم يتب ومات عليها فهو مخلد في النار .

واتفقا على أن الله تعالى لم يدخر عن عباده شيئاً مما علم أنه إذا فعل بهم أتوا بالطاعة والتوبة من الصلاح والأصلح واللطف ، لأنه قادر ، عالم جواد ، حكيم لا يضره الإعطاء ، ولا ينقص من خزائنه المنح ، ولا يزيد في ملكه الادخار ، وليس الأصلح هو الألد ، بل هو الأعود في العاقبة ، والأصوب في العاجلة وإن كان ذلك مؤلماً مكروهاً ، وذلك كالحجامة والفصد ، وشرب الأدوية . ولا يقال إنه تعالى يقدر على شيء هو أصلح مما فعله بعبده ، والتكاليف كلها ألطاف . وبعثة الأنبياء ، وشرع الشرائع ، وتمهيد الأحكام والتنبية على الطريق الأصوب ، كلها ألطاف .

ومما تخالفا فيه : أما في صفات الباري تعالى فقال الجبائي : الباري تعالى عالم لذاته ، قادر حي لذاته . ومعنى قوله : لذاته أى لا يقتضى كونه عالما صفة هي علم ، أو حال توجب كونه عالما .

وعند أبي هاشم : هو عالم لذاته ، بمعنى أنه ذو حالة هي صفة معلومة وراء كونه ذاتا موجودا ، وإنما تعلم الصفة على الذات لا بانفرادها . فأثبت أحوالا هي صفات لا موجودة ولا معدومة ، ولا معلومة ولا مجهولة . أى هي على حياها لا تعرف كذلك بل مع الذات . قال : والعقل يدرك فرقا ضروريا بين معرفة الشيء مطلقا ، وبين معرفته على صفة ، فليس من عرف الذات عرف كونه عالما ، ولا من عرف الجوهر عرف كونه متميزا قابلا للعرض . ولا شك أن الإنسان يدرك اشتراك الموجودات في قضية ، وافتراقها في قضية . وبالضرورة يعلم أن ما اشتركت فيه غير ما اختلفت به . وهذه القضايا العقلية لا ينكرها عاقل ، وهي لا ترجع إلى الذات ، ولا إلى أعراض وراء الذات ، فإنه يؤدي إلى قيام العرض بالعرض فتعين بالضرورة أنها أحوال . فكون العالم عالما حال هي صفة وراء كونه ذاتا ، أى المفهوم منها غير المفهوم من الذات . وكذلك كونه قادرا ، حيا . ثم أثبت للباري تعالى حالة أخرى أوجبت تلك الأحوال ، وخالفه الله وسائر منكري الأحوال في ذلك ، وردوا الاشتراك والافتراق إلى الألفاظ وأسماء الأجناس . وقالوا : أليست الأحوال تشترك في كونها أحوالا وتفترق في خصائص ؟ كذلك نقول في الصفات ، وإلا فيؤدي إلى إثبات الحال للحال ، ويفضى إلى التسلسل . بل هي راجعة إما إلى مجرد الألفاظ إذ وضعت في الأصل على وجه يشترك فيها الكثير ، لا أن مفهومها معنى أو صفة ثابتة في الذات على وجه يشمل أشياء ويشترك فيها الكثير ، فإن ذلك مستحيل . أو يرجع ذلك إلى وجوه واعتبارات عقلية هي المفهومة من قضايا الاشتراك والافتراق ، وتلك الوجوه : كالنسب والإضافات ، والقرب والبعد وغير ذلك مما لا يعد صفات بالاتفاق ، وهذا هو اختيار أبي الحسين^(١) البصرى ، وأبي الحسن

(١) هو أبو الحسين محمد بن علي الطيب البصرى المتكلم على مذهب المعتزلة ، وهو أحد أئمتهم الأعلام المشار إليه في هذا الفن . توفي سنة ٤٣٦ هـ (ابن خلكان ٦٠٩/١) .

الأشعري ، ورتبوا على هذه المسألة : مسألة أن المدوم شيء . فمن ثبت كونه شيئاً كما نقلنا عن جماعة من المعتزلة ، فلا يبقى من صفات الثبوت إلا كونه موجوداً . فعلى ذلك لا يثبت للقدرة في إيجادها أثراً ما سوى الوجود . والوجود على مذهب نفاة الأحوال لا يرجع إلا إلى اللفظ المجرد . وعلى مذهب مثبتى الأحوال هو حالة لا توصف بالوجود ولا بالعدم . وهذا كما ترى من التناقض والاستحالة . ومن نفاة الأحوال من يثبت شيئاً ولا يسميه بصفات الأجناس . وعند الجبائى أخص وصف البارى تعالى هو القدم ، والاشتراك في الأخص يوجب الاشتراك في الأعم . وليت شعري ! كيف يمكنه إثبات الاشتراك والافتراق ، والعموم والخصوص حقيقة وهو من نفاة الأحوال ؟ فأما على مذهب أبى هاشم فلمعري هو مطرد ، غير أن القدم إذا بحث عن حقيقة رجع إلى نفى الأولية ، والنفي يستحيل أن يكون أخص وصف البارى .

واختلفا في كونه سميعاً بصيراً . فقال الجبائى : معنى كونه سميعاً بصيراً أنه حى لا آفة به .

وخالفه ابنه وسائر أصحابه . أما ابنه فصار إلى كونه سميعاً حالة ، وكونه بصيراً حالة . وكونه بصيراً حالة سوى كونه عالماً ؛ لاختلاف القضيتين والمفهومين ، والمتعلقين ، والأثرين .

وقال غيره من أصحابه : معناه كونه مدركاً للبصرات ومدركاً للمسموعات . واختلفا أيضاً في بعض مسائل اللطف . فقال الجبائى فيمن يعلم البارى تعالى من حاله أنه لو آمن مع اللطف لكان ثوابه أقل لقلة مشقته ، ولو آمن بلا لطف لكان ثوابه أكثر لكثرة مشقته : إنه لا يحسن منه أن يكلفه إلا مع اللطف . ويسوى بينه وبين من المعلوم من حاله أنه لا يفعل الطاعة على كل وجه إلا مع اللطف . ويقول : إذ لو كلفه مع عدم اللطف لوجب أن يكون مستفسداً حاله ، غير مزيج لعلته .

ويخالفه أبو هاشم في بعض المواضع في هذه المسألة . قال : يحسن منه تعالى أن يكلفه

الإيمان على أشق الوجهين بلا لطف . واختلفا في فعل الألم للموض ، فقال الجبائي : يجوز ذلك ابتداء لأجل العوض ، وعليه بنى آلام الأبطال . وقال ابنه : إنما يحسن ذلك بشرط العوض والاعتبار جميعاً . وتفصيل مذهب الجبائي في الأعواض على وجهين : أحدهما أنه يقول يجوز التفضل بمثل الأعواض غير أنه تعالى علم أنه لا ينفعه عوض إلا على ألم متقدم . والوجه الثاني أنه إنما يحسن ذلك لأن العوض مستحق ، والتفضل غير مستحق . والثواب عندهم ينفصل عن التفضل بأمرين : أحدهما : تمظيم وإجلال للمثاب يقترن بالنعم . والثاني : قدر زائد على التفضل بزيادة مقدار ولا بزيادة صفة .

وقال ابنه : يحسن الابتداء بمثل العوض تفضلاً ، والعوض منقطع غير دائم . وقال الجبائي : يجوز أن يقع الانتصاف من الله تعالى للمظلوم من الظالم بأعواض يتفضل بها عليه إذ لم يكن للظالم على الله عوض لشيء ضره به .

وزعم أبو هاشم أن التفضل لا يقع به انتصاف ، لأن التفضل ليس يجب عليه فعله . وقال الجبائي وابنه : لا يجب على الله شيء لعباده في الدنيا إذا لم يكلفهم عقلاً وشرعاً . فأما إذا كلفهم فعل الواجب في عقولهم ، واجتناب القبائح ، وخلق فيهم الشهوة للقبیح والنفور من الحسن ، وركب فيهم الأخلاق الذميمة ؛ فإنه يجب عليه عند هذا التكليف إكمال العقل ، ونصب الأدلة ، والقدرة ، والاستطاعة ، وتهيئة الآلة ؛ بحيث يكون مُزِيحاً لعللهم فيما أمرهم ، ويجب عليه أن يفعل بهم أدهى الأمور إلى فعل ما كلفهم به ، وأزجر الأشياء لهم عن فعل القبیح الذي نهاهم عنه . ولهم في مسائل هذا الباب خبط طويل .

وأما كلام جميع المعتزلة البغداديين في النبوة والإمامة فيخالف كلام البصريين ، فإن من شيوخهم من يميل إلى الروافض ، ومنهم من يميل إلى الخوارج .

والجبائي وأبو هاشم قد وافقاً أهل السنة في الإمامة ، وأنها بالاختيار ، وأن الصحابة مترتبون في الفضل ترتبهم في الإمامة ، غير أنهم ينكرون الكرامات أصلاً للأولياء من الصحابة وغيرهم ، ويبالغون في عصمة الأنبياء عليهم السلام عن الذنوب كبائرهم وصغائرهم ، حتى منع الجبائي القصد إلى الذنب إلا على تأويل . والمتأخرون من المعتزلة مثل القاضي عبد الجبار^(١) وغيره انتهجوا طريقة أبي هاشم . وخالفه في ذلك أبو الحسين البصري ، وتصفح أدلة الشيوخ واعترض على ذلك بالتزييف والإبطال ، وانفرد عنهم بمسائل : منها نفي الحال ، ومنها نفي المعدوم شيئاً ، ومنها نفي الألوان أعراضاً ، ومنها قوله إن الموجودات تتمايز بأعيانها ، وذلك من توابع نفي الحال ، ومنها رده الصفات كلها إلى كون الباري تعالى عالماً ، قادراً ، مدركاً . وله ميل إلى مذهب هشام بن الحكم في أن الأشياء لا تعلم قبل كونها . والرجل فلسفي المذهب ، إلا أنه روج كلامه على المعتزلة في معرض الكلام فراج عليهم لقلة معرفتهم بمسالك المذاهب .

الفصل الثاني

الجبرية

الجبر هو نفي الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلى الرب تعالى ، والجبرية أصناف . فالجبرية الخالصة : هي التي لا تثبت للعبد فعلاً ولا قدرة على الفعل أصلاً ، والجبرية المتوسطة : هي التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة أصلاً ، فأما من أثبت للقدرة الحادثة أثراً ما في الفعل ، وسمى ذلك كسباً ، فليس بجبري .

والمعتزلة يسمون من لم يثبت للقدرة الحادثة أثراً في الإبداع والإحداث استقلالاً :

(١) هو عبد الجبار أحمد بن عبد الجبار المتوفى سنة ٤١٤ قاضي قضاة الري وأعمالها ، وأعظم شيوخ الاعتزال في عصره . والمعتزلة يلقبونه قاضي القضاة ، ولا يطلقون هذا اللقب على أحد سواه ، ولا ينعون به أحداً غيره — ابن الأثير ج ٩ ص ٢٣٥ ، وطبقات الشافعية ج ٣ ص ٢١٩ — ٢٢٠ .

جبريا . ويلزمهم أن يسموا من قال من أصحابهم بأن المتولدات أفعال لا فاعل لها جبريا .
إذ لم يثبتوا للقدرة الحادثة فيها أثرا . والمصنفون في المقالات عدوا الدَّجَّارِيَّةَ والضَّرَّارِيَّةَ
من الجبرية ، وكذلك جماعة الكَلَّابِيَّةِ من الصفاتية . والأشعرية سموهم تارة حَشَوِيَّةً ،
وتارة جبرية . ونحن سمعنا إقرارهم على أصحابهم من الدَّجَّارِيَّةِ فعددناهم من الجبرية ،
ولم نسمع إقرارهم على غيرهم فعددناهم من الصفاتية .

١ — الجَهْمِيَّةُ

أصحاب جهم^(١) بن صفوان وهو من الجبرية الخالصة ، ظهرت بدعته بترمز ، وقتله
سلم بن أحوز المازني بمرور في آخر ملك بني أمية . وافق المعتزلة في نفي الصفات الأزلية ،
وزاد عليهم بأشياء :

منها قوله : لا يجوز أن يوصف الباري تعالى بصفة يوصف بها خلقه ، لأن ذلك
يقضى تشبيها ، فنفي كونه حيا عالما ، وأثبت كونه : قادرا ، فاعلا ، خالقا ؛ لأنه
لا يوصف شيء من خلقه بالقدرة ، والفعل ، والخلق .

(١) جهم بن صفوان تلميذ الجعد بن درهم الذي قتله خالد بن عبد الله القسري سنة ١٢٤ على الزندقة
والإلحاد . والجعد أول من ابتدع القول بخلق القرآن ، وتطيل الله عن صفاته .

وكان جهم يخرج بأصحابه فيقفهم على المجذومين ويقول : انظروا ، أرحم الراحمين يفعل مثل هذا ؟
إنكاراً لرحمته كما أنكر حكمته . قال عبد الفاهر البغدادي في الفرق بين الفرق ص ١٢٨ (ووصفه بأنه
قادر وموجد ، وفاعل ، وخالق ، ومحي ، ومميت ؛ لأن هذه الأوصاف مختصة به وحده . وقال :
لا فعل ولا عمل لأحد غير الله تعالى ، وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز كما يقال زالت الشمس
ودارت الرحي من غير أن يكونا فاعلين أو مستطيعين لما وصفنا به . وكان جهم مع ضلالتة التي ذكرناها
يحمل السلاح ويقاتل السلطان ، ويخرج مع سريج بن الحارث على نصر بن سيار ، وقتله سلم بن أحوز
المازني في آخر زمان بني مروان) .

ومنها إثباته علوماً حادثة للباري تعالى^(١) لا في محل . قال : لا يجوز أن يعلم الشيء قبل خلقه ؛ لأنه لو علم ثم خلق ، أفبقى علمه على ما كان أم لم يبق ؟ فإن بقي فهو جهل ، فإن العلم بأن سيوجد غير العلم بأن قد وجد . وإن لم يبق فقد تغير ، والتغير مخلوق ليس بقديم . ووافق في هذا المذهب هشام بن الحكم كما تقرر . قال : وإذا ثبت حدوث العلم فليس يخلو : إما أن يحدث في ذاته تعالى ، وذلك يؤدي إلى التغير في ذاته ، وأن يكون محلاً للحوادث ، وإما أن يحدث في محل فيكون المحل موصوفاً به ، لا الباري تعالى ، فتمين أنه لا محل له . فأثبت علوماً حادثة بعدد الموجودات المعلومة .

ومنها قوله في القدرة الحادثة : إن الإنسان لا يقدر على شيء ، ولا يوصف بالاستطاعة ، وإنما هو مجبور في أفعاله ؛ لا قدرة له ، ولا إرادة ، ولا اختيار ، وإنما يخلق الله تعالى الأفعال فيه على حسب ما يخلق في سائر الجمادات ، وتنسب إليه الأفعال مجازاً كما تنسب إلى الجمادات ، كما يقال : أثمرت الشجرة ، وجرى الماء ، وتحرك الحجر ، وطلعت الشمس وغربت ، وتغييت السماء وأمطرت ، واهتزت الأرض وأنبئت ، إلى غير ذلك . والثواب والعقاب جبر ، كما أن الأفعال كلها جبر . قال : وإذا ثبت الجبر فالتكليف أيضاً كان جبراً .

ومنها قوله : إن حركات أهل الخالدين تنقطع ، والجنة والنار تفتيان بعد دخول أهلها فيهما وتلذذ أهل الجنة بنعيمها ، وتألم أهل النار ببحيمها ؛ إذ لا تتصور حركات لا تنهاى آخراً ، كما لا تتصور حركات لا تنهاى أولاً . وحمل قوله تعالى :

(١) في « مقالات الإسلاميين » للأشعري ٢/٤٩٤ (وقال جهنم : إن علم الله محدث ؛ هو أحدثه فعلم به وأنه غير الله . وقد يجوز عنده أن الله يكون عالماً بالأشياء كلها قبل وجودها بعلم يحدثه قبلها) . (وحكى عنه حاك خلاف هذا ؛ فزعم أن الذي بلغه عنه أنه كان يقول : إن الله يعلم الشيء في حال حدوثه ، ومحال أن يكون الشيء معلوماً وهو معدوم ؛ لأن الشيء عنده هو الجسم الموجود ، وما ليس بموجود فليس بشيء فيعلم أو يجهل . فألزمه مخالفوه أن الله عالماً محدثاً إذ زعم أن الله قد كان غير عالم ثم علم . ويجب على أصله أن يقول في القدرة والحياة كقوله في العلم) .

(خَالِدِينَ فِيهَا) على المبالغة والتأكيد دون الحقيقة في التخليد ، كما يقال خلد الله ملك فلان ، واستشهد على الانقطاع بقوله تعالى : (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ ^(١)) فالآية اشتملت على شريطة واستثناء ، والخلود والتأبيد لا شرط فيه ولا استثناء .

ومنها قوله : من أتى بالمعرفة ثم جحد بلسانه لم يكفر بجحده ، لأن العلم والمعرفة لا يزولان بالجحد ، فهو مؤمن . قال : والإيمان لا يتبعض أى لا ينقسم إلى : عقد ، وقول ، وعمل . قال : ولا يتفاضل أهله فيه ، فإيمان الأنبياء ، وإيمان الأمة على نمط واحد إذ المعارف لا تتفاضل ، وكان السلف كلهم من أشد الرادين عليه ، ونسبته إلى التعطيل المحض . وهو أيضاً موافق للمعتزلة في نفي الرؤية ، وإثبات خلق الكلام ، وإيجاب المعارف بالعقل قبل ورود السمع .

٢ — النِّجَّارِيَّة

أصحاب الحسين ^(٢) بن محمد النِّجَّار ، وأكثر معتزلة الرى وما حوالها على مذهبه . وهم وإن اختلفوا أصنافاً إلا أنهم لم يختلفوا في المسائل التي عددناها أصولاً ، وهم :

(١) هود آية ١٠٨ (٢) يطلق بعضهم على النجارية اسم الحسينية . وقد مات النجار في حدود سنة ٢٣٠ هـ . قال الأشعري في « مقالات الإسلاميين » ٢٨٣/١ (زعم الحسين بن محمد النجار وأصحابه وهم الحسينية أن أعمال العباد مخلوقة لله وهم فاعلون لها . وأنه لا يكون في ملك الله سبحانه إلا ما يريد ، وأن الله سبحانه لم يزل مريداً أن يكون في وقته ما علم أنه يكون في وقته ، مريداً أن لا يكون ما علم أنه لا يكون) .

(وأن الاستطاعة لا يجوز أن تتقدم الفعل ، وأت العون من الله سبحانه يحدث في حال الفعل مع الفعل ؛ وهو الاستطاعة . وأن الاستطاعة الواحدة لا يفعل بها فعلان ، وأن لكل فعل استطاعة تحدث معه إذا حدث ، وأن الاستطاعة لا تبقى ، وأن في وجودها وجود الفعل ، وفي عدمها عدم الفعل . وأن استطاعة الإيمان توفيق وتسديد ، وفضل ونعمة ، وإحسان وهدي . وأن استطاعته السكفر ضلال وخذلان ، وبلاء وشر) .

(وكان يخالف المعتزلة في القدر ، ويقول بالإرجاء . وأن الله سبحانه يرزق الحلال ويرزق الحرام . وأن الرزق على ضربين : رزق غذاء ، ورزق ملك) .

برغوثية ، وزعفرانية ، ومستدركة ، ووافقوا المعتزلة في نفي الصفات من العلم ، والقدرة ، والإرادة ، والحياة ، والسمع ، والبصر . ووافقوا الصفاتية في خلق الأعمال .

قال النجار : البارئ تعالى مرید لنفسه كما هو عالم لنفسه ، فالزم عموم التعلق ، فالتزم وقال : هو مرید الخير والشر ، والنفع والضر ، وقال أيضاً : معنى كونه مریداً أنه غير مستكره ولا مغلوب ، وقال : هو خالق أعمال العباد ، خيرها وشرها ، حسننها وقبيحها ، والعبد مكتسب لها . وأثبت تأثيراً للقدرة الحادثة ؛ وسمى ذلك كسباً على حسب ما يثبت الأفعلى ، وواقفه أيضاً في أن الاستطاعة مع الفعل . وأما في مسألة الرؤية فأنكر رؤية الله تعالى بالأبصار وأحالها ؛ غير أنه قال : يجوز أن يحول الله تعالى القوة التي في القلب من المعرفة إلى العين ؛ فيعرف الله تعالى بها فيكون ذلك رؤية . وقال بحدوث الكلام لكنه انفرد عن المعتزلة بأشياء منها :

قوله إن كلام البارئ تعالى إذا قرئ فهو عرض ، وإذا كتب فهو جسم . ومن العجب أن الزعفرانية^(١) قالت كلام الله غيره ، وكل ما هو غيره فهو مخلوق ، ومع ذلك قالت : كل من قال إن القرآن مخلوق فهو كافر . ولعلمهم أرادوا بذلك الاختلاف ، وإلا فالتناقض ظاهر . والمستدركة^(٢) منهم زعموا أن كلامه غيره ، وهو مخلوق لكن النبي ، صلى الله عليه وسلم قال : « كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ » والسلف عن آخرهم أجمعوا

(١) قال عبد القاهر ص ١٢٧ (هؤلاء أتباع الزعفران الذي كان بالرى . وكان يناقض بآخر كلامه أوله . فيقول : إن كلام الله تعالى غيره ، وكل ما هو غير الله تعالى مخلوق . ثم يقول مع ذلك : السكب خير ممن يقول كلام الله مخلوق . وذكر بعض أصحاب التواريخ أن هذا الزعفراني أراد أن يشهر نفسه في الآفاق فاكترى رجلاً على أن يخرج إلى مكة ويسب ويلعنه في مواسم مكة ليشتهر ذكره عند حجيج الآفاق) .

(٢) قال عبد القاهر ص ١٢٧ (هؤلاء قوم من النجارية يزعمون أنهم استدركوا ما خفي على أسلافهم لأن أسلافهم منعوا إطلاق القول بأن القرآن مخلوق . وزعمت المستدركة أنه مخلوق ، ثم افترقوا فيما بينهم فرقتين : فرقة زعمت أن النبي صلى الله عليه وسلم قد قال إن كلام الله مخلوق على ترتيب هذه الحروف ، ولكنه اعتقد ذلك بهذه اللفظة على ترتيبه حروفها . ومن لم يقل إن النبي عليه السلام قال ذلك على ترتيب هذه الحروف فهو كافر) .

١ وقالت الفرقة الثانية منهم إن النبي عليه السلام لم يقل كلام الله مخلوق على ترتيب هذه الحروف ولكنه اعتقد ذلك ودل عليه . ومن زعم أنه قال إن كلام الله مخلوق بهذه اللفظة فهو كافر .

على هذه العبارة ، فوافقناهم ، وحملنا قولهم غير مخلوق ، أى على هذا الترتيب والنظم من الحروف والأصوات ، بل هو مخلوق على غير هذه الحروف بعينها ، وهذه حكاية عنها . وحكى الكعبى عن النجار أنه قال : البارئ تعالى بكل مكان ذاتا ، ووجودا لا معنى العلم والقدرة ، وألزمه محالات على ذلك .

وقال فى الفكر قبل ورود السمع مثل ما قالت المعتزلة إنه يجب عليه تحصيل المعرفة بالنظر والاستدلال .

وقال فى الإيمان إنه عبارة عن التصديق ، ومن ارتكب كبيرة ومات عليها من غير توبة عوقب على ذلك ، ويجب أن يخرج من النار ، فليس من العدل التسوية بينه وبين الكفار فى الخلود .

ومحمد بن عيسى الملقب ببرغوث ، وبشر بن غياث المريسى ، والحسين النجار متقاربون فى المذهب ، وكلهم أثبتوا كونه تعالى مريداً لم يزل لكل ما علم أنه سيحدث من خير وشر وإيمان وكفر ، وطاعة ومعصية . وعامة المعتزلة يأبون ذلك .

٣ — الضرارية

أصحاب ضرار بن عمرو^(١) ، وحفص الفرد . واتفقا فى التعطيل ، وعلى أنهما قالَا البارئ تعالى عالم قادر ، على معنى أنه ليس بجاهل ولا عاجز ، وأثبتا لله سبحانه ماهية لا يعلمها

(١) قال عبد القاهر ص ١٢٩ (أتباع ضرار بن عمرو الذى وافق أصحابنا فى أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى ولا كساب للعباد . وفى إبطال القول بالتولد . ووافق المعتزلة فى أن الاستطاعة قبل الفعل ، وزاد عليهم بقوله إنها قبل الفعل ومع الفعل ، وبعد الفعل ، وأنها بعض المستطيع . ووافق النجار فى دعواه أن الجسم أعراض مجتمعة من لون ، وطعم ، ورائحة ونحوها من الأعراض التى لا يخلو الجسم منها . وأنه أنكر حرف بن مسعود ، وحرف أبى بن كعب ، وشهد بأن الله تعالى لم ينزلها ، فنسب هذين الإمامين من الصحابة إلى الضلالة وفى مصنفيهما .

إلا هو ، وقالوا : إن هذه المقالة محكية عن أبي حنيفة رحمه الله وجماعة من أصحابه ، وأرادوا بذلك أنه يعلم نفسه شهادة ، لا بدليل ولا خبر . ونحن نعلمه بدليل وخبر . وأثبتنا حاسة سادسة للإنسان يرى بها الباري تعالى يوم الثواب في الجنة . وقالوا : أفعال العباد مخلوقة للباري تعالى حقيقة ، والعبد مكتسبها حقيقة . وجوزنا حصول فعل بين فاعلين ، وقالوا يجوز أن يقلب الله تعالى الأعراض أجساما ، والاستطاعة والعجز بعض الجسم وهو جسم ولا محالة ، بنفي زمانين . وقالوا : الحجة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الإجماع فقط ، فما ينقل عنه في أحكام الدين من طريق أخبار الآحاد فغير مقبول . ويحكى عن ضرار أنه كان ينكر حرف عبد الله بن مسعود ، وحرف أبي بن كعب ، ويقطع بأن الله تعالى لم ينزله .

وقال في المفكر قبل ورود السمع إنه لا يجب عليه بعقله شيء حتى يأتيه الرسول فيأمره وينهاه ، ولا يجب على الله تعالى شيء بحكم العقل . وزعم ضرار أيضاً أن الإمامة تصلح في غير قريش ، حتى إذا اجتمع قرشي ونبطي قدمنا النبطي ؛ إذ هو أقل عدداً ، وأضعف وسيلة فيمكننا خلعهم إذا خالف الشريعة .

والمعتزلة وإن جوزوا الإمامة في غير قريش ؛ إلا أنهم لا يجوزون تقديم النبطي على القرشي .

الفصل الثالث

الصفاتية

اعلم أن جماعة كثيرة من الساف كانوا يثبتون لله تعالى صفات أزلية من العلم ، والقدرة ، والحياة ، والإرادة والسمع ، والبصر ، والكلام ، والجلال ، والإكرام ، والجود ، والإنعام ، والعزة ، والعظمة ، ولا يفرقون بين صفات الذات ، وصفات الفعل بل يسوقون الكلام سوقاً واحداً ، وكذلك يثبتون صفات خبرية مثل اليدين ، والوجه ولا يؤولون ذلك إلا أنهم يقولون : هذه الصفات قد وردت في الشرع ، فنسميها صفات خبرية . ولما كانت المعزلة ينفون الصفات والسلف يثبتون ، سمي السلف صفاتية ، والمعزلة معطلة .

فبالغ بعض السلف في إثبات الصفات إلى حد التشبيه بصفات المحدثات ، واقتصر بعضهم على صفات دلت الأفعال عليها وما ورد به الخبر ؛ فافترقوا فرقتين : فمنهم من أوله على وجه يحتمل اللفظ ذلك .

ومنهم من توقف في التأويل ، وقال : عرفنا بمقتضى العقل أن الله تعالى ليس كمثل شيء ، فلا يشبه شيئاً من المخلوقات ولا يشبه شيء منها ، وقطعنا بذلك ؛ إلا أننا لا نعرف معنى اللفظ الوارد فيه ، مثل قوله تعالى : (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى ^(١)) ومثل قوله : (خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ^(٢)) ومثل قوله : (وَجَاءَ رَبُّكَ ^(٣)) إلى غير ذلك . ولسنا مكلفين بمعرفة تفسير هذه الآيات وتأويلها ، بل التكليف قد ورد بالاعتقاد بأنه لا شريك له ، وليس كمثل شيء ، وذلك قد أثبتناه يقيناً .

ثم إن جماعة من المتأخرين زادوا على ما قاله السلف ؛ فقالوا لا بد من إجرائها على ظاهرها ، فوقعوا في التشبيه الصرف ، وذلك على خلاف ما اعتقده السلف . ولقد كان التشبيه صرفاً خالصاً في اليهود ، لا في كلهم بل في القرائين منهم ، إذ وجدوا في التوراة ألفاظاً كثيرة تدل على ذلك .

ثم الشيعة في هذه الشريعة وقعوا في غلو وتقصير ، أما الغلو فتشبيهه بعض أئمتهم بالإله تعالى وتقدس ، وأما التقصير فتشبيهه بالإله بواحد من الخلق . ولما ظهرت المعتزلة والمتكلمون من السلف رجعت بعض الروافض عن الغلو والتقصير ، ووقعت في الاعتزال وتخطت جماعة من السلف إلى التفسير الظاهر ف وقعت في التشبيه .

وأما السلف الذين لم يتعرضوا للتأويل ، ولا تهدفوا للتشبيه فمنهم : مالك بن أنس رضي الله عنهما ؛ إذ قال : الاستواء معلوم ، والكيفية مجهولة ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة . ومثل أحمد بن حنبل رحمه الله ، وسفيان الثوري ، وداود بن علي الأصغراني ، ومن تابعهم .

حتى انتهى الزمان إلى عبد الله بن سعيد الكلابي ، وأبي العباس القلانسي ، والحاتث بن أسد المحاسبي ، وهؤلاء كانوا من جملة السلف إلا أنهم باثروا علم الكلام ، وأيدوا عقائد السلف بحجج كلامية ، وبراهين أصولية ، وصنف بعضهم ودرس بعض حتى جرى بين أبي الحسن الأشعري وبين أستاذه مناظرة في مسائل من مسائل الصلاح والأصلح فتخاصما ، وانحاز الأشعري إلى هذه الطائفة ، فأيد مقالاتهم بمناهج كلامية ، وصار ذلك مذهباً لأهل السنة والجماعة ، وانتقلت سمة الصفاتية إلى الأشعرية . ولما كانت المشبهة والكرامية من مثبتى الصفات عددناهم فرقتين من جملة الصفاتية .

١ — الأشعرية

أصحاب أبي الحسن^(١) على بن إسماعيل الأشعري ؛ المنتسب إلى أبي موسى الأشعري رضى الله عنهما ، وسمعت من عجيب الاتفاقات أن أبا موسى الأشعري رضى الله عنه كان يقرر عين ما يقرر الأشعري أبو الحسن في مذهبه ، وقد جرت مناظرة بين عمرو بن العاص وبينه ، فقال عمرو : أين أجد أحداً أحاكم إليه ربي . فقال أبو موسى : أنا ذلك المتحاكم إليه فقال عمرو : أو يقدر على شيئاً ثم يعذبنى عليه ؟ قال : نعم . قال عمرو : ولم ؟ قال : لأنه لا يظلمك . فسكت عمرو ، ولم يجر جواباً .

قال الأشعري : الإنسان إذا فكر في خلقته ، من أى شيء ابتداءً ، وكيف دار في أطوار الخلقة طوراً بعد طور حتى وصل إلى كمال الخلقة ، وعرف يقيناً أنه بذاته لم يكن ليدير خلقته ، وينقله من درجة إلى درجة ، ويرقيه من نقص إلى كمال ، علم بالضرورة أن له صانعاً قادراً ، عالماً ، مريداً ، إذ لا يتصور حدوث هذه الأفعال المحككة من طبع لظهور آثار الاختيار في الفطرة ، وتبين آثار الإحكام والاتقان في الخلقة . فله صفات دلت أفعاله عليها لا يمكن جعدها . وكما دلت الأفعال على كونه عالماً ، قادراً ، مريداً ، دلت على العلم والقدرة والإرادة ، لأن وجه الدلالة لا يختلف شاهداً وغائباً . وأيضاً لا معنى للعالم حقيقة إلا أنه ذو علم ، ولا للقادر إلا أنه ذو قدرة ، ولا للمريد إلا أنه ذو إرادة . فيحصل بالعلم الإحكام والاتقان . ويحصل بالقدرة الوقوع والحدوث . ويحصل بالإرادة التخصيص بوقت دون وقت ، وقدر دون قدر ، وشكل دون شكل . وهذه الصفات لن يتصور أن يوصف بها الذات إلا وأن يكون الذات حياً بحياة للدليل الذى ذكرناه .

وألزم منكرى الصفات إلزاماً لا محيص لهم عنه ، وهو أنكم وافقتمونا بقيام الدليل

(١) توفي أبو الحسن الأشعري سنة ٣٢٤ هـ ومن أشهر كتبه : مقالات الإسلاميين ، واختلاف المصلين ، الإبانة عن أصول الديانة .

على كونه عالماً قادراً فلا يخلو إما أن يكون المفهوم من الصفتين واحداً أو زائداً ، فإن كان واحداً فيجب أن يعلم بقادريته ، ويقدر بعالميته . ويكون من علم الذات مطلقاً علم كونه عالماً قادراً . وليس الأمر كذلك ، فعلم أن الاعتبارين مختلفان ، فلا يخلو إما أن يرجع الاختلاف إلى مجرد اللفظ أو إلى الحال ، أو إلى الصفة ، وبطل رجوعه إلى اللفظ المجرد ، فإن العقل يقضى باختلاف مفهومين معقولين . ولو قدر عدم الألفاظ رأساً ما ارتاب العقل فيما تصوره وبطل رجوعه إلى الحال ، فإن إثبات صفة لا توصف بالوجود ولا بالعدم إثبات واسطة بين الوجود والعدم ، والإثبات والنفي ، وذلك محال ، فتعين الرجوع إلى صفة قائمة بالذات ، وذلك مذهبه .

* * *

على أن القاضى الباقلانى من أصحاب الأشعرى قد ردد قوله فى إثبات الحال ونفيها ، وتقرر رأيه على الإثبات ، ومع ذلك أثبت الصفات معانى قائمة به لا أحوالا ، وقال : الحال الذى أثبته أبو هاشم هو الذى نسميه صفة خصوصاً إذا أثبت حالة أوجبت تلك الصفات .

قال أبو الحسن : البارئ تعالى عالم بعلم قادر بقدره ، حى بحياة ، مرید بإرادة ، متكلم بكلام ، سميع يسمع ، بصير يبصر . وله فى البقاء اختلاف رأى .

قال : وهذه الصفات أزلية قائمة بذاته تعالى ، لا يقال : هى هو ، ولا هى غيره ، ولا : لا هو ، ولا : لا غيره . والدليل على أنه متكلم بكلام قديم ، ومرید بإرادة قديمة أنه قد قام الدليل على أنه تعالى ملك ، والملك من له الأمر والنهى ، فهو آمر ، ناه ، فلا يخلو إما أن يكون آمراً بامر قديم ، أو بامر محدث . وإن كان محدثاً فلا يخلو : إما أن يحدثه فى ذاته ، أو فى محل أو لا فى محل ، ويستحيل أن يحدثه فى ذاته ، لأنه يؤدى إلى أن يكون محلاً للحوادث ، وذلك محال . ويستحيل أن يحدثه فى محل ، لأنه يوجب أن يكون المحل به موصوفاً ، ويستحيل أن يحدثه لا فى محل ، لأن ذلك غير معقول . فتعين أنه قديم ، قائم به ، صفة له ، وكذلك التقسيم فى الإرادة والسمع والبصر .

قال : وعلمه واحد يتعلق بجميع المعلومات : المستحيل ، والجائز ، والواجب ،
والموجود ، والمعدوم ، وقدرته واحدة تتعلق بجميع ما يصلح وجوده من الجائزات .
وإرادته واحدة تتعلق بجميع ما يقبل الاختصاص . وكلامه واحد هو : أمر ونهى ،
وخبر ، واستخبار ، ووعد ، ووعد . وهذه الوجوه ترجع إلى اعتبارات في كلامه ،
لا إلى عدد في نفس الكلام ، والعبارات ، والألفاظ المنزلة على لسان الملائكة
إلى الأنبياء عليهم السلام دلالات على الكلام الأزلي ، والدلالة مخلوقة محدثة ،
والمدلول قديم أزلي . والفرق بين القراءة والمقروء ، والتلاوة والمتلو ، كالفرق بين الذكر
والمذكور ، فالذكر ، محدث والمذكور قديم .

وخالف الأشعري بهذا التدقيق جماعة من الحشوية ؛ إذ إنهم قضوا بكون الحروف
والكلمات قديمة . والكلام عند الأشعري معنى قائم بالنفس سوى العبارة ، والعبارة
دلالة عليه من الإنسان ، فالتكلم عنده من قام به الكلام ، وعند المعتزلة من فعل
الكلام غير أن العبارة تسمى كلاماً : إما بالحجاز ، وإما باشتراك اللفظ .

قال : وإرادته واحدة ، قديمة ، أزلية ، متعلقة بجميع المرادات من أفعاله الخاصة
وأفعال عباد ، من حيث إنها مخلوقة له ، لا من حيث إنها مكتسبة لهم . فمن هذا قال :
أراد الجميع : خيرها ، وشرها ، ونفعها ، وضرها . وكما أراد وعلم ، أراد من العباد ما علم
وأمر القلم حتى كتب في اللوح المحفوظ . فذلك حكمه وقضاؤه وقدره الذي لا يتغير
ولا يتبدل . وخلاف المعلوم : مقدور الجنس ، محال الوقوع .

وتكليف ما لا يطاق جائز على مذهبه للعلة التي ذكرناها . ولأن الاستطاعة عنده
عرض ، والعرض لا يبقى زمانين ، ففي حال التكليف لا يكون المكلف قط قادراً ،
لأن المكلف من يقدر على إحداث ما أمر به . فأما أن يجوز ذلك في حق من لا قدرة له
أصلاً على الفعل فمحال ، وإن وجد ذلك منصوصاً عليه في كتابه .

قال : والمبدع قادر على أفعاله إذ الإنسان يجد من نفسه تفرقة ضرورية بين حركات

الرعدة والرعدة . وبين حركات الاختيار والإرادة . والتفرقة راجعة إلى أن الحركات الاختيارية حاصلة تحت القدرة ، متوقفة على اختيار القادر . فعن هذا قال : المكتسب هو القدور بالقدرة الحاصلة . والحاصل تحت القدرة الحادثة .

ثم على أصل أبي الحسين : لا تأثير للقدرة الحادثة في الأحداث . لأن جهة الحدوث قضية واحدة لا تختلف بالنسبة إلى الجوهر والعرض . فلو أثرت في قضية الحدوث لأثرت في حدوث كل محدث حتى تصلح لإحداث الألوان ، والطعوم ، والروائح ، وتصلح لإحداث الجواهر والأجسام ، فيؤدي إلى تجويز وقوع السماء على الأرض بالقدرة الحادثة . غير أن الله تعالى أجرى سنته بأن يحقق عقيب القدرة الحادثة ، أو تحتها ، أو معها : الفعل الحاصل إذا أراده العبد وتجرد له . ويسمى هذا الفعل كسبا . فيكون خلقاً من الله تعالى إبداعاً وإحداثاً ، وكسباً من العبد : حصولاً تحت قدرته .

والقاضي أبو بكر^(١) الباقلاني تخطى عن هذا القدر قليلاً . فقال : الدليل قد قام على أن القدرة الحادثة لا تصلح للإيجاد ، لكن ليست تقتصر صفات الفعل أو وجوهه واعتباراته على جهة الحدوث فقط . بل ههنا وجوه آخر ، هن وراء الحدوث من كون الجوهر جوهرًا متحيزاً ، قابلاً للعرض . ومن كون العرض عرضاً ، ولوناً ، وسواداً وغير ذلك . وهذه أحوال عند مثبتى الأحوال . قال : فجهة كون الفعل حاصلًا بالقدرة الحادثة أو تحتها نسبة خاصة ، ويسمى ذلك كسباً ، وذلك هو أثر القدرة الحادثة .

قال : وإذا جاز على أصل المعتزلة أن يكون تأثير القدرة أو القادرية القديمة في حال هو الحدوث والوجود . أو في وجه من وجوه الفعل . فلم لا يجوز أن يكون تأثير القدرة الحادثة في حال : هو صفة للحادث ، أو في وجه من وجوه الفعل ؛ وهو كون الحركة مثلاً على هيئة مخصوصة ؟ وذلك أن المفهوم من الحركة مطلقاً ومن العرض مطلقاً غير المفهوم من القيام والقعود ، وهما حالتان متمايزتان . فإن كل قيام حركة ، وليس كل حركة قياماً .

(١) توفي الباقلاني سنة ٤٠٣ هـ .

ومن المعلوم أن الإنسان يفرق فرقا ضروريا بين قولنا : أوجد ، وبين قولنا : صلى ، وصام ، وقعد ، وقام . وكما لا يجوز أن يضاف إلى البارئ تعالى جهة ما يضاف إلى العبد ، فكذلك لا يجوز أن يضاف إلى العبد جهة ما يضاف إلى البارئ تعالى .

فأثبت القاضي تأثيراً للقدرة الحادثة وأثرها : هي الحالة الخاصة ، وهي جهة من جهات الفعل حصلت من تعلق القدرة الحادثة بالفعل . وتلك الجهة هي المقيمة لأن تكون مقابلة بالثواب والعقاب . فإن الوجود من حيث هو وجود لا يستحق عليه ثواب وعقاب ، خصوصاً على أصل المعتزلة ، فإن جهة الحسن والقبح هي التي تقابل بالجزاء . والحسن والقبح صفتان ذاتيتان وراء الوجود . فالوجود من حيث هو موجود ليس بحسن ولا قبيح .

قال : فإذا جاز لكم إثبات صفتين هما حالتان ، جاز لي إثبات حالة هي متعلق القدرة الحادثة . ومن قال : هي حالة مجهولة ، فبينا بقدر الإمكان جهتها وعرفناها إيش هي ، ومثلناها كيف هي .

* * *

ثم إن إمام الحرمين^(١) أبا المعالي الجويني تخطى عن هذا البيان قليلاً . قال : أما نفى هذه القدرة والاستطاعة فما يباه العقل والحس ، وأما إثبات قدرة لا أثر لها بوجه فهو كنفى القدرة أصلاً ، وأما إثبات تأثير في حالة لا يفعل فهو كنفى التأثير خصوصاً والأحوال على أصلهم لا توصف بالوجود والعدم . فلا بد إذن من نسبة فعل العبد إلى قدرته حقيقة ، لا على

(١) هو أبو المعالي الجويني عبد الملك بن أبي محمد عبد الله بن يوسف الفقيه الشافعي ، ضياء الدين ؛ أحد الأئمة الأعلام من بلدة جوين بنيسابور . ظهر في وقت اشتد فيه التعصب بين الأشعرية وخصومهم . وكان الجويني متبحراً في العلوم والمعارف ، فأفاد الأشعرية ودافع عنهم دفاعاً مجيداً فشاع ذكره في الآفاق . ثم خرج إلى مكة فجاور بها أربع سنين ينشر العلم . ولهذا قيل له إمام الحرمين . وعاد إلى نيسابور ثم رحل منها إلى بغداد فتولى التدريس بالمدرسة النظامية والخطابة والتذكير والإمامة وهجرت له المجالس ، وانقر ذكر غيره من العلماء وشاعت مصنفاته . توفي سنة ٤٧٨ هـ ، انظر ابن خلكان ٣٦١/١ .

وجه الإحداث والخلق ، فإن الخلق يشعر باستقلال إيجاده من العدم ، والإنسان كما يحس من نفسه الاقتداء ، يحس من نفسه أيضاً عدم الاستقلال ، فالفعل يستند وجوده إلى القدرة ، والقدرة يستند وجودها إلى سبب آخر تكون نسبة القدرة إلى ذلك السبب كنسبة الفعل إلى القدرة ، وكذلك يستند سبب إلى سبب آخر حتى ينتهي إلى مسبب الأسباب . فهو الخالق للأسباب ومسبباتها ، المستغنى على الإطلاق ، فإن كل سبب مهما استغنى من وجه محتاج من وجه ، والبارى تعالى هو الفنى المطلق ، الذى لا حاجة له ولا فقر .

وهذا رأى إنما أخذه من الحكماء الإلهيين وأبرزه في معرض الكلام . وليس يختص نسبة السبب إلى المسبب على أصله بالفعل والقدرة ، بل كل ما يوجد من الحوادث فذلك حكمه ، وحينئذ يلزم القول بالطبع ، وتأثير الأجسام في الأجسام إيجاداً ، وتأثير الطبائع في الطبائع إحداثاً ، وليس ذلك مذهب الإسلاميين . كيف ورأى المحققين من الحكماء أن الجسم لا يؤثر في إيجاد الجسم ، قالوا : لا يجوز أن يصدر عن جسم ، ولا عن قوة ما في جسم ، فإن الجسم مركب من مادة وصورة ، فلو أثر لأثر بجهتيه ، أعنى بمادته وصورته . والمادة لها طبيعة عدمية ، فلو أثرت لأثرت بمشاركة العدم ، والتعالى محال . فالقدم إذن محال فتقيضه حق ؛ وهو أن الجسم وقوة ما في الجسم لا يجوز أن يؤثر في جسم .

وتخطى من هو أشد تحقّقاً وأغوص تفكّراً ، عن الجسم وقوة ما في الجسم ، إلى كل ما هو جائز بذاته ، فقال : كل ما هو جائز بذاته لا يجوز أن يحدث شيئاً ما ، فإنه لو أحدث لأحدث بمشاركة الجواز ، والجواز له طبيعة عدمية . فلو خلى الجائز وذاته كان عدماً . فلو أثر الجواز بمشاركة العدم ، لأدى إلى أن يؤثر العدم في الوجود ، وذلك محال ؛ فإذا لا موجد على الحقيقة إلا واجب الوجود لذاته ، وما سواه من الأسباب معدّات لقبول الوجود ، لا محدثات لحقيقة الوجود ، ولهذا شرح سند كره .

ومن العجب أن مأخذ كلام الإمام أبي المعالى إذا كان بهذه المثابة ، فكيف يمكن إضافة الفعل إلى الأسباب حقيقة ؟

هذا ونعود إلى كلام صاحب المقالة . قال أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري :
إذا كان الخالق على الحقيقة هو الباري تعالى لا يشاركه في الخلق غيره ، فأخص وصفه
تعالى هو : القدرة على الاختراع . قال : وهذا هو تفسير اسمه تعالى الله .

وقال الأستاذ أبو إسحاق^(١) الإسفرايني : أخص وصفه هو : كون يوجب تمييزه
عن الأكوان كلها .

وقال بعضهم : نعلم يقيناً أن مامن موجود إلا ويتميز عن غيره بأمر ما ، وإلا فيقتضي
أن تكون الموجودات كلها مشتركة متساوية ، والباري تعالى موجود ، فيجب أن
يتميز عن سائر الموجودات بأخص وصف ، إلا أن العقل لا ينتهي إلى معرفة ذلك
الأخص ، ولم يرد به سمع ، فتوقف .

ثم هل يجوز أن يدركه العقل ؟ ففيه خلاف أيضاً ، وهذا قريب من مذهب ضرار ،
غير أن ضراراً أطلق لفظ الماهية عليه تعالى ، وهو من حيث العبارة منكر .

ومن مذهب الأشعري : أن كل موجود يصح أن يرى ، فإن المصحح للرؤية إنما
هو الوجود . والباري تعالى موجود فيصح أن يرى ، وقد ورد السمع بأن المؤمنين يرونه
في الآخرة . قال الله تعالى : (وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ . إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ^(٢)) إلى غير
ذلك من الآيات والأخبار . قال : ولا يجوز أن تتعلق به الرؤية على جهة ، ومكان ،
وصورة ومقابلة ، واتصال شعاع ، أو على سبيل انطباع ، فإن كل ذلك مستحيل .

وله قولان في ماهية الرؤية :

أحدهما : أنه علم مخصوص ، ويعنى بالخصوص أنه يتعلق بالوجود دون العدم .

والثاني : أنه إدراك وراء العلم لا يقتضي تأثيراً في المدرك ، ولا تأثيراً عنه .

(١) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الإسفرايني الملقب بركن الدين الفقيه الشافعي ، كان من العلماء
الأعلام ، درس في أكبر مدارس نيسابور ، وتوفي سنة ٤١٨ هـ .

(٢) القيامة آية ٢٢ ، ٢٣ .

وأثبت أن السمع والبصر للبارى تعالى صفتان أزليتان ؛ هما إدراكا وراء العلم
يتعلقان بالمدركات الخاصة بكل واحد بشرط الوجود . وأثبت اليدين ، والوجه صفات
خبرية . فيقول : ورد بذلك السمع فيجب الإقرار به كما ورد ، وَصُفُوهُ^(١) إلى طريقة
السلف من ترك التعرض للتأويل . وله قول أيضاً في جواز التأويل .

ومذهبه في الوعد والوعيد ، والأسماء ، والأحكام ، والسمع ، والعقل مخالف للمعتزلة
من كل وجه .

قال : الإيمان هو التصديق بالجنان . وأما القول باللسان والعمل بالأركان فقروعه ،
فمن صدق بالقلب أى أقر بوحدانية الله تعالى ، واعترف بالرسول تصديقاً لهم فيما جاءوا
به من عند الله تعالى بالقلب صح إيمانه حتى لو مات عليه في الحال كان مؤمناً ناجياً ،
ولا يخرج من الإيمان إلا بإنكار شيء من ذلك .

وصاحب الكبيرة إذا خرج من الدنيا من غير توبة يكون حكمه إلى الله تعالى ،
إما أن يغفر له برحمته ، وإما أن يشفع فيه النبي صلى الله عليه وسلم إذ قال : « شَفَاعَتِي
لِأَهْلِ الْكِبَايَرِ مِنْ أُمَّتِي » وإما أن يعذبه بمقدار جرمه ، ثم يدخله الجنة برحمته .
ولا يجوز أن يخلد في النار مع الكفار ، لما ورد به السمع بالإخراج من النار من كان
في قلبه مثقال ذرة من الإيمان . قال : ولو تاب فلا أقول بأنه يجب على الله تعالى قبول
توبته بحكم العقل ، إذ هو الموجب ، فلا يجب عليه شيء . بلى ورد السمع بقبول توبة
التائبين ، وإجابة دعوة المضطرين ، وهو المالك في خلقه يفعل ما يشاء ، ويحكم ما يريد .
فلو أدخل الخلائق بأجمعهم الجنة لم يكن حيفاً . ولو أدخلهم النار لم يكن جوراً ، إذ الظلم
هو التصرف فيما لا يملكه المتصرف . أو وضع الشيء في غير موضعه . وهو المالك
الطلق ؛ فلا يتصور منه ظلم . ولا ينسب إليه جور .

قال : والواجبات كلها سمعية ، والعقل لا يوجب شيئاً ، ولا يقتضى تحسيناً
ولا تقبيحاً فمعرفة الله تعالى بالعقل تحصل ، وبالسمع تجب ، قال الله تعالى : (وَمَا كُنَّا

مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا^(١)) وكذلك شكر المنعم ، وإثابة المطيع ، وعقاب العاصي يجب بالسمع دون العقل ، ولا يجب على الله تعالى شيء ما بالعقل ، لا الصلاح ، ولا الأصلح ، ولا اللطف ، وكل ما يقتضيه العقل من جهة الحكمة الموجبة ، فيقتضى نقيضه من وجه آخر .

وأصل التكليف لم يكن واجباً على الله إذ لم يرجع إليه نفع ، ولا اندفع به عنه ضرر ، وهو قادر على مجازاة العبيد ثواباً وعقاباً ، وقادر على الإفضال عليهم ابتداءً تكريماً وتفضلاً . والثواب ، والنعم ، واللطف كله منه فضل ، والعقاب والعذاب كله عدل (لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ)^(٢) .

وانبعاث الرسل من القضايا الجائزة لا الواجبة ولا المستحيلة ، ولكن بعد الانبعاث تأييدهم بالمعجزات وعصمتهم من الموبقات من جملة الواجبات ، إذ لا بد من طريق للمستمع يسلكه ليعرف به صدق المدعى ، ولا بد من إزاحة العلل ؛ فلا يقع في التكليف تناقض .

والمعجزة : فعل خارق للعادة ، مقترن بالتحدى ، سليم عن المعارضة ، يتنزل منزلة التصديق بالقول من حيث القرينة ، وهو منقسم إلى خرق المعتاد ، وإلى إثبات غير المعتاد . والكرامات للأولياء حق ، وهى من وجه تصديق للأنبياء ، وتأكيده للمعجزات .

والإيمان والطاعة بتوفيق الله ، والكفر والمعصية بخذلانه . والتوفيق عنده : خلق القدرة على الطاعة . والخذلان عنده : خلق القدرة على المعصية . وعند بعض أصحابه : تيسير أسباب الخير هو التوفيق ، وبضده الخذلان . وما ورد به السمع من الإخبار عن الأمور الغائبة مثل : القلم ، واللوح ، والعرش ، والكرسى ، والجنة ، والنار ؛ فيجب إجراؤها على ظاهرها والإيمان بها كما جاءت ، إذ لا استحالة في إثباتها . وما ورد من الأخبار عن الأمور المستقبلية فى الآخرة مثل : سؤال القبر ، والثواب والعقاب فيه ،

ومثل : الميزان ، والحساب ، والصراط ، وانقسام الفريقين : فريق في الجنة ، وفريق في السعير ، حق يجب الاعتراف بها وإجراؤها على ظاهرها ، إذ لا استعالة في وجودها .

والقرآن عنده معجزة من حيث : البلاغة ، والذم ، والفصاحة ، إذ خير العرب بين السيف وبين المعارضة ، فاختروا أشد القسمين اختيار عجز عن المقابلة . ومن أصحابه من اعتقد أن الإعجاز في القرآن من جهة صرف الدواعي وهو المنع من المعارضة ، ومن جهة الإخبار عن الغيب .

وقال : الإمامة تثبت بالاتفاق والاختيار دون النص والتعيين ؛ إذ لو كان ثم نص لما خفي ، والدواعي تتوافر على نقله . واتفقوا في سقيفة بني ساعدة على أبي بكر رضي الله عنه ، ثم اتفقوا بعد تعيين أبي بكر على عمر رضي الله عنه . واتفقوا بعد الشورى على عثمان رضي الله عنه . واتفقوا بعده على علي رضي الله عنه . وهم مترتبون في الفضل ترتيبهم في الإمامة .

وقال : لا نقول في عائشة وطلحة والزبير إلا أنهم رجعوا عن الخطأ ، وطلحة والزبير من العشرة المبشرين بالجنة . ولا نقول في حق معاوية وعمرو بن العاص : إلا أنهما بغيا على الإمام الحق فقاتلهم على مقاتلة أهل البني . وأما أهل النهروان فهو الشراة المارقون عن الدين بخبر النبي صلى الله عليه وسلم . ولقد كان علي رضي الله عنه على الحق في جميع أحواله يدور الحق معه حيث دار .

٢ — المُشَبَّه

اعلم أن السلف من أصحاب الحديث لما رأوا توغل المعتزلة في علم الكلام ومخالفة السنة التي عهدوها من الأئمة الراشدين ونصرهم جماعة من أمراء بني أمية على قولهم بالقدر ، وجماعة من خلفاء بني العباس على قولهم بنفي الصفات وخلق القرآن ، تحيروا في تقرير مذهب أهل السنة والجماعة في متشابهات آيات الكتاب الحكيم ، وأخبار النبي الأمين صلى الله عليه وسلم .

فأما أحمد بن حنبل وداود^(١) بن علي الأصفهاني وجماعة من أئمة السلف فجروا على منهاج السلف المتقدمين عليهم من أصحاب الحديث مثل : مالك بن أنس ، ومقاتل^(٢) ابن سليمان ، وسلكوا طريق السلامة فقالوا : نؤمن بما ورد به الكتاب والسنة ، ولا نتعرض للتأويل بعد أن نعلم قطعاً أن الله عز وجل لا يشبه شيئاً من المخلوقات ، وأن كل ما تمثل في الوهم فإنه خالقه ومقدره . وكانوا يحترزون عن التشبيه إلى غاية أن قالوا : من حرك يده عند قراءة قوله تعالى : « خَلَقْتُ بِيَدِي »^(٣) أو أشار بأصبعه عند روايته « قَلْبُ الْمُؤْمِنِ بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ » وجب قطع يده وقلم أصبعيه . وقالوا : إنما توقفنا في تفسير الآيات وتأويلها لأمرين :

أحدهما : المنع الوارد في التنزيل في قوله تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ)^(٤) فنحن نحترز عن الزيف .

والثاني : أن التأويل أمر مضمون بالاتفاق ، والقول في صفات الباري بالظن غير جائز . فربما أولنا الآية على غير مراد الباري تعالى فوقعنا في الزيف ، بل نقول كما قال الراسخون في العلم (كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا) آمنا بظاهره ، وصدقنا بباطنه ، ووكلنا علمه إلى الله تعالى ولسنا مكلفين بمعرفة ذلك ، إذ ليس ذلك من شرائط الإيمان وأركانه ، واحتاط

(١) داود بن علي الأصفهاني الفقيه الظاهري ، كان حافظاً مجتهداً ، إمام أهل الظاهر . وكان زاهداً متقلاً كثير الورع . توفي سنة ٢٧٠ هـ (شذرات ٢ / ١٨٥) .

(٢) أبو الحسن مقاتل بن سليمان الأزدي بالولاء ، الخرساني المروزي . أصله من بلخ وانتقل إلى البصرة ودخل وحدث بها ، وكان مشهوراً بتفسير كتاب الله العزيز ، وله التفسير المشهور . وأخذ الحديث عن مجاهد وعطاء وغيرهما . وكان من العلماء الأجلاء . توفي بالبصرة سنة ١٥٠ هـ (ابن خلكان ١٤٧ / ٣) .

(٣) ص آية ٧٥ .

(٤) آل عمران آية ٧

بعضهم أكثر احتياط حتى لم يقرأ اليد بالفارسية ، ولا الوجه ، ولا الاستواء ، ولا ماورد من جنس ذلك ، بل إن احتاج في ذكره إلى عبارة عبر عنها بما ورد لفظاً بلفظ . فهذا هو طريق السلامة ، وليس هو من التشبيه في شيء .

غير أن جماعة من الشيعة الغالية ، وجماعة من أصحاب الحديث الحشوية صرحوا بالتشبيه مثل : الهشاميين من الشيعة ، ومثل مضر ، وكهمس ، وأحمد الهجيمي وغيرهم من الحشوية . قالوا : معبودهم على صورة ذات أعضاء وأعضاء ، إماروحانية ، وإماجسمانية . ويجوز عليه الانتقال والنزول والصعود والاستقرار والتمكن .

فأما مشبهة الشيعة فستأتي مقالاتهم في باب الغلاة .

وأما مشبهة الحشوية ؛ فحكى الأشعري عن محمد بن عيسى أنه حكى عن مضر ، وكهمس ، وأحمد الهجيمي : أنهم أجازوا على ربهم الملامسة والمصافحة ، وأن المسلمين المخلصين يعانقونه في الدنيا والآخرة ؛ إذا بلغوا في الرياضة والاجتهاد إلى حد الإخلاص والاتحاد المحض .

وحكى الكعبى عن بعضهم أنه كان يجوز الرؤية في دار الدنيا ، وأن يزوره ويزروهم . وحكى عن داود الجواربى أنه قال : اعفوني عن الفرج واللحية واسألوني عما وراء ذلك ، وقال : إن معبوده جسم ، ولحم ، ودم . وله جوارح وأعضاء من يد ، ورجل ، ورأس ، ولسان ، وعينين ، وأذنين ، ومع ذلك جسم لا كالأجسام ، ولحم لا كاللحم ، ودم لا كالدماء . وكذلك سائر الصفات ، وهو لا يشبه شيئاً من المخلوقات ، ولا يشبه شيء ، وحكى عنه أنه قال : هو أجوف من أعلاه إلى صدره ، مصمت ما سوى ذلك ، وأن له وفرة^(١) سوداء ، وله شعر ققط .

وأما ما ورد في التنزيل من الاستواء ، والوجه ، واليدين ، والجنب ، والهيء ، والإتيان والفوقية وغير ذلك فأجروها على ظاهرها ، أعنى ما يفهم عند الإطلاق على الأجسام ، وكذلك ما ورد في الأخبار من الصورة وغيرها في قوله عليه السلام :

(١) الوفرة : ما سال على الأذنين من الشعر .

« خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ » وقوله : « حَتَّى يَضَعَ الْجَبَّارُ قَدَمَهُ فِي النَّارِ » وقوله : « قَلْبُ الْمُؤْمِنِ بَيْنَ أَصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ » وقوله : « خَرَّ طِينَةُ آدَمَ بِيَدِهِ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا » وقوله : « وَضَعَ يَدَهُ أَوْ كَفَّهُ عَلَى كَتِفِي » وقوله : « حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ أَنَامِلِهِ عَلَى كَتِفِي » إلى غير ذلك ؛ أجروها على ما يتعارف في صفات الأجسام .

وزادوا في الأخبار أكاذيب وضعوها ونسبوها إلى النبي عليه السلام ، وأكثرها مقتبسة من اليهود ، فإن التشبيه فيهم طباع ، حتى قالوا : اشتكت عيناه فعادته الملائكة وبكى على طوفان نوح حتى رمدت عيناه ، وأن العرش لَيْثٌ^(١) من تحته كأطيط الرحل الحديد ، وأنه ليفضل من كل جانب أربع أصابع .

وروى المشبهة عن النبي عليه السلام أنه قال : « لَقِيتَنِي رَبِّي فَصَافَحَنِي وَكَافَحَنِي ، وَوَضَعَ يَدَهُ بَيْنَ كَتِفَيَّ حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ أَنَامِلِهِ^(٢) » .

وزادوا على التشبيه قولهم في القرآن ، إن الحروف والأصوات والرقوم المكتوبة قديمة أزلية ، وقالوا : لا يعقل كلام ليس بحروف ولا كلم ، واستدلوا بأخبار ، منها ما روي عن النبي عليه السلام : « يُنَادِي اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ الْأَوَّلُونَ وَالْآخِرُونَ » ورووا أن موسى عليه السلام كان يسمع كلام الله كجر السلاسل . قالوا : وأجمعت السلف على أن القرآن كلام الله غير مخلوق ، ومن قال هو مخلوق فهو كافر بالله ، ولا نعرف من القرآن إلا ما هو بين أظهرنا فنبصره ونسمعه ونقرؤه ونكتبه .

والخالفون في ذلك :

أما المعتزلة فوافقونا على أن هذا الذي في أيدينا كلام الله ، وخالفونا في القدم ، وهم محجوجون بإجماع الأمة .

وأما الأشعرية فوافقونا على أن القرآن قديم ، وخالفونا في أن الذي في أيدينا كلام الله ، وهم محجوجون أيضاً بإجماع الأمة : أن المشار إليه هو كلام الله . فأما إثبات كلام

(١) يثط : يرسل صوتاً من ثقل ما يحمل .

(٢) الأنامل : أطراف الأصابع ، جمع أنملة .

هو صفة قائمة بذات الباري تعالى لا نبصرها ، ولا نكتبها ، ولا نقرأها ، ولا نسمعها ،
فهو مخالفة الإجماع من كل وجه .

فنحن نعتقد أن ما بين الدفتين كلام الله ، أنزله على لسان جبريل عليه السلام ، فهو
المكتوب في المصاحف ، وهو المكتوب في اللوح المحفوظ ، وهو الذي يسمعه المؤمنون
في الجنة من الباري تعالى بغير حجاب ولا واسطة ، وذلك معنى قوله تعالى : (سَلَامٌ قَوْلًا
مِّن رَّبِّ رَحِيمٍ ^(١)) وهو قوله تعالى لموسى عليه السلام : (يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ
الْعَالَمِينَ ^(٢)) ومناجاته من غير واسطة حتى قال تعالى : (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ^(٣))
وقال (إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلامِي ^(٤)) وورى عن النبي عليه السلام
أنه قال : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَتَبَ التَّوْرَةَ بِيَدِهِ ، وَخَلَقَ جَنَّةَ عَدْنٍ بِيَدِهِ ، وَخَلَقَ
آدَمَ بِيَدِهِ » وفي التنزيل : (وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِن كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا
لِّكُلِّ شَيْءٍ ^(٥)) .

قالوا : فنحن لا نزيد من أنفسنا شيئاً ، ولا نقدر أن نقولنا أمراً لم يتعرض له
السلف . قالوا : ما بين الدفتين كلام الله . قلنا : هو كذلك . واستشهدوا عليه بقوله
تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ^(٦))
ومن المعلوم أنه ما سمع إلا هذا الذي نقرأه . وقال تعالى : (إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ . فِي
كِتَابٍ مَّكْنُونٍ . لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ . تَنْزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ^(٧)) وقال :
(فِي صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ، مَرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ ، بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ، كِرَامٍ بَرَرَةٍ ^(٨)) وقال :
(إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ^(٩)) وقال : (شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ^(١٠))
إلى غير ذلك من الآيات .

(٢) القصص آية ٣٠
(٤ ، ٥) الأعراف آية ١٤٤ ، ١٤٥
(٧) الواقعة آية ٧٧ — ٨٠
(٩) القدر آية ١

(١) يس آية ٥٨
(٣) النساء آية ١٦٤
(٦) التوبة آية ٦
(٨) عبس آية ١٣ — ١٦
(١٠) البقرة آية ١٨٥ .

ومن المشبهة من مال إلى مذهب الحلولية ، وقال : يجوز أن يظهر البارئ تعالى بصورة شخص ، كما كان جبريل عليه السلام ينزل في صورة أعرابي وقد تمثل لمريم بشراً سوياً . وعليه حمل قول النبي عليه السلام : « رَأَيْتُ رَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ » . وفي التوراة عن موسى عليه السلام : شافيت الله تعالى فقال لي كذا .
والغلاة من الشيعة مذهبهم الحلول .

ثم الحلول قد يكون بجزء ، وقد يكون بكل ؛ على ما سيأتى في تفصيل مذاهبهم إن شاء الله تعالى .

٣ — الكَرَامِيَّة

أصحاب أبي عبد الله محمد بن كرام^(١) ، وإنما عددناه من الصفاتية لأنه كان ممن يثبت الصفات إلا أنه ينتهى فيها إلى التجسيم والتشبيه ، وقد ذكرنا كيفية خروجه وانتسابه إلى أهل السنة فيما قدمنا ذكره .

وهم طوائف بلغ عددهم إلى اثنتى عشرة فرقة ، وأصولها ست : العابدية ، والتونية ، والزينية ، والإسحاقية ، والواحدية . وأقربهم الهيصمية ، ولكل واحدة منهم رأى إلا أنه لما لم يصدر ذلك عن علماء معتبرين ، بل عن سفهاء أغتنام^(٢) جاهلين لم نفردوها مذهباً ، وأوردنا مذهب صاحب المقالة ، وأشارنا إلى ما يتفرع منه .

نص أبو عبد الله على أن معبوده على العرش استقراراً ، وعلى أنه بجهة فوق ذاتاً ، وأطلق عليه اسم الجوهر . فقال في كتابه المسمى (عذاب القبر) إنه أَحَدِيُّ الذَات ، أَحَدِيُّ

(١) محمد بن كرام كان من سجستان ، ثم خرج إلى نيسابور في أيام محمد بن طاهر بن عبد الله ، فاغتر بما كان يريه من زهده جماعة من أهل السواد فدعاهم إلى بدعة . (التبصير ٦٥) وقال عبد القاهر البغدادي في « الفرق بين الفرق » ص ١٣١ (إن ابن كرام دعا أتباعه إلى تجسيم معبوده . وزعم أنه جسم له حد ونهاية من تحته والجهة التي منها يلاقى عرشه ، وهذا شبيه بقول الثنوية : إن معبودهم الذى سموه نوراً يتناهى من الجهة التي يلاقى الظلام وإن لم يتناه من خمس جهات . وقد وصف ابن كرام معبوده في بعض كتبه بأنه جوهر كما زعمت النصارى أن الله تعالى جوهر) .

توفي محمد بن كرام سنة ٢٥٥ ، وله ترجمة واسعة عند ابن عساكر . وبلغ أتباعه في خراسان وحدها أكثر من عشرين ألفاً ، وكان له مثل ذلك في أرض فلسطين .

(٢) الأغتم هو الذى لا يفصح في كلامه .

الجوهر ، وإنه مماس للعرش من الصفحة العليا ، وجوز الانتقال ، والتحول ، والنزول ،
ومنهم من قال إنه على بعض أجزاء العرش . وقال بعضهم : امتلأ العرش به ، وصار
المتأخرون منهم إلى أنه تعالى بجهة فوق ، وأنه محاذ للعرش .

ثم اختلفوا فقالت العابدية : إن بينه وبين العرش من البعد والمسافة ما لو قدر مشغولا
بالجواهر لاتصلت به . وقال محمد بن الهيصم : إن بينه وبين العرش بعداً لا يتناهى ،
وإنه مبين للعالم بينونة أزلية ، ونفى التحيز والمحادة ، وأثبت الفوقية والمباينة .

وأطلق أكثرهم لفظ الجسم عليه ، والمقاربون منهم قالوا : نعني بكونه جسماً أنه قائم
بذاته ، وهذا هو حد الجسم عندهم ، وبنوا على هذا أن من حكم القائمين بأنفسهما أن
يكونا متجاورين أو متباينين . فقضى بعضهم بالتجاور مع العرش ، وحكم بعضهم بالتباين ،
وربما قالوا : كل موجودين فإما أن يكون أحدهما بحيث الآخر كالعرض مع الجوهر ،
وإما أن يكون بجهة منه ، والبارى تعالى ليس بعرض إذ هو قائم بنفسه ، فيجب أن
يكون بجهة من العالم . ثم أعلى الجهات وأشرفها جهة فوق ، فقلنا هو بجهة فوق بالذات
حتى إذا روى روى من تلك الجهة .

ثم لم اختلافات في النهاية . فمن المجسمة من أثبت النهاية له من ست جهات ،
ومنهم من أثبت النهاية له من جهة تحت ، ومنهم من أنكر النهاية له ، فقال :
هو عظيم .

ولهم في معنى العظمة خلاف . فقال بعضهم : معنى عظمته أنه مع وحدته على جميع
أجزاء العرش ، والعرش تحته ، وهو فوق كله على الوجه الذي هو فوق جزء منه . وقال
بعضهم : معنى عظمته أنه يلاقى مع وحدته من جهة واحدة أكثر من واحد ، وهو يلاقى
جميع أجزاء العرش ، وهو العلى العظيم .

ومن مذهبهم جميعاً : جواز قيام كثير من الحوادث بدات البارى تعالى ، ومن
أصلهم أن ما يحدث في ذاته فإنما يحدث بقدرته ، وما يحدث مبايناً لذاته فإنما يحدث

بواسطة الإحداث ، ويعنون بالإحداث : الإيجاد والإعدام الواقعين في ذاته بقدرته من الأقوال والإرادات . ويعنون بالمحدث : ما بين ذاته من الجواهر والأعراض .

ويفرقون بين الخلق والمخلوق ، والإيجاد والموجود والموجد ، وكذلك بين الإعدام والمعدوم . فالمخلوق إنما يقع بالخلق ، والمخلوق إنما يقع في ذاته بالقدرة ، والمعدوم إنما يصير معدوماً بالإعدام الواقع في ذاته بالقدرة .

وزعموا أن في ذاته سبعانه حوادث كثيرة مثل الإخبار عن الأمور الماضية والآتية ، والكتب المنزلة على الرسل عليهم السلام ؟ والقصص والوعد والوعيد والأحكام ، ومن ذلك المسمعات والمبصرات فيما يجوز أن يسمع ويبصر ، والإيجاد والإعدام هو القول والإرادة وذلك قوله (كن) للشيء الذي يريد كونه ، وإرادته لوجود ذلك الشيء ، وقوله للشيء كن : صورتان .

وفسر محمد بن الهيصم الإيجاد والإعدام : بالإرادة والإيثار . قال : وذلك مشروط بالقول شرعاً . إذ ورد في التنزيل : (إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ^(١)) وقوله : (إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ^(٢)) .

وعلى قول الأكثرين منهم : الخلق^(٣) عبارة عن القول والإرادة . ثم اختلفوا في التفصيل . فقال بعضهم : لكل موجود إيجاد ، ولكل معدوم إعدام . وقال بعضهم : إيجاد واحد يصلح لموجودين إذا كانا من جنس واحد ، وإذا اختلف الجنس تعدد الإيجاد ، وألزم بعضهم : لو افتقر كل موجود أو كل جنس إلى إيجاد ، فليفتقر كل إيجاد إلى قدرة . فالتزم تعدد القدرة بتعدد الإيجاد .

وقال بعضهم أيضاً : تعدد القدرة بعدد أجناس المحدثات . وأكثرهم على أنها تتمدد بعدد أجناس الحوادث التي تحدث في ذاته من الكاف والنون ، والإرادة ، والسمع ، والبصر ؛ وهي خمسة أجناس :

(١) النحل آية ٤٠ .

(٢) يس آية ٨٢ .

(٣) في « الفرق بين الفرق » ١٣٢ (وسموا قوله للشيء « كن » خلقاً للمخلوق ، وإحداثاً للمحدث) .

ومنهم من فسر السمع والبصر بالقدرة على التسمع والتبصر ، ومنهم من أثبت
 لله تعالى السمع والبصر أزلا ، والتسمعات والتبصرات هي إضافة المدركات إليهما .
 وقد أثبتوا لله تعالى مشيئة قديمة متعلقة بأصول المحدثات وبالحوادث التي تحدث
 في ذاته ، وأثبتوا إرادات حادثة تتعلق بتفاصيل المحدثات .

وأجمعوا على أن الحوادث لا توجب لله تعالى وصفاً ، ولا هي صفات له فتحدث في ذاته
 هذه الحوادث من الأقوال ، والإرادات ، والتسمعات ، والتبصرات . ولا يصير بها قائلاً ،
 ولا مريداً ، ولا سميعاً ، ولا بصيراً . ولا يصير بخلق هذه الحوادث محدثاً ، ولا خالقاً ، وإنما
 هو قائل بقائليته ، وخالق بخالقيته ، ومريد بمريديته ، وذلك قدرته على هذه الأشياء .

ومن أصلهم أن الحوادث التي يحدثها في ذاته واجبة البقاء حتى يستحيل عدمها ؛
 إذ لو جاز عليها العدم لتعاقبت على ذاته الحوادث ، ولشارك الجوهر في هذه القضية .
 وأيضاً فلو قدر عدمها فلا يخلو : إما أن يقدر عدمها بالقدرة ، أو بإعدام يخلقه في ذاته ،
 ولا يجوز أن يكون عدمها بالقدرة ، لأنه يؤدي إلى ثبوت المعدوم في ذاته . وشرط الموجود
 والمعدوم أن يكونا مباينين لذاته ، ولو جاز وقوع معدوم في ذاته بالقدرة من غير واسطة
 إعدام لجاز حصول سائر المعدومات بالقدرة . ثم يجب طرد ذلك في الموجد ، حتى يجوز
 وقوع موجد يحدث في ذاته ؛ وذلك محال عندهم . ولو فرض إعدامها بالإعدام لجاز تقدير
 عدم ذلك الإعدام ، فيسلسل . فارتكبوا لهذا التحكم استحالة عدم ما يحدث في ذاته .
 ومن أصلهم أن الحدث إنما يحدث في ثاني حال ثبوت الإحداث بلا فصل ،
 ولا أثر للأحداث في حال بقائه .

ومن أصلهم : أن ما يحدث في ذاته من الأمر فنقسم إلى :

١ — أمر التكوين ، وهو فعل يقع تحته المفعول .

٢ — وإلى ما ليس أمر التكوين : وذلك إما خبر ، وإما أمر التكليف ، ونهى

التكليف . وهي أفعال من حيث دلت على القدرة ، ولا تقع تحتها مفعولات . هذا هو
 تفصيل مذاهبهم في محل الحوادث .

وقد اجتهد ابن الهيضم في إرمام مقالة أبي عبد الله في كل مسألة حتى ردها من المحال الفاحش إلى نوع يفهم فيما بين العقلاء مثل التجسيم فإنه قال : أراد بالجسم : القائم بالذات . ومثل الفوقية فإنه حملها على العلو . وأثبت البينونة غير المتناهية ، وذلك الخلاء الذي أثبتته بعض الفلاسفة . ومثل الاستواء ، فإنه نفى المجاورة والمماسة ، والتمسكن بالذات . غير مسألة محل الحوادث فإنها لم تقبل المزمة ، فالتزمها كما ذكرنا ، وهي من أشنع المحالات عقلا .

وعند القوم أن الحوادث تزيد على عدد المحدثات بكثير ، فيكون في ذاته أكثر من عدد المحدثات عالم من الحوادث ، وذلك محال وشنيع .

ومما أجمعوا عليه من إثبات الصفات قولهم : الباري تعالى عالم بعلم ، قادر بقدره ، حي بحياة ، شاء بمشيئته ، وجميع هذه الصفات صفات قديمة أزلية قائمة بذاته ، وربما زادوا السمع والبصر كما أثبتته الأشعرى ، وربما زادوا اليدين ، والوجه : صفات ، قديمة ، قائمة بذاته . وقالوا : له يد لا كالأيدي ، ووجه لا كالوجوه ، وأثبتوا جواز رؤيته من جهة فوق دون سائر الجهات .

وزعم ابن الهيضم أن الذي أطلقه المشبهة على الله عز وجل من : الهيئة ، والصورة ، والجوف ، والاستدارة ، والوفرة ، والمصافحة ، والمعانقة ، ونحو ذلك لا يشبه سائر ما أطلقه الكرامية من : أنه خلق آدم بيده ، وأنه استوى على عرشه ، وأنه يجيء يوم القيامة لحاسبة الخلق . وذلك أنا لا نعتقد من ذلك شيئاً على معنى فاسد : من جارحتين وعضوين ؛ تفسيراً لليدين ، ولامطابقة للمكان واستقلال العرش بالرحمن تفسيراً للاستواء ولا تردداً في الأماكن التي تحيط به تفسيراً للمجىء ، وإنما ذهبنا في ذلك إلى إطلاق ما أطلقه القرآن فقط من غير تكييف وتشبيه ، وما لم يرد به القرآن والخبر فلا نطلقه كما أطلقه سائر المشبهة والمجسمة .

وقال : الباري تعالى عالم في الأزل بما سيكون على الوجه الذي يكون ، وشاء لتنفيذ

علمه في معلوماته فلا ينقلب علمه جهلا . ومريد لما يخلق في الوقت الذي يخلق بإرادة
حادثة . وقائل لكل ما يحدث بقوله كن حتى يحدث ، وهو الفرق بين الإحداث
والحدث ، والخلق والمخلوق . وقال : نحن نثبت القدر خيره وشره من الله تعالى ، وأنه
أراد الكائنات كلها خيرا وشرها ، وخلق الموجودات كلها حسنها وقبيحها ، ونثبت
للعبد فعلا بالقدرة الحادثة ويسمى ذلك : كسبا ، والقدرة الحادثة مؤثرة في إثبات فائدة
زائدة على كونه مفعولا مخلوقا للباري تعالى . تلك الفائدة هي مورد التكليف ، والمورد
هو المقابل بالثواب والعقاب .

* * *

واتفقوا على أن العقل يحسن ويقبح قبل الشرع ، وتجب معرفة الله تعالى بالعقل كما
قالت المعتزلة ، إلا أنهم لم يثبتوا رعاية الصلاح والأصلح واللفظ عقلا كما قالت المعتزلة .
وقالوا : الإيمان هو الإقرار باللسان فقط دون التصديق بالقلب ، ودون سائر الأعمال .
وفرقوا بين تسمية المؤمن مؤمنا فيما يرجع إلى أحكام الظاهر والتكليف ، وفيما يرجع
إلى أحكام الآخرة والجزاء . فالمنافق عندهم : مؤمن في الدنيا على الحقيقة ، مستحق
للعقاب الأبدى في الآخرة .

وقالوا في الإمامة إنها تثبت بإجماع الأمة دون النص والتعيين كما قال أهل السنة .
إلا أنهم جوزوا عقد البيعة لإمامين في قطرين ، وغرضهم إثبات إمامة معاوية في الشام
باتفاق جماعة من أصحابه . وإثبات أمير المؤمنين عليّ بالمدينة والعراقين باتفاق جماعة من
الصحابه . ورأوا تصويب معاوية فيما استبد به من الأحكام الشرعية قتالا على طلب عثمان
رضي الله عنه ، واستقلالاً ببيت المال .

ومذهبهم الأصلي اتهام علي رضي الله عنه في الصبر على ما جرى مع عثمان رضي الله
عنه والسكوت عنه ، وذلك عرق نزع .

الفصل الرابع

الخوارج

الخوارج ، والمرجئة ، والوعيدية .

كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجياً ، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين ؛ أو كان بعدهم على التابعين بإحسان ، والأئمة في كل زمان .

والمرجئة صنف آخر تكلموا في الإيمان والعمل ، إلا أنهم وافقوا الخوارج في بعض المسائل التي تتعلق بالإمامة .

والوعيدية داخلة في الخوارج ، وهم القائلون بتكفير صاحب الكبيرة وتخليده في النار ، فذكرنا مذاهبهم في أثناء مذاهب الخوارج .

* * *

اعلم أن أول من خرج على أمير المؤمنين على رضى الله عنه جماعة ممن كان معه في حرب صفين ، وأشدهم خروجاً عليه ومروقاً من الدين : الأشعث بن قيس الكندى ، ومسعر ابن فدى التميمى ، وزيد بن حصين الطائى حين قالوا : القوم يدعوننا إلى كتاب الله ، وأنت تدعوننا إلى السيف ! حتى قال : أنا أعلم بما في كتاب الله ! انفروا إلى بقية الأحزاب ! انفروا إلى من يقول : كذب الله ورسوله ، وأنتم تقولون : صدق الله ورسوله . قالوا : لترجعن الأشت عن قتال المسلمين ، وإلا فعلنا بك مثل ما فعلنا بعمان ، فاضطر إلى رد الأشت بعد أن هزم الجمع ، وولوا مدبرين وما بقى منهم إلا شردمة قليلة فيهم حشاشة^(١) قوة ، فامتثل الأشت أمره .

(١) أصل الحشاشة بقية الروح في المريض .

وكان من أمر الحكمين : أن الخوارج حملوه على التحكيم أولاً ، وكان يريد أن يبعث عبد الله بن عباس رضي الله عنه فما رضي الخوارج بذلك ؛ وقالوا هو منك ، وحملوه على بعث أبي موسى الأشعري على أن يحكم بكتاب الله تعالى ، فجرى الأمر على خلاف ما رضي به ، فلما لم يرض بذلك خرجت الخوارج عليه وقالوا : لم حكمت الرجال ؟ لا حكم إلا الله . وهم المارقة الذين اجتمعوا بالنهروان .

وكبار الفرق منهم : المحكمة ، والأزارقة ، والنجدة ، والبيهسية ، والمجاردة ، والثعالبة ، والإباضية ، والصفورية ، والباقون فروعهم .

ويجمعهم القول بالتبري من عثمان وعلى رضي الله عنهما ، ويقدمون ذلك على كل طاعة ، ولا يصححون المناكحات إلا على ذلك ، ويكفرون أصحاب الكبار ويرون الخروج على الإمام إذا خالف السنة : حقاً واجباً .

١ — المحكمة الأولى

هم الذين خرجوا على أمير المؤمنين على رضي الله عنه حين جرى أمر الحكمين ، واجتمعوا بحروراء^(١) من ناحية الكوفة ، ورأسهم عبد الله بن الكواء ، وعقاب بن الأعور ، وعبد الله بن وهب الراسبي ، وعمرو بن جرير ، ويزيد بن أبي عاصم الحاربي ، وحر قوص بن زهير البجلي المعروف بذي الثدية ، وكانوا يومئذ في اثني عشر ألف رجل أهل صلاة وصيام ، أعنى يوم النهروان .

وفيهما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « تَحَقَّرُ صَلَاةُ أَحَدِكُمْ فِي جَنْبِ صَلَاتِهِمْ ، وَصَوْمُ أَحَدِكُمْ فِي جَنْبِ صِيَامِهِمْ ، وَلَكِنْ لَا يُجَاوِزُ إِيْمَانُهُمْ تَرَاقِيَهُمْ^(٢) » .

فهم المارقة الذين قال فيهم : « سَيَخْرُجُ مِنْ ضِئْضِئ^(٣) هَذَا الرَّجُلِ قَوْمٌ يَمْرُقُونَ

مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ » .

(١) حروراء ، قرية من قرى الكوفة .

(٢) التراقي : جمع ترقوة ، وهي العظم الذي بين ثغرة النحر والماتق .

(٣) الضئضئ : الأصل .

وهم الذين أولهم ذو الخويصرة^(١) ، وآخرهم ذو الثدية ، وإنما خروجهم في الزمن الأول على أمرين :

أحدهما : بدعتهم في الإمامة ، إذ جوزوا أن تكون الإمامة في غير قریش ، وكل من نصبوه برأيهم وعاشر الناس على ما مثلوا له من العدل واجتناب الجور كان إماماً ، ومن خرج عليه يجب نصب القتال معه ، وإن غير السيرة وعدل عن الحق وجب عزله أو قتله ، وهم أشد الناس قولاً بالقياس ، وجوزوا أن لا يكون في العالم إمام أصلاً ، وإن احتيج إليه فيجوز أن يكون عبداً أو حراً ، أو نبطياً ، أو قرشياً .

والبدعة الثانية : أنهم قالوا : أخطأ على في التحكيم إذ حكم الرجال ولا حكم إلا الله ، وقد كذبوا على على رضي الله عنه من وجهين :

أحدهما : في التحكيم ؛ أنه حكم الرجال ، وليس ذلك صدقاً ، لأنهم هم الذين حملوه على التحكيم .

والثاني : أن تحكيم الرجال جائز ؛ فإن القوم هم الحاكمون في هذه المسألة ، وهم رجال ، ولهذا قال على رضي الله عنه « كلمة حق أريد بها باطل » وتخطوا عن هذه التخطئة إلى التكفير ، واعنوا علياً رضي الله عنه فيما قاتل الناكثين والقاسطين والمارقين

(١) في الكامل للبرد ٩١٩/٣ ط الحلبي (ويروى أن رجلاً أسود شديد بياض الثياب وقف على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقسم غنائم خيبر ، ولم تكن إلا لمن شهد الحديبية ، فأقبل ذلك الأسود على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ما عدلت منذ اليوم . فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى رأى الغضب في وجهه . فقال عمر بن الخطاب : ألا أقتله يا رسول الله ؟ فقال رسول الله : إنه سيكون لهذا ولأصحابه نبالاً) .

وفي حديث آخر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له : ويحك فمن يعدل إذا لم أعدل ، ثم قال لأبي بكر : اقتله . فغضب ورجع فقال : يا رسول الله ، رأيته راكعاً . ثم قال لعمر اقتله . فغضب ثم رجع فقال : يا رسول الله ، رأيته ساجداً . ثم قال لعلي : اقتله ، فغضب ثم رجع فقال : يا رسول الله ، لم أره . فقال رسول الله : لو قتل هذا ما اختلف اثنان في دين الله » .

ومن رواية أخرى « . . . فقام إليه رجل مضطرب الخلق ، غائر العين ، نأتى الجبهة ، فقال له : لقد رأيت قسمة ما أريد بها وجه الله ؟ ؟ فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تورده خداه ، ثم قال : أيأمنني الله عز وجل على أهل الأرض ولا تأمنوني ؟ فقام إليه عمر فقال : ألا أقتله يا رسول الله ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنه سيكون من ضغنى هذا . . . الحديث » .

فقاتل الناكثين واغتنم أموالهم ، وما سبي ذراريهم ونساءهم ، وقتل مقاتلة من القاسطين ، وما اغتنم ولا سبي ، ثم رضى بالتحكيم ، وقاتل مقاتلة المارقين واغتنم أموالهم وسبي ذراريهم .

وطعنوا في عثمان رضى الله عنه بالأحداث التي عدوها عليه ، وطعنوا في أصحاب الجمل وأصحاب صفين .

فقاتلهم على رضى الله عنه بالنهر وان مقاتلة شديدة ، فما انفلت منهم إلا أقل من عشرة ، وما قتل من المسلمين إلا أقل من عشرة ، فانهزم اثنان منهم إلى عمان ، واثنان إلى كرمان ، واثنان إلى سجستان ، واثنان إلى الجزيرة ، وواحد إلى تل مورون باليمن ، وظهرت بدع الخوارج في هذه المواضع منهم وبقيت إلى اليوم .

وأول من بويع من الخوارج بالإمامة : عبد الله بن وهب الراسبي في منزل زيد ابن حصين . بايعه عبد الله بن الكواء ، وعروة بن جرير ، ويزيد بن عاصم الحاربي ، وجماعة منهم ، وكان يمتنع عليهم تخرجوا ، ويستقبلهم ويؤمىء إلى غيره تخرزاً ، فلم يقنعوا إلا به ، وكان يوصف برأى ونجدة ، فتبرأ من الحكمين ، وعمن رضى بقولها وصوب أمرها . وأكفروا أمير المؤمنين علياً رضى الله عنه ، وقالوا : إنه ترك حكم الله ، وحكم الرجال . وقيل إن أول من تلفظ بهذا رجل من بني سعد بن زيد بن مناة بن تميم ، يقال له الحجاج بن عبيد الله ، يلقب بالبرك ، وهو الذي ضرب معاوية على أليته ، لما سمع بذكر الحكمين ؛ وقال : أتحكم في دين الله ؟ لا حكم إلا لله ، فلنحكم بما حكم الله في القرآن به ، فسمعها رجل فقال : طعن والله فأنفذ ! فسموا المحكمة بذلك ، ولما سمع أمير المؤمنين على رضى الله عنه هذه الكلمة قال : « كلمة عدل أريد بها جورٌ » ، إنما يقولون : لا إمارة ولا بد من إمارة برٍّ أو فاجر .

ويقال إن أول سيف سل من سيوف الخوارج سيف عروة^(١) بن حدير ، وذلك

(١) عروة بن حدير نسبة إلى أبيه ، ويسمى في كتب الأدب عروة بن أدية ، نسبة إلى جدته أو إلى مرضعته .

أنه أقبل على الأشعث بن قيس فقال : ماهذه الدنية يا أشعث ؟ وما هذا التحكيم ؟ أشرط أحدكم أوثق من شرط الله تعالى ؟ ! ثم شهر السيف والأشعث مولى فضرب به عجز البغلة ، فشبت البغلة ففرت اليمانية ، فلما رأى ذلك الأحنف مشى هو وأصحابه إلى الأشعث فسألوه الصفع ؛ ففعل .

وعروة بن حدير نجا بعد ذلك من حرب النهروان وبقى إلى أيام معاوية ، ثم أتى إلى زياد بن أبيه ومعه مولى له ؛ فسأله زياد عن أبي بكر وعمر رضى الله عنهما ، فقال فيهما خيراً ، وسأله عن عثمان ، فقال : كنت أوالى عثمان على أحواله فى خلافته ست سفين . ثم تبرأت منه بعد ذلك للأحداث التى أحدثها ، وشهد عليه بالكفر . وسأله عن أمير المؤمنين على رضى الله عنه ، فقال : كنت أتولاه إلى أن حكم الحكيمين ، ثم تبرأت منه بعد ذلك ، وشهد عليه بالكفر . وسأله عن معاوية فسبه سباً قبيحاً . ثم سأله عن نفسه فقال : أولك لزنية ، وأخرك لدعوة ، وأنت فيما بينهما بعد عاص ربك . فأمر زياد بضرب عنقه ، ثم دعا مولاه فقال له : صف لى أمره واصلق . فقال : أأطلب أم أختصر فقال : بل أختصر ، قال : ما أتيت به بطعام فى نهار قط ، ولا فرشت له فراشا بليل قط ، هذه معاملته واجتهاده ، وذلك خبيثه واعتقاده .

٢ — الأزارقة

أصحاب أبى راشد نافع بن الأزرق^(١) الذين خرجوا مع نافع من البصرة إلى الأهواز ،

(١) مات نافع بن الأزرق سنة ٦٠ هـ ، وفى كتاب « الفرق بين الفرق » ص ٥٠ (لم تكن للخوارج قط فرقة أكثر عدداً ولا أشد منهم شوكة . والذي جهم من الدين أشياء منها : قولهم بأن مخالفهم من هذه الأمة مشركون . وكان الحكمة الأولى يقولون لأنهم كفرة لامشركون . ومنها قولهم إن القعدة ممن كان على رأيهم عن الهجرة إليهم مشركون وإن كانوا على رأيهم . ومنها أنهم أوجبوا امتحان من قصد عسكرهم إذا ادعى أنه منهم أن يدفع إليه أسير من مخالفهم وأمروه بقتله ؛ فإن قتله صدقوه فى دعواه أنه منهم . وإن لم يقتله قالوا : هذا منافق ومشرك ، وقتلوه . ومنها أنهم استباحوا قتل نساء مخالفهم وقتل أطفالهم =

فغلبوا عليها وعلى كورها ، وما وراءها من بلدان فارس وكرمان في أيام عبد الله بن الزبير وقتلوا عماله بهذه الدواحي .

وكان مع نافع من أمراء الخوارج : عطية بن الأسود الحمفي ، وعبد الله بن الماحوز وأخواه عثمان والزبير ، وعمرو بن عمير العنبري ، وقطري بن الفجاءة المازني ، وعبيدة

= وزعموا أن الأطفال مشركون ، وقطعوا بأن أطفال مخالفيهم مخلدون في النار . واستحلوا كفر الأمانه التي أمر الله تعالى بأدائها ، وقالوا : إن مخالفينا مشركون فلا يلزمنا أداء أمانتنا إليهم . ولم يقيموا الحد على قاذف الرجل المحصن ، وأقاموه على قاذف المحصنات من النساء . وقطعوا يد السارق في القليل والكثير ولم يعتبروا السرقة نصاباً . وأكفرهم الأئمة في هذه البدع التي أحدثوها بعد كفرهم الذي شاركوا فيه المحكمة الأولى) .

(ثم الأزارقة بعد اجتماعها على البدع التي حكيناها عنهم بايعوا نافع بن الأزرق وسموه أمير المؤمنين ، وانضم إليهم خوارج عمان واليمامة فصاروا أكثر من عشرين ألفاً ، واستولوا على الأهواز وما وراءها من أرض فارس وكرمان وجبوا خراجها) .

وفي « مقالات الإسلاميين » لأبي الحسن الأشعري ٨٨/١ (وكان سبب الاختلاف الذي أحدثه نافع أن امرأة من أهل اليمن عريية ترى رأى الخوارج تزوجت رجلاً من الموالى على رأيها ، فقال لها أهل بيتها : فضحتينا ، فأنكرت ذلك . فلما أتى زوجها قالت له : إن أهل بيتي وبني عمي قد بلغهم أمرى وقد عيرونى وأنا خائفة أن أكره على تزويج بعضهم فاختر منى إحدى ثلاث خصال : إما أن تهاجر إلى عسكر نافع حتى تكون مع المسلمين في حوزهم ودارهم . وإما أن تخبأنى حيث شئت ، وإما أن تخلى سبيلى ؛ تخلى سبيلها . ثم إن أهل بيتها استكروهوا فزوجوها ابن عم لها لم يكن على رأيها فكتب ممن بحضرتها إلى نافع بن الأزرق يسألونه عن ذلك . فقال رجل منهم : إنها لم يسمعها ما صنعت ولا وسع زوجها ما صنع من قبل هجرتهما ، لأنه كان ينبغي لهما أن يلحقا بنا ، لأننا اليوم بمنزلة المهاجرين بالمدينة ، ولا يسمع أحداً من المسلمين التخلف عنا ، كما لم يسمع التخلف عنهم . فتابعه على قوله نافع بن الأزرق وأهل عسكره إلا نفرأ يسيرا . وزعمت الأزارقة أن من أقام في دار الكفر فهو كافر لا يسهه إلا الخروج) .

وقال المبرد ص ٣١ ج ٣ ط مصطفى الحلبي (. . . جاء مولى لبني هاشم إلى نافع فقال له : إن أطفال المشركين في النار ، وإن من خالفنا مشرك ، فدماء هؤلاء الأطفال لنا حلال . قال له نافع : كفرت وأدلت بنفسك . قال له : إن لم آتك بهذا من كتاب الله فاقتلنى - (قال نوح رب لا تذر على الأرض من الكافرين دياراً ، إنك إن تذرهم يضلوا عبادك ولا يلدوا إلا فاجراً كفاراً) - فهذا أمر الكافرين وأمر أطفالهم : فشهد نافع أنهم جميعاً في النار ، ورأى قتلهم : وقال : الدار دار كفر إلا من أظهر إيمانه ، ولا يحل أكل ذبائحهم ، ولا تنأحهم ، ولا توارثهم : ومتى جاء منهم جاء فعلياً أن نمتحنه : وهم ككفار العرب لا تقبل منهم إلا الإسلام أو السيف ، والقعد بمنزلتهم ، والتقية لا تحل : فنفر جماعة من الخوارج عنه ، منهم نجدة بن عامر ، واحتج بقول الله عز وجل - « إلا أن تتقوا منهم تقاه ») :

ابن هلال اليشكري ، وأخوه محرز بن هلال ، وصخر بن حبيب التميمي ، وصالح بن مخراق العبدي ، وعبد ربه الكبير ، وعبد ربه الصغير ؛ في زهاء ثلاثين ألف فارس ممن يرى رأيهم ، وينخرط في سلكهم .

فأنفذ إليهم عبد الله بن الحارث بن نوفل النوفلي بصاحب جيشه مسلم بن عبيس بن كرز بن حبيب ، فقتله الخوارج وهزموا أصحابه . فأخرج إليهم أيضاً عثمان بن عبد الله ابن معمر التميمي فهزموه . فأخرج إليهم حارثة بن بدر العتابي في جيش كثيف فهزموه . وخشى أهل البصرة على أنفسهم وبلدهم من الخوارج . فأخرج إليهم المهلب بن أبي صفرة فبقي في حرب الأزارقة تسع عشرة سنة إلى أن فرغ من أمرهم في أيام الحجاج . ومات نافع قبل وقائع المهلب مع الأزارقة ، وبايعوا بعده قطري بن الفجاءة المازني وسموه أمير المؤمنين . وبدع الأزارقة ثمانية :

إحداها : أنه أكفر عليا رضي الله عنه ، وقال : إن الله أنزل في شأنه : (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُفْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ)^(١) وصوب عبد الرحمن بن ملجم لعنه الله ، وقال : إن الله تعالى أنزل في شأنه : (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ)^(٢) .

وقال عمران بن حطان ؛ وهو مفتي الخوارج وزاهدها وشاعرها الأكبر ؛ في ضربة ابن ملجم^(٣) لعنه الله لعلي رضي الله عنه :

يَا ضَرْبَةَ مِنْ مُنِيبٍ مَا أَرَادَ بِهَا
إِنِّي لَا أَذْكُرُهُ يَوْمًا فَأَحْسِبُهُ
إِلَّا لِيَبْلُغَ مِنْ ذِي الْعَرْشِ رِضْوَانًا
أَوْ فِي الْبَرِيَّةِ عِنْدَ اللَّهِ مِيزَانًا

(٢) البقرة آية ٢٠٧

(١) البقرة آية ٢٠٤ .

(٣) قال المبرد في كتابه الكامل ٩٢٦/٣ ط مصطفى الحلبي .

(نظرت الخوارج في أمرها فقالوا : إن عليا ومعاوية قد أفسدا أمر هذه الأمة ، فلو قتلناها لعاد الأمر إلى حقه . وقال رجل من أشجع : والله ما عمرو دونهما : ولأنه لأصل هذا الفساد) .
(فقال عبد الرحمن بن ملجم المرادي لعنة الله عليه : أنا أقتل عليا . فقالوا : وكيف لك به ؟ قال : =

وعلى هذه البدعة مضت الأزارقة ، وزادوا عليه تكفير عثمان ، وطلحة ، والزبير ، وعائشة ، وعبد الله بن عباس رضى الله عنهم ، وسائر المسلمين معهم ، وتخليدهم في النار جميعاً .

والثانية : أنه أكفر القعدة ، وهو أول من أظهر البراءة من القعدة عن القتال وإن كان موافقاً له على دينه ، وأكفر من لم يهاجر إليه .

والثالثة : إباحته قتل أطفال المخالفين والنسوان معهم .

والرابعة : إسقاط الرجم عن الزانى ؛ إذ ليس في القرآن ذكره . وإسقاط حد القذف عن المحصنين من الرجال ؛ مع وجوب الحد على قاذف المحصنات من النساء .

== أغتاله . فقال الحجاج بن عبد الله الصريمى وهو البرك : وأنا أقتل معاوية . وقال زاذويه مولى بنى العنبر بن عمر بن تميم : وأنا أقتل عمرا . فأجمع رأيهم على أن يكون قتلهم في ليلة واحدة . فجعلوا تلك الليلة ليلة إحدى وعشرين من شهر رمضان : فخرج كل واحد منهم إلى ناحية . فأتى ابن ملجم الكوفة فأخفى نفسه وتزوج امرأة يقال لها قطام بنت علقمة من تيم الرباب : وكانت ترى رأى الخوارج . ويروى في بعض الأحاديث أنها قالت : لا أقنع منك إلا بصدّق أسميه لك ، وهو ثلاث آلاف درهم ، وعبد ، وأمة ، وأن تقتل عليا . فقال لها : لك ما سألت : فكيف لى به ؟ قالت : تروم ذلك غيلة . فإن سلمت أرحت الناس من شر وأقمت مع أهلاك . وإن أصبت سرت إلى الجنة ونعيم لا يزول . فأنعم لها بذلك ، وفى ذلك يقول .

ثلاثة آلاف ، وعبد وقينة وضرب على بالحسام المصمم

فلامهر أغلى من على وإن غلا ولا فتك إلا دون فتك ابن ملجم

فأقام ابن ملجم ، فيقال إن امرأته قطام لامته وقالت ألا تمضى لما قصدت له ؟ لشد ما أحبت أهلك ! قال : إني قد وعدت صاحبي وقتاً بعينه . وكان هناك رجل من أشجع يقال له شبيب ، فواطأه عبد الرحمن .

فلما كان ليلة إحدى وعشرين من شهر رمضان ، خرج ابن ملجم وشبيب الأشجعي فأعتورا الباب الذى يدخل منه على رضى الله عنه ، وكان على يخرج مغلسا ويوقظ الناس للصلاة . فخرج كما كان يفعل ، فضربه شبيب فأخطأه وأصاب سيفه الباب . وضربه ابن ملجم على صلته فقال على : فزت ورب الكعبة : شأنكم بالرجل .

(فأما ابن ملجم فحمل على الناس بسيفه فأفرجوا له ، وتلقاه المغيرة بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب بقطيفة فرمى بها عليه ، واحتمله فضرب به الأرض ، وكان المغيرة أيدا فقعد على صدره) . وقال ابن ملجم (أما والله لقد اشتريت سيفي بألف درهم ، وما زلت أعرضه ، فما يعيبه أحد إلا أصلحت ذلك العيب . ولقد أسقيته السم حتى لفظه ، ولقد ضربته ضربة لو قسمت على من بالمشرق لأتت عليهم) .

والخامسة : حكمه بأن أطفال المشركين في النار مع آبائهم .

والسادسة : أن التقية غير جائزة في قول ولا عمل .

والسابعة : تجويزه أن يبعث الله تعالى نبياً يعلم أنه يكفر بعد نبوته ، أو كان كافراً قبل البعثة . والكبائر والصغائر إذا كانت بمثابة عنده وهي كفر ، وفي الأمة من جوز الكبائر والصغائر على الأنبياء عليهم السلام ، فهي كفر .

والثامنة : اجتمعت الأزارقة على أن من ارتكب كبيرة من الكبائر كفر كُفراً ملة ، خرج به عن الإسلام جملة ، ويكون مخلداً في النار مع سائر الكفار . واستدلوا بكفر إبليس ، وقالوا : ما ارتكب إلا كبيرة حيث أمره بالسجود لآدم عليه السلام فامتنع ، وإلا فهو عارف بوحدانية الله تعالى .

٣ — الذِّجَدَاتُ الْعَاذِرِيَّةُ

أصحاب نجدة بن عاصم الحنفي^(١) ، وقيل عاصم . وكان من شأنه أنه خرج من اليمامة

(١) قتله أصحابه سنة ٦٩ هـ ، في كتاب « الفرق بين الفرق » (ثم قال — أي نجدة — الدين أمران ، أحدهما : معرفة الله تعالى ، ومعرفة رساله ، وتحريم دماء المسلمين وتحريم غصب أموال المسلمين ، والإقرار بما جاء من عند الله تعالى جملة . فهذا واجب معرفته على كل مكلف . وما سواه فالناس معذورون بجهالة حتى يقيم عليه الحجة في الحلال والحرام . فمن استحل باجتهاده شيئاً محرماً فهو معذور . ومن خاف العذاب على المجتهد المخطئ قبل الحجة عليه فهو كافر) .

(الثاني : ومن بدع نجدة أنه تولى أصحاب الحدود من موافقيه وقال : لعل الله يهديهم في نار غير نار جهنم ثم يدخلهم الجنة . وزعم أن النار يدخلها من خالفه في دينه . ومن ضلّاته أنه أسقط حد الحمر . ومنها أيضاً أنه قال : من نظر نظرة صغيرة أو كذب كذبة صغيرة وأصر عليها فهو مشرك . ومن زنى وسرق وشرب الخمر غير مصر عليه فهو مسلم إذا كان من موافقيه على دينه) .

(فلما أحدث هذه الأحداث وعذر أتباعه بالجهالات استتابه أكثر أتباعه من أحداثه ، وقالوا : اخرج إلى المسجد وتب من أحداثك ، ففعل ذلك . ثم إن قوماً منهم ندموا على استتابته وانضموا إلى الماذرين له وقالوا له : أنت الإمام ولك الاجتهاد ، ولم يكن لنا أن نستتيبك ، فتب من توبتك ، واستتب الذين استتابوك وإلا نابذناك . وصار راشد الطويل مع أبي فديك يداً واحدة . فلما استولى أبو فديك على اليمامة علم أن أصحاب نجدة إذا عادوا من غزواتهم أعادوا نجدة إلى الإمارة فطلب نجدة ليقتله ، =

مع عسكره يريد اللحوق بالأزارقة . فاستقبله أبو فديك وعطية بن الأسود الحنفي في الطائفة الذين خالفوا نافع بن الأزرق ؛ فأخبروه بما أحدثه نافع من الخلاف ، بتكفير القعدة عنه ، وسائر الأحداث والبدع . وبايعوا نجدة وسموه أمير المؤمنين . ثم اختلفوا على نجدة فأكفره قوم منهم لأموار تقوموا عليه :

منها أنه بعث ابنه مع جيش إلى أهل القطيف فقتلوا رجالهم ، وسبوا نساءهم وقوموها على أنفسهم وقالوا : إن صارت قيمتهن في حصصنا فذاك ، وإلا رددنا الفضل : ونكجوهن قبل القسمة . وأكلوا من الغنيمة قبل القسمة . فلما رجعوا إلى نجدة وأخبروه بذلك قال : لم يسعكم ما فعلتم ؟ قالوا : لم نعلم أن ذلك لا يسعنا . فعذرهم بجهالتهم . واختلاف أصحابه بذلك . فمنهم من وافقه ، وعذر بالجهالات في الحكم الاجتهادي ، وقالوا : الدين أمران :

أحدهما : معرفة الله تعالى ، ومعرفة رسوله عليهم الصلاة والسلام ، وتحريم دماء المسلمين ، يعنون موافقيهم . والإقرار بما جاء من عند الله جملة . فهذا واجب على الجميع ، والجهل به لا يعذر فيه .

والثاني : ما سوى ذلك ، فالناس معذورون فيه إلى أن تقوم عليهم الحجة في الحلال والحرام . قالوا : ومن جوز العذاب على المجتهد المخطئ في الأحكام قبل قيام الحجة عليه ، فهو كافر .

— فاختنى نجدة في دار بعض عاذريه ينتظر رجوع عساكره الذين كان قد فرقهم في سواحل الشام ونواحي اليمن . ونادى منادى أبي فديك : من دلنا على نجدة فله عشرة آلاف درهم . وأى مملوك دلنا عليه فهو حر . فدلته عليه أمة للذين كان نجدة عندهم ، فأنفذ أبو فديك راشد الطويل في عسكره إليه فكبسوه وحملوا رأسه إلى أبي فديك . فلما قتل نجدة صارت النجدات بعده ثلاث فرق : فرقة أكفرته وصارت إلى أبي فديك ، كراشد الطويل ، وأبي بهيس ، وأبي الشمراخ وأتباعهم . وفرقة عذرتة فيما فعل وهم النجدات اليوم . وفرقة من النجدات بعدوا عن اليمامة وكانوا بناحية البصرة ، شكوا فيما حكى من أحداث نجدة ، وتوقفوا في أمره وقالوا : لا ندرى هل أحدث تلك الأحداث أم لا ، فلا نبرأ منه إلا باليقين) .

(وبقي أبو فديك بعد قتل نجدة إلى أن بعث إليه عبد الملك بن مروان : عمر بن عبيد الله بن معمر التيمي في جند فقتلوا أبا فديك وبعثوا برأسه إلى عبد الملك بن مروان ، فهذه قصة النجدات) .

واستحل نجدة بن عامر دماء أهل العهد والذمة وأموالهم في حال التقية ، وحكم بالبراءة ممن حرمها . قال : وأصحاب الحدود من موافقيه ، لعل الله تعالى يعفو عنهم . وإن عذبهم ففي غير النار ، ثم يدخلهم الجنة ؛ فلا تجوز البراءة عنهم .

قال : ومن نظر نظرة ، أو كذب كذبة صغيرة أو كبيرة وأصر عليها فهو مشرك . ومن زنى ، وشرب ، وسرق غير مصر عليه فهو غير مشرك . وغلظ على الناس في حد الحر تغليظاً شديداً .

ولما كاتب عبد الملك بن مروان وأعطاه الرضى ، نقم عليه أصحابه فيه ، فاستتابوه ، فأظهر التوبة فتركوا النعمة عليه والتعرض له . وندمت طائفة على هذه الاستتابة وقالوا : أخطأنا وما كان لنا أن نستتيب الإمام ، وما كان له أن يتوب باستتابتنا إياه . فتأبوا من ذلك وأظهروا الخطأ ، وقالوا له : تب من توبتك ، وإلا نابذناك ، فتأب من توبته . وفارقه أبو فديك وعطية . ووثب عليه أبو فديك فقتله . ثم برى أبو فديك من عطية ، وعطية من أبي فديك . وأنفذ عبد الملك بن مروان : عمر بن عبيد الله بن معمر التميمي مع جيش إلى حرب أبي فديك فخاربه أياماً ، فقتله ولحق عطية بأرض سجستان ، ويقال لأصحابه العطوية . ومن أصحابه : عبد الكريم بن عجرد زعيم العجاردة .

ولمنا قيل للنجدات : العاذرية ، لأنهم عذروا بالجهالات في أحكام الفروع . وحكى الكعبي عن النجدات : أن التقية جائزة في القول والعمل كله ، وإن كان في قتل النفوس . قال : وأجمعت النجدات على أنه لا حاجة للناس إلى إمام قط . ولمنا عليهم أن يتناصفوا فيما بينهم . فإن هم رأوا أن ذلك لا يتم إلا بإمام يحملهم عليه فأقاموه ، جاز .

ثم افترقوا بعد نجدة إلى : عطوية ، وفديكية . وبرى كل واحد منهما عن صاحبه بعد قتل نجدة . وصارت الدار لأبي فديك إلا من تولى نجدة . وأهل سجستان وخراسان وكرمان وقهستان ، من الخوارج على مذهب عطية .

وقيل : كان نجدة بن عامر ، ونافع بن الأزرق قد اجتمعا بمكة مع الخوارج على

ابن الزبير ثم تفرقا عنه . واختلف نافع ونجدة ، فصار نافع إلى البصرة ، ونجدة إلى اليمامة .

وكان سبب اختلافهما أن نافعاً قال : التقية لا تحل ، والقعود عن القتال كفر . واحتج بقول الله تعالى : (إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ ^(١)) وبقوله تعالى : (يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ^(٢)) .

وخالفه نجدة وقال : التقية جائزة ، واحتج بقول الله تعالى : (إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً ^(٣)) وبقوله تعالى : (وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ^(٤)) وقال : القعود جائز ، والجهاد إذا أمكنه أفضل ، قال الله تعالى : (وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ^(٥)) .

وقال نافع : هذا في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حين كانوا مقهورين ، وأما في غيرهم مع الإمكان فالقعود كفر ، لقول الله تعالى : (وَقَمَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ^(٦))

٤ — البيهسية

أصحاب أبي بيهس الهيصم بن جابر ، وهو أحد بني سعد بن ضبيعة ، وقد كان الحجاج طلبه أيام الوليد فهرب إلى المدينة . فطلبه بها عثمان بن حيان المزني فظفر به وحبسه ، وكان يسامره إلى أن ورد كتاب الوليد بأن يقطع يديه ورجليه ثم يقتله ، ففعل به ذلك .

وكفر أبو بيهس : إبراهيم ، وميمون في اختلافهما في بيع الأمة ، وكذلك كفر

(٢) المائدة آية ٥٤

(٤) غافر آية ٢٨

(٦) التوبة آية ٩٠

(١) النساء آية ٧٧

(٣) آل عمران آية ٢٨

(٥) النساء آية ٩٥

الواقفية ، وزعم أنه لا يسلم أحد حتى يقر بمعرفة الله تعالى ومعرفة رسله ومعرفة ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم ، والولاية لأولياء الله تعالى . والبراءة من أعداء الله . فمن جملة ما ورد به الشرع وحكم به ما حرم الله وجاء به الوعيد ، فلا يسعه إلا معرفته بعيده ، وتفسيره والاحتراز عنه ، ومنه ما ينبغى أن يعرف باسمه ، ولا يضره ألا يعرفه بتفسيره حتى يبتلى به ، وعليه أن يقف عند ما لا يعلم ولا يأتى بشيء إلا يعلم ، وبرئ أبو يهس عن الواقفية لقولهم : إنا نقف فيمن واقع الحرام وهو لا يعلم أحلالا واقع أم حراما ؟ قال : كان من حقه أن يعلم ذلك .

والإيمان : هو أن يعلم كل حق وباطل ، وإن الإيمان هو العلم بالقلب دون القول والعمل . ويحكى عنه أنه قال : الإيمان هو الإقرار والعلم ، وليس هو أحد الأمرين دون الآخر .

وعامة البيهسية على أن العلم والإقرار والعمل كله إيمان ، وذهب قوم منهم إلى أنه لا يحرم سوى ما ورد في قوله تعالى : (قُلْ لَا أَجِدُ فِيْمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ ^(١)) الآية . وما سوى ذلك فكله حلال .

ومن البيهسية قوم يقال لهم العونية ^(٢) ، وهم فرقتان :

١ — فرقة تقول : من رجع من دار الهجرة إلى القعود برئنا منه .

٢ — وفرقة تقول : بل نتولاهم ، لأنهم رجعوا إلى أمر كان حلالا لهم .

والفرقتان اجتمعتا على أن الإمام إذا كفر كفرت الرعية : الغائب منهم ، والشاهد .

ومن البيهسية ^(٣) صنف يقال لهم أصحاب التفسير ، زعموا أن من شهد من المسلمين

شهادة ، أخذ بتفسيرها وكيفيتها .

(١) الأنعام آية ١٤٥ .

(٢) في « الفرق بين الفرق » ص ٦٥ العونية بالفاء وكذلك في « مقالات الإسلاميين » ص ١١٥ ج ١ .

(٣) في « مقالات الإسلاميين » ص ١١٧ ج ١ (ومن البيهسية فرقة يسمون أصحاب التفسير . كان

صاحب بدعتهم رجل يقال له الحكم بن مروان من أهل الكوفة . زعم أنه من شهد على المسلمين لم تجز =

وصنف يقال لهم أصحاب^(١) السؤال . قالوا : إن الرجل يكون مسلماً إذا شهد الشهادتين ، وتبرأ ، وتولى ، وآمن بما جاء من عند الله جملة ، وإن لم يعلم فيسأل ما افترض الله عليه ، ولا يضره أن لا يعلم حتى يبتلى به فيسأل ، وإن واقع حراماً يعلم تحريمه فقد كفر ، وقالوا في الأطفال بقول التعلبية : إن أطفال المؤمنين مؤمنون ، وأطفال الكافرين كفرون . ووافقوا القدرية في القدر ، وقالوا : إن الله تعالى فوض إلى العباد ، فليس الله في أعمال العباد مشيئة . فبرئت منهم عامة البيهسية .

وقال بعض البيهسية : إن واقع الرجل حراماً لم يحكم بكفره حتى يرفع أمره إلى الإمام الوالى ويحده ، وكل ما ليس فيه حد فهو مغفور .

وقال بعضهم : إن السكر إذا كان من شراب حلال فلا يؤاخذ صاحبه بما قال فيه وفعل .

وقالت العونية : السكر كفر ، ولا يشهدون أنه كفر ما لم ينضم إليه كبيرة أخرى من ترك الصلاة ، أو قذف المحصن .

* * *

ومن الخوارج : أصحاب صالح بن مسرح ، ولم يبلغنا عنه أنه أحدث قولاً تميز به عن أصحابه . نخرج على بشر بن مروان ، فبعث إليه بشر الحارث بن عميرة أو الأشعث

== شهادتهم إلا بتفسير الشهادة كيف هي ؟ قالوا : ولو أن أربعة شهدوا على رجل منهم بالزنا لم تجز شهادتهم حتى يشهدوا كيف هو ؟ وهكذا قالوا في سائر الحدود . فبرئت منهم البيهسية على ذلك وسموهم أصحاب التفسير .

(١) المصدر السابق ص ١١٥ ج ١ (ومن البيهسية فرقة يقال لهم أصحاب شبيب النجراني ، يعرفون بأصحاب السؤال ، والذي أبدعوه أنهم زعموا أن الرجل يكون مسلماً إذا شهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً عبده ورسوله ، وتولى أولياء الله ، وتبرأ من أعدائه ، وأقر بما جاء من عند الله جملة وإن لم يعلم سائر ما افترض الله سبحانه عليه مما سوى ذلك : أفرض هو أم لا ؟ فهو مسلم حتى يبتلى بالعمل فيسأل . وقالوا في أطفال المؤمنين بقول ثعلبة : إنهم مؤمنون أطفالاً وبالغين حتى يكفروا ، وإن أطفال الكفار كفار أطفالاً ، وبالغين حتى يؤمنوا ، وقالوا بقول المعتزلة في القدر . فبرئت منهم البيهسية) .

ابن عميرة الهمداني ، أنفذه الحجاج لقتاله . فأصابته صالحا جراحة في قصر جلولاء ، فاستخلف مكانه شبيب بن يزيد بن نعيم الشيباني المكنى بأبي الصحاري ؛ وهو الذي غلب على الكوفة وقتل من جيش الحجاج أربعة وعشرين أميراً ، كلهم أمراء الجيوش . ثم انهزم إلى الأهواز ، وغرق في نهر الأهواز وهو يقول : (ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ^(١)) .

وذكر اليمان أن الشيبية يسمون مرجئة الخوارج ، لما ذهبوا إليه من الوقف في أمر صالح ، ويحكي عنه أنه برئ منه وفارقه ، ثم خرج يدعى الإمامة لنفسه . ومذهب شبيب ما ذكرناه من مذاهب البيهسية ، إلا أن شوكته وقوته ومقاماته مع المخالفين مما لم يكن لخارج من الخوارج ، وقصته مذكورة في التواريخ .

٥ — الْعَجَارِدَةُ

أصحاب ^(٢) عبد الكريم بن عجرد ، وافق النجدات في بدعهم . وقيل : إنه كان من أصحاب أبي بهس ، ثم خالفه وتفرّد بقوله : يجب البراءة عن الطفل حتى يدعى إلى الإسلام ، ويجب دعاؤه إذا بلغ ، وأطفال المشركين في النار مع آبائهم ، ولا يرى المال فيئاً حتى يقتل صاحبه ، وهم يتولون القعدة إذا عرفوهم بالديانة ، ويرون الهجرة فضيلة لا فريضة ، ويكفرون بالكبائر ، ويحكي عنهم أنهم ينكرون كون سورة يوسف من القرآن ، ويزعمون أنها قصة من القصص . قالوا : ولا يجوز أن تكون قصة العشق من القرآن .

(١) يس آية ٤٨ .

(٢) « في مقالات الإسلاميين » ص ٩٥ ج ١ (وذكر الكرابيسي في بعض كتبه أن العجاردة واليمونية يجيزون نسكاح بنات البنين ، وبنات البنات ، وبنات بنات الإخوة ، وبنات بني الإخوة ، ويقولون إن الله حرم البنات وبنات الإخوة ، وبنات الأخوات . وحكى لنا عنهم ما لم نتحققه أنهم يزعمون أن سورة يوسف ليست من القرآن) .

ثم إن المجاردة افترقوا أصنافاً ، ولكل صنف مذهب على حياه ، إلا أنهم لما كانوا من جملة المجاردة أوردناهم على حكم التفصيل بالجدول والضلع وهم :

(أ) الصلتية : أصحاب عثمان بن أبي الصلت ، أو الصلت^(١) بن أبي الصلت . تفرد عن المجاردة بأن الرجل إذا أسلم توليناه وتبرأنا من أطفاله حتى يدركوا فيقبلوا الإسلام . ويحكي عن جماعة منهم أنهم قالوا : ليس لأطفال المشركين والمسلمين ولاية ولا عداوة حتى يباغوا فيدعوا إلى الإسلام فيقرؤا ، أو ينكروا .

(ب) الميمونية : أصحاب ميمون بن خالد . كان من جملة المجاردة إلا أنه تفرد عنهم بإثبات القدر خيره وشره من العبد ، وإثبات الفعل للعبد خلقاً وإبداعاً ، وإثبات الاستطاعة قبل الفعل ، والقول بأن الله تعالى يريد الخير دون الشر ، وليس له مشيئة في معاصي العباد . وذكر الحسين الكرايبي في كتابه الذي حكى فيه مقالات الخوارج : أن الميمونية يميزون نكاح بنات البنات ، وبنات أولاد الإخوة والأخوات . وقالوا : إن الله تعالى حرم نكاح البنات ، وبنات الإخوة والأخوات ، ولم يحرم نكاح أولاد هؤلاء .

وحكى الكعبى والأشعري عن الميمونية إنكارها كون سورة يوسف من القرآن . وقالوا بوجوب قتال السلطان ، وحده ، ومن رضى بحكمه . فأما من أنكره فلا يجوز قتاله إلا إذا أعان عليه ، أو طعن في دين الخوارج ، أو صار دليلاً للسلطان . وأطفال المشركين عندهم في الجنة .

(ج) الحمزية : أصحاب حمزة بن أدرك^(٢) ، وافقوا الميمونية في القدر وفي سائر

(١) « الفرق بين الفرق » ص ٥٦ (وقيل صلت بن أبي الصلت)

(٢) « الفرق بين الفرق » ص ٥٨ (حمزة بن أكر ك) وقال عبد القاهر عن الحمزية (هؤلاء أتباع حمزة بن أكر ك الذي عاث في سجستان وخرسان ومكرات وقهستان وكرمان ، وهزم الجيوش =

(٩ — الملل والنحل ج ١)

بدعها . إلا في أطفال مخالفيهم والمشركين فإنهم قالوا : هؤلاء كلهم في النار .
وكان حمزة من أصحاب الحسين بن الرقاد الذي خرج بسجستان من أهل أوق .
وخالفه خلف الخارجي في القول بالقدر ، واستحقاق الرئاسة ، فبرئ كل واحد
منهما عن صاحبه . وجوز حمزة إمامين في عصر واحد ، ما لم تجتمع الكلمة ،
ولم تقهر الأعداء .

(د) الخَلَفِيَّةُ : أصحاب خلف الخارجي ؛ وهم من خوارج كرمان ومكران .
خالفوا الحمزية في القول بالقدر ، وأضافوا القدر خيره وشره إلى الله تعالى ، وسلكوا
في ذلك مسلك أهل السنة . وقالوا : الحمزية ناقضوا حيث قالوا : لو عذب الله العباد على
أفعال قدرها عليهم ، أو على ما لم يفعلوه كان ظالماً . وقضوا بأن أطفال المشركين في
في النار ، ولا عمل لهم ولا ترك ، هوذا من أعجب ما يعتقد من التناقض .

(هـ) الأطرافية : فرقة على مذهب حمزة في القول بالقدر . إلا أنهم عذروا أصحاب
الأطراف في ترك ما لم يعرفوه من الشريعة إذا أتوا بما يعرف لزومه من طريق العقل .
وأثبتوا واجبات عقلية كما قالت القدريّة ، ورئيسهم غالب بن شاذك من سجستان .
وخالفهم عبد الله السديوري وتبرأ منهم .

= الكثيرة وكان في الأصل من العجاردة الخازمية ثم خالفهم في باب القدر والاستطاعة فقال فيهما بقول
القدريّة فأكفرته الخازمية في ذلك ، ثم زعم مع ذلك أن أطفال المشركين في النار ، فأكفرته القدريّة
في ذلك . ثم إنه وإلى القعدة من الخوارج مع قوله بتكفير من لا يوافقه على قتال مخالفيه من فرق هذه
الأمّة مع قوله بأنهم مشركون ، وكان إذا قاتل قوماً وهزمهم أمر بإحراق أموالهم وعقر دوابهم . وكان
مع ذلك يقتل الأسراء من مخالفيهم) .

(وكان ظهوره في أيام هارون الرشيد سنة تسم وسبعين ومائة . وبقي الناس في فتنته إلى أن مضى
صدر من أيام خلافة المأمون . وأخيراً تمكنت جيوش المأمون من هزيمته ، وقتل حمزة في آخر موقعة له
مع جيوش الخليفة) .

وفي « مقالات الإسلاميين » ص ٩٤ ج ١ (الحمزية أصحاب رجل يدعى حمزة ، ثبتوا على قول
الميمونية بالقدر ، وأنهم يرون قتال السلطان خاصة ومن رضى بحكمه . فأما من أنكره فلا يرون قتله
إلا إذا أعان عليهم أو طعن في دينهم ، أو صار عوناً للسلطان ، أو دليلاً له . وحكى زرقان أن العجاردة
أصحاب حمزة لا يرون قتل أهل القبلة ولا أخذ المال في السر حتى يبعث الحرب) .

ولكن التاريخ يذكر أن حمزة كان سفاكاً للدماء ؛ وأنه أزهق آلاف الأرواح ظمناً وعدواناً .

ومنه المحمدية أصحاب محمد بن رزق ، وكان من أصحاب الحسين بن الرقاد ،
ثم برى منه .

(و) الشَّعْبِيَّة : أصحاب شعيب بن محمد ، وكان مع ميمون من جملة للعجاردة ،
إلا أنه برى منه حين أظهر القول بالقدر .

قال شعيب : إن الله تعالى خالق أعمال العباد ، والعبد مكتسب لها قدرة وإرادة ،
مستول عنها خيراً وشرأ ، مجازى عليها ثواباً وعقاباً ، ولا يكون شيء في الوجود
إلا بمشيئة الله تعالى ، وهو على بدع الخوارج في الإمامة والوعيد ، وعلى بدع العجاردة
في حكم الأطفال ، وحكم القعدة ، والتولى والتبرى .

(ز) الحازمية : أصحاب حازم بن علي . أخذوا بقول شعيب في أن الله تعالى خالق
أعمال العباد ، ولا يكون في سلطانه إلا ما يشاء . وقالوا بالموافاة ، وأن الله تعالى إنما
يتولى العباد على ما علم أنهم صائرون إليه في آخر أمرهم من الإيمان ، ويتبرأ منهم على
ما علم أنهم صائرون إليه في آخر أمرهم من الكفر ، وأنه سبحانه لم يزل محباً لأوليائه
مبغضاً لأعدائه .

ويحكي عنهم أنهم يتوقفون في أمر علي رضي الله عنه ، ولا يصرحون بالبراءة عنه .
ويصرحون بالبراءة في حق غيره .

٦ - الثعالبية

أصحاب ثعالبية بن عامر . كان مع عبد الكريم بن عجرد يداً واحدة إلى أن اختلفا
في أمر الأطفال فقال ثعلبية : إناعلى ولايتهم صفاراً وكباراً حتى نرى منهم إنكاراً للحق
ورضا بالجور . فتبرأت العجاردة من ثعلبية . ونقل عنه أيضاً أنه قال : ليس له حكم
في حال الطفولة من ولاية وعداوة ، حتى يدركوا ويدعوا ، فإن قبلوا فذاك ، وإن أنكروا
كفروا . وكان يرى أخذ الزكاة من عبيدهم إذا استغنوا ، وإعطائهم منها إذا افتقروا .

(١) الأخنسية : أصحاب أخنس بن قيس ، من جملة الثعالبية . وانفرد عنهم بأن قال : أتوقف في جميع من كان في دار التقية من أهل القبلة ؛ إلا من عرف منه إيمان فأتولاه عليه ، أو كفر فأتبرأ منه . وحرموا الاغتيال والقتل ، والسرقه في السر . ولا يبدأ أحد من أهل القبلة بالقتال حتى يدعى إلى الدين ، فإن امتنع قوتل ؛ سوى من عرفوه يعينه على خلاف قولهم . وقيل إنهم جوزوا تزويج المسلمات من مشركى قومهم ، أصحاب الكبائر ، وهم على أصول الخوارج في سائر المسائل .

(ب) المَعْبِدِيَّة : أصحاب معبد بن عبد الرحمن ، كان من جملة الثعالبية . خالف الأخنس في الخطأ الذي وقع له في تزويج المسلمات من مشرك ، وخالف ثعلبة فيما حكم من أخذ الزكاة من عبيدهم . وقال : إني لأبرأ منه بذلك ، ولا أدع اجتهادى في خلافه . وجوزوا أن تصير سهام الصدقة سهماً واحداً في حال التقية .

(ج) الرُّشَيْدِيَّة : أصحاب رشيد الطوسي . ويقال لهم العشرية ، وأصلهم أن الثعالبية كانوا يوجبون فيما سقى بالأنهار والبنى نصف العشر . فأخبرهم زياد بن عبد الرحمن أن فيه العشر ، ولا تجوز البراءة ممن قال فيه نصف العشر قبل هذا . فقال رشيد : إن لم تجز البراءة منهم فإننا نعمل بما عملوا ، فافترقوا في ذلك فرقتين .

(د) الشيبانية : أصحاب شيبان بن سلمة ، الخارج في أيام أبي مسلم^(١) ، وهو المعين له ولعل بن الكرماني على نصر بن سيار ، وكان من الثعالبية . فلما أعانها برئت منه الخوارج . فلما قتل شيبان ذكر قوم توبته . فقالت الثعالبية : لا تصح توبته لأنه قتل الواقفين لنا في المذهب ، وأخذ أموالهم ، ولا تقبل توبة من قتل مسلماً وأخذ ماله إلا بأن يقتص من نفسه ، ويرد الأموال ، أو يوهب له ذلك .

(١) هو أبو مسلم الخراساني مؤسس الدولة العباسية ، قتله المنصور سنة ١٦٨ هـ .

ومن مذهب شيبان أنه قال بالجبر ، ووافق جهم بن صفوان في مذهبه إلى الجبر ،
 ونفى القدرة الحادثة . وينقل عن زياد بن عبد الرحمن الشيباني أبي خالد أنه قال : إن الله
 تعالى لم يعلم حتى خلق لنفسه علماً ، وأن الأشياء إنما تصير معلومة له عند حدوثها
 ووجودها . ونقل عنه أنه تبرأ من شيبان ، وأكفره حين نصر الرجلين ، فوقعت
 عامة الشيبانية بمرجان ، ونسا ، وأرمينية . والذي تولى شيبان وقال بتوبته : عطية
 الجرجاني وأصحابه .

(هـ) أُكْرِمِيَّة : أصحاب مكرم بن عبد الله العجلي ، كان من جملة الثعالبية وتفرّد
 عنهم بأن قال : تارك الصلاة كافر ، لا من أجل ترك الصلاة ولكن من أجل جهله بالله
 تعالى ، وطرد هذا في كل كبيرة يرتكبها الإنسان ، وقال : إنما يكفر لجهله بالله تعالى ،
 وذلك أن العارف بوحداية الله تعالى ، وأنه المطلع على سره وعلا نيته ، المجازي على طاعته
 ومعصيته ، لا يتصور منه الإقدام على المعصية ، والاجترأ على المخالفة ما لم يغفل عن هذه
 المعرفة ، ولا يبالى بالتكليف منه ، وعن هذا قال النبی علیه السلام : « لَا يَزْنِي الزَّانُ
 حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ » الخبر .

وخالفوا الثعالبية في هذا القول وقالوا : بإيمان الموافاة ، والحكم بأن الله تعالى إنما
 يتولى عباده ويعاديهم على ما هم صائرون إليه من موافاة الموت ، لا على أعمالهم التي هم
 فيها ؛ فإن ذلك ليس بموثوق به لإصراراً عليه ما لم يصل المرء إلى آخر عمره ، ونهاية
 أجله ، فحينئذ إن بقى على ما يعتقد فذلك هو الإيمان فنواليه ، وإن لم يبق فنعاديته .
 وكذلك في حق الله تعالى : حكم الموالاة والمعاداة على ما علم منه حال الموافاة . وكلهم
 على هذا القول .

(و) المَعْلُومِيَّة والمَجْهُولِيَّة : كانوا في الأصل حازمية ، إلا أن المعلومية قالت :
 من لم يعرف الله تعالى بجميع أسمائه وصفاته فهو جاهل به ، حتى يصير عالماً بجميع
 ذلك ؛ فيكون مؤمناً . وقالت : الاستطاعة مع الفعل ، والفعل مخلوق للعبد . فبرئت
 منهم الحازمية .

وأما الجهولية فإنهم قالوا : من علم بمض أسماء الله تعالى وصفاته وجهل بعضها ، فقد عرفه تعالى ، وقالت : إن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى .

(ز) البِدْعِيَّة : أصحاب يحيى بن أصدَم ، أبدعوا القول بأن تقطع على أنفسنا بأن من اعتقد اعتقادنا فهو من أهل الجنة ، ولا نقول : إن شاء الله ؛ فإن ذلك شك في الاعتقاد ، ومن قال : أنا مؤمن إن شاء الله ؛ فهو شاك ، فنحن من أهل الجنة قطعاً ، من غير شك .

٧ — الإباضية

أصحاب عبد الله بن إباض^(١) الذي خرج في أيام مروان بن محمد ، فوجه إليه عبد الله ابن محمد بن عطية ، فقاتله بتبالة^(٢) وقيل إن عبد الله بن يحيى الإباضي كان رفيقاً له في جميع أحواله وأقواله . قال : إن مخالفينا من أهل القبلة كفار غير مشركين ، ومناحتهم جائزة ، وموارثهم حلال ، وغنيمة أموالهم من السلاح والسكران عند الحرب حلال ، وما سواه حرام . وحرام قتلهم وسبيهم في السر غيلة ، إلا بعد نصب القتال ، وإقامة الحجة .

وقالوا : إن دار مخالفينهم من أهل الإسلام دار توحيد ، إلا معسكر السلطان فإنه دار بغى . وأجازوا شهادة مخالفينهم على أوليائهم . وقالوا في مرتكبي الكبائر : إنهم موحدون لا مؤمنون .

وحكى الكعبي عنهم : أن الاستطاعة عَرَض من الأعراض ، وهي قبل الفعل ، بها يحصل الفعل ، وأفعال العباد مخلوقة لله تعالى : إحدانا وإبداعا ، ومكتسبة للعبد حقيقة ، لا مجازاً . ولا يسمون إمامهم أمير المؤمنين ، ولا أنفسهم مهاجرين . وقالوا : العالم يفنى كله

(١) من بني مرة بن عبيد بن تميم ، خرج في آخر دولة بني أمية .

(٢) تبالة : بلدة بأرض تهامة في الطريق إلى صنعاء .

إذا فني أهل التكليف . قال : وأجمعوا على أن من ارتكب كبيرة من الكبائر كفر ، كفر النعمة ، لا كفر الملة ، وتوقفوا في أطفال المشركين ، وجوزوا تعذيبهم على سبيل الانتقام ، وأجازوا أن يدخلوا الجنة تفضلاً . وحكى السكبي عنهم أنهم قالوا بطاعة لا يراد بها الله تعالى ، كما قال أبو الهذيل .

ثم اختلفوا في النفاق : أيسمى شركاً أم لا ؟ قالوا : إن المنافقين في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا موحدين ، إلا أنهم ارتكبوا الكبائر ، فكفروا بالكبيرة لا بالشرك ، وقالوا : كل شيء أمر الله تعالى به فهو عام ليس بمخاص ، وقد أمر به المؤمن والكافر ، وليس في القرآن خصوص ، وقالوا : لا يخلق الله تعالى شيئاً إلا دليلاً على وحدانيته ، ولا بد أن يدل به واحداً . وقال قوم منهم : يجوز أن يخلق الله تعالى رسولا بلا دليل ، ويكلف العباد بما أوحى إليه ، ولا يجب عليه إظهار المعجزة ، ولا يجب على الله تعالى ذلك إلى أن يخلق دليلاً ، ويظهر معجزة . وهم جماعة متفرقون في مذاهبهم تفرق الثعالب والمجاردة .

(١) الحَفْصِيَّةُ^(١) : هم أصحاب حفص بن أبي المقدام ، تميز عنهم بأن قال إن بين

(١) « في مقالات الإسلاميين » ص ١٠٢ ج ١ (فالفرقة الأولى منهم - يعني الإباضية - يقال لها الحفصية . كان إمامهم حفص بن أبي المقدام . زعم أن بين الشرك والإيمان معرفة الله وحده . فمن عرف الله سبحانه ثم كفر بما سواه من رسول أو جنة أو نار ، أو عمل بجميع الحباث من قتل النفس واستحلال الزنا وسائر ما حرم الله سبحانه من فروج النساء فهو كافر برى من الشرك . وكذلك من اشتغل بسائر ما حرم الله سبحانه مما يؤكل ويشرب فهو كافر برى من الشرك . ومن جهل الله سبحانه وأنكره فهو مشرك . فبرى منه الإباضية إلا من صدقه منهم . وتأولوا في عثمان نحو ما تأولت الشيعة في أبي بكر وعمر . وزعم أن علياً هو الحيران الذي ذكره الله في القرآن ، الأنعام آية ٧١ — (قل أندعوا من دون الله ما لا ينفعنا ولا يضرنا ونرد على أعقابنا بعد إذ هدانا الله كالذي استهوته الشياطين في الأرض حيران له أصحاب يدعونه إلى الهدى اثناً . قل إن هدى الله هو الهدى وأمرنا لنسلم لرب العالمين) وزعم أن علياً هو الذي أنزل الله سبحانه فيه — ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا — البقرة آية ٢٠٤ ، وأن عبد الرحمن بن ملجم هو الذي أنزل الله فيه — ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء ومرضاة الله — البقرة آية ٢٠٧ . ثم قال بعد ذلك : الإيمان بالكتب والرسول متصل بتوحيد الله ، فمن كفر بذلك فقد أشرك بالله) .

الشرك والإيمان خصلة واحدة ، وهى معرفة الله تعالى وحده ، فمن عرفه ثم كفر بما سواه من رسول أو كتاب أو قيامة أو جنة أو نار ، أو ارتكب الكبائر من الزنا ، والسرقه ، وشرب الخمر ، فهو كافر لكنه برىء من الشرك .

(ب) الحارثية : أصحاب الحارث الإباضى ، خالف الإباضية فى قوله بالقدر على مذهب المعتزلة ، وفى الاستطاعة قبل الفعل ، وفى إثبات طاعة لا يراد بها الله تعالى .

(ج) اليزيدية^(١) : أصحاب يزيد بن أنيسة الذى قال بتولى المحكمة الأولى قبل الأزارقة ، وتبرأ ممن بعدهم إلا الإباضية فإنه يتولاهم ، وزعم أن الله تعالى سيبعث رسولا من العجم ، وينزل عليه كتابا قد كتب فى السماء ، وينزل عليه جملة واحدة ، ويترك شريعة المصطفى محمد عليه السلام ، ويكون على ملة الصابئة المذكورة فى القرآن ، وليست هى الصابئة الموجودة بخران ، وواسط .

وتولى يزيد من شهد لمحمد المصطفى عليه السلام من أهل الكتاب بالنبوة وإن لم يدخل فى دينه ، وقال إن أصحاب الحدود من موافقيه وغيرهم كفار مشركون ، وكل ذنب صغير أو كبير ، فهو شرك .

(١) فى « مقالات الإسلاميين » ص ١٠٣ ج ١ (والفرقة الثانية منهم يسمون اليزيدية . كان إمامهم يزيد بن أنيسة . قالوا : نتولى المحكمة الأولى ونبرأ ممن كان بعد ذلك من أهل الأحداث . وتتولى الإباضية كلهم ، ويزعمون أنهم مسلمون كلهم إلا من بلغه قولنا فكذبه ، أو من خرج . وخالفوا الحفصية فى الإكفار والتشريك وقالوا بقول الجمهور . وحكى يمان بن رباب أن أصحاب يزيد بن أنيسة قالوا بالتشريك ، وتولى يزيد المحكمة الأولى قبل نافع ، وبرىء ممن كان بعدهم . وحرم القتال على كل أحد بعد تفريقهم ، وثبت على ولاية الإباضية إلا من كذبه ، أو بلغه قوله فرده) .

(وزعم أن الله سبحانه سيبعث رسولا من العجم وينزل عليه كتاباً من السماء ، يكتب فى السماء وينزل عليه جملة واحدة . قترك شريعة محمد ودان بشريعة غيرها . وزعم أن ملة ذلك النبي الصابئة ، وليس هذه الصابئة التى عليها الناس اليوم ، وليس هم الصابئين الذين ذكرهم الله فى القرآن ، ولم يأتوا بعد) .

(وتولى من شهد لمحمد صلى الله عليه وسلم بالنبوة من أهل الكتاب وإن لم يدخلوا فى دينه ، ولم يعملوا بشريعته . وزعم أنهم بذلك مؤمنون) وقد تبرأ منه جل الإباضية .

٨ — الصُّفْرِيَّةُ الزِّيَادِيَّةُ

أصحاب زياد بن الأصفر ، خالفوا الأزارقة ، والنجدات ، والإباضية في أمور منها :
أنهم لم يكفروا القعدة عن القتال ، إذا كانوا موافقين في الدين والاعتقاد ، ولم يسقطوا
الرجم ، ولم يحكموا بقتل أطفال المشركين وتكفيرهم وتخليدهم في النار . وقالوا : التقية
جائزة في القول دون العمل . وقالوا : ما كان من الأعمال عليه حدّ واقع فلا يتعدى بأهله
الاسم الذي لزمه به الحد كالزنا ، والسرقه ، والقذف ، فيسمى زانيا ، سارقا ، قاذفا ،
لا كافرا مشركا .

وما كان من الكبائر مما ليس فيه حد لعظم قدره مثل ترك الصلاة ، والفرار من
الزحف ، فإنه يكفر بذلك . ونقل عن الضحاك منهم أنه جوز تزويج المسلمات من كفار
قومهم في دار التقية دون دار العلانية . ورأى زياد بن الأصفر جميع الصدقات سهما
واحداً في حال التقية ، ويحكى عنه أنه قال : نحن مؤمنون عند أنفسنا ، ولا ندرى لعلنا
خرجنا من الإيمان عند الله . وقال : الشرك شركان ، شرك هو طاعة الشيطان ، وشرك
هو عبادة الأوثان . والكفر كفران ، كفر بإنكار النعمة ، وكفر بإنكار الربوبية .
والبراء براءتان ، براءة من أهل الحدود ، سُنَّة ؛ وبراءة من أهل الجحود فريضة .

* * *

ولنختتم المذاهب بذكر تمة رجال الخوارج :

من المتقدمين : عكرمة ، وأبو هارون العبدى ، وأبو الشعثاء ، وإسماعيل
ابن سميع .

ومن المتأخرين : اليمان بن رباب : ثعلبي ، ثم بيهسى ، وعبد الله بن يزيد ،
ومحمد بن حرب ، ويحيى بن كامل : إباضية .

ومن شعرائهم : عمران بن حطان ، وحبيب بن مرة صاحب الضحاك بن قيس ،
ومنهم أيضاً : جهم بن صفوان ، وأبو مروان غيلان بن مسلم ، ومحمد بن عيسى برغوث ،
وأبو الحسين كلثوم بن حبيب المهلبى ، وأبو بكر محمد بن عبد الله بن شبيب البصرى
وعلى بن حرملة ، وصالح بن قبة بن صبيح بن عمرو ، ومويس بن عمران البصرى ،
وأبو عبد الله بن مسلمة ، وأبو عبد الرحمن بن مسلمة ، والفضل بن عيسى الرقاشى ،
وأبو زكريا يحيى بن أصفح ، وأبو الحسين محمد بن مسلم الصالحى ، وأبو محمد عبد الله بن
محمد بن الحسن الخالدى ، ومحمد بن صدقة ، وأبو الحسين على بن زيد الإباضى ، وأبو عبد
الله محمد بن كرام ، وكلثوم بن حبيب المرادى البصرى .

والذين اعتزلوا إلى جانب فلم يكونوا مع على رضى الله عنه فى حروبه ، ولا مع
خصومه ، وقالوا : لا ندخل فى غمار الفتنة بين الصحابة رضى الله عنهم : عبد الله بن عمر
وسعد بن أبى وقاص ، ومحمد بن مسلمة الأنصارى ، وأسامة بن زيد بن حارثة الكلبي ،
مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقال قيس بن أبى حازم : كنت مع على رضى الله عنه فى جميع أحواله وحروبه
حتى قال يوم صفين « انفروا إلى بقية الأحزاب ، انفروا إلى من يقول : كذب الله
ورسوله ، وأنتم تقولون : صدق الله ورسوله » فعرفت أى شىء كان يعتقد فى الجماعة ،
فاعتزلت عنه .

الفصل الخامس

المرجئة

الإرجاء على معنيين :

أحدهما : بمعنى التأخير كما في قوله تعالى : (قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ^(١)) ، أى أمهله وأخره .

والثانى : إعطاء الرجاء .

أما إطلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح ، لأنهم كانوا يؤخرون العمل عن النية والعقد .

وأما بالمعنى الثانى فظاهر ، فإنهم كانوا يقولون : لا تضر مع الإيمان معصية ، كما لا تنفع مع الكفر طاعة .

وقيل الإرجاء تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة ، فلا يقضى عليه بحكم ما فى الدنيا ؛ من كونه من أهل الجنة ، أو من أهل النار . فعلى هذا : المرجئة ، والوعيدية فرقتان متقابلتان .

وقيل الإرجاء : تأخير على رضى الله عنه عن الدرجة الأولى إلى الرابعة . فعلى هذا المرجئة والشيعة فرقتان متقابلتان .

والمرجئة أربعة أصناف : مرجئة الخوارج ، ومرجئة القدرية ، ومرجئة الجبرية . والمرجئة الخالصة . ومحمد بن شبيب ، والصالحى ، والخالدى من مرجئة القدرية ، وكذلك الفيلاية أصحاب غيلان الدمشقى ، أول من أحدث القول بالقدر والإرجاء، ونحن إنما نعد مقالات المرجئة الخالصة منهم .

(١) الأعراف آية ١١١ .

١ — اليُونُسِيَّة

أصحاب يونس بن عون النيرى ، زعم أن الإيمان هو المعرفة بالله ، والخضوع له ، وترك الاستكبار عليه ، والمحبة بالقلب . فمن اجتمعت فيه هذه الخصال فهو مؤمن وما سوى ذلك^(١) من الطاعة فليس من الإيمان ولا يضر تركها حقيقة الإيمان ، ولا يعذب على ذلك إذا كان الإيمان خالصاً ، واليقين صادقاً .

وزعم أن إبليس كان عارفاً بالله وحده ، غير أنه كفر باستكباره عليه ، (أَبَى وَأُسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ^(٢)) قال : ومن تمكن في قلبه الخضوع لله ، والمحبة له على خلوص ويقين لم يخالفه في معصية ، وإن صدرت منه معصية فلا تضره بيقينه وإخلاصه ، والمؤمن إنما يدخل الجنة بإخلاصه ومحبته ، لا بعمله وطاعته .

٢ — الْعَبِيدِيَّة

أصحاب عبيد المكنث ، حكى عنه أنه قال : ما دون الشرك مفقور لا محالة ، وإن العبد إذا مات على توحيده لا يضره ما اقترف من الآثام واجترح من السيئات ، وحكى اليمان عن عبيد المكنث وأصحابه أنهم قالوا : إن علم الله تعالى لم يزل شيئاً غيره ، وإن كلامه لم يزل شيئاً غيره . وكذلك دين الله لم يزل شيئاً غيره . وزعم أن الله - تعالى

(١) في الفرق بين الفرق ص ١٢٣ (هؤلاء أتباع يونس بن عون الذي زعم أن الإيمان في القلب واللسان . وأنه هو المعرفة بالله تعالى والمحبة والخضوع له بالقلب والإقرار باللسان أنه واحد ليس كمثل شيء ، ما لم تقم حجة الرسل عليهم السلام . فإن قامت عليهم حججهم بالتصديق لهم ، ومعرفة ما جاء من عندهم في الجملة من الإيمان . وليست معرفة تفصيل ما جاء من عندهم إيماناً ولا من جلته . وزعم هؤلاء أن كل خصلة من خصال الإيمان ليست بإيمان ، ولا بعض إيمان وجموعها إيمان) .

وفي « مقالات الإسلاميين » الأشعرى ج ١ ص ١٣٤ (ولم يجعلوا الإيمان متبعضاً ، ولا محتملاً للزيادة والنقصان) .

عن قولهم - على صورة إنسان ، وحل عليه قوله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ » .

٣ - الفَسَانِيَّة

أصحاب غسان^(١) الكوفي . زعم أن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى وبرسوله ، والإقرار بما أنزل الله ، وبما جاء به الرسول في الجملة دون التفصيل ، والإيمان لا يزيد ولا ينقص ، وزعم أن قائلًا لو قال : أعلم أن الله تعالى قد حرم أكل الخنزير ، ولا أدري هل الخنزير الذي حرمه : هذه الشاة أم غيرها ؟ كان مؤمنًا ، ولو قال : أعلم أن الله تعالى فرض الحج إلى الكعبة ، غير أني لا أدري أين الكعبة ؟ ولعلها بالهند ؛ كان مؤمنًا . ومقصوده أن أمثال هذه الاعتقادات أمور وراء الإيمان ، لا أنه كان شاكا في هذه الأمور ، فإن عاقلا لا يستجيز من عقله أن يشك في أن الكعبة : إلى أي جهة هي ؟ وأن الفرق بين الخنزير والشاة ظاهر .

ومن العجيب أن غسان كان يحكى عن أبي حنيفة رحمه الله مثل مذهبه ، ويعده من المرجئة ، ولعله كذب كذلك عليه ، لعمرى ! كان يقال لأبي حنيفة وأصحابه مرجئة السنة . وعده كثير من أصحاب المقالات من جملة المرجئة ، ولعل السبب فيه أنه لما كان يقول : الإيمان هو التصديق بالقلب ، وهو لا يزيد ولا ينقص ، ظنوا أنه يؤخر العمل عن الإيمان . والرجل مع تخريجه في العمل كيف يفتى بترك العمل ؟ وله سبب آخر ، وهو أنه كان يخالف القدرية ، والمعتزلة الذين ظهروا في الصدر الأول . والمعتزلة كانوا يلقبون كل من خالفهم في القدر مرجئا ، وكذلك الوعيدية من الخوارج . فلا يبعد أن اللقب إنما لزمه من فريق المعتزلة والخوارج ، والله أعلم .

(١) في الفرق بين الفرق ص ١٢٣ (زعم أن الإيمان هو الإقرار أو المحبة لله تعالى وتعظيمه وترك الاستكبار عليه ، وقال إنه لا يزيد ولا ينقص ، وفارق اليونانية بأن سمى كل خصلة من الإيمان بعض الإيمان) .

٤ — الثوبانيّة

أصحاب أبي ثوبان^(١) المرجىء ، الذين زعموا أن الإيمان هو المعرفة والإقرار بالله تعالى ، وبرسلة عليهم السلام ، وبكل ما لا يجوز في العقل أن يفعله ، وما جاز في العقل تركه فليس من الإيمان ، وآخر العمل كله عن الإيمان .

ومن القائلين بمقالة أبي ثوبان هذا : أبو مروان غيلان^(٢) بن مروان الدمشقي ، وأبو شمر^(٣) ، ومويس بن عمران ، والفضل الرقاشي ، ومحمد بن شبيب ، والعتابي ، وصالح قبة .

(١) في الفرق بين الفرق ص ١٢٤ (أتباع ثوبان المرجىء الذي زعم أن الإيمان هو الإقرار والمعرفة بالله ، وبرسلة ، وبكل ما يجب في العقل فعله ، وما جاز في العقل أن لا يفعل فليست المعرفة من الإيمان . وفارقوا اليونانية والفسانية بإيجابهم في العقل شيئاً قبل ورود الشرع بوجوبه) . وفي « مقالات الإسلاميين » ص ١٣٥ ج ١ (أصحاب أبي ثوبان يزعمون أن الإيمان هو الإقرار بالله وبرسلة . وما كان لا يجوز في العقل إلا أن يفعله ، وما كان جائزاً في العقل أن لا يفعله ، فليس ذلك من الإيمان) .

(٢) في « مقالات الإسلاميين » ص ١٣٦ ج ١ (والفرقة السابعة من المرجئة: الغيلانية، أصحاب غيلان، يزعمون أن الإيمان المعرفة بالله الثانية ، والحجة والخضوع والإقرار بما جاء به الرسول ، وبما جاء من عند الله سبحانه ، وذلك أن المعرفة الأولى عنده ، اضطرار فلذلك لم يجعلها من الإيمان) .

وذكر محمد بن شبيب عن الغيلانية أنهم يوافقون الشمرية في الحصله من الإيمان أنه لا يقال لها إيمان إذا انفردت ، ولا يقال لها بعض إيمان إذا انفردت ، وأن الإيمان لا يحتمل الزيادة والنقصان . وأنهم خالفوهم في العلم فزعموا أن العلم بأن الأشياء محدثة مدبرة ضرورة ، والعلم بأن محدثها ومدبرها ليس باثنتين ولا أكثر من ذلك اكتساب . وجعلوا العلم بالني صلى الله عليه وسلم ، وبما جاء من عند الله اكتساباً ، وزعموا أنه من الإيمان إذا كان الذي جاء من عند الله منصوباً بإجماع المسلمين ، ولم يجعلوا شيئاً من الدين مستخرجاً لإيماناً .

وينكرون أن يكون في الكفار إيمان ، وأن يقال إن فيهم بعض إيمان إذ كان الإيمان لا يتبعهم عندهم) .

(٣) قال عبد القاهر البغدادي ص ١٢٤ (قال أبو شمر : الإيمان هو المعرفة والإقرار بالله تعالى ، =

وكان غيلان يقول بالقدر خيره وشره من العبد ، وفي الإمامة إنها تصالح في غير قريش ، وكل من كان قائماً بالكتاب والسنة كان مستحقاً لها ، وإنها لا تثبت إلا بإجماع الأمة . والعجب أن الأمة أجمعت على أنها لا تصالح لغير قريش . وبهذا دفعت الأنصار عن قولهم : منا أمير ومنكم أمير . فقد جمع غيلان خصالاً ثلاثاً : القدر ، والإرجاء ، والخروج .

والجماعة التي عددناها اتفقوا على أن الله تعالى لو عفا عن عاص في القيامة ، عفا عن كل مؤمن عاص هو في مثل حاله . وإن أخرج من النار واحداً ، أخرج من هو في مثل حاله . ومن العجب أنهم لم يجزموا القول بأن المؤمنين من أهل التوحيد يخرجون من النار لا محالة .

ويحكى عن مقاتل بن سليمان : أن المعصية لا تضر صاحب التوحيد والإيمان . وأنه لا يدخل النار مؤمن . والصحيح من النقل عنه : أن المؤمن العاصي ربه يعذب يوم القيامة على الصراط وهو على متن جهنم ، يصيبه لفح النار وحرها ولهيبها . فيتألم بذلك على قدر معصيته ، ثم يدخل الجنة . ومثل ذلك بالحبة على المقلاة المؤججة بالنار .

ونقل عن بشر بن غياث المريسي^(١) أنه قال : إذا دخل أصحاب الكبائر

= وما جاء من عنده مما اجتمعت عليه الأمة ، كالصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج ، وتحريم الميتة ، والدم ولحم الخنزير ، ووطء المحارم ، ونحو ذلك . وما عرف بالعقل من عدل الإيمان ، وتوحيده ، ونفي التشبيه عنه) .

(وأراد بالعقل قوله بالقدر ، وأراد بالتوحيد نفيه عن الله صفاته الأزلية . قال : كل ذلك لإيمان والشاك فيه كافر ، والشاك في الشاك أيضاً كافر ، ثم كذلك أبداً .)

(وزعم أن هذه المعرفة لا تكون إيماناً إلا مع الإقرار . وهذه الفرقة عند أهل السنة والجماعة أ كفر أصناف المرجئة ، لأنها جمعت بين ضلالتى القدر والإرجاء) .

(١) ينسب إلى المريس ، بلدة بصعيد مصر ، توفي سنة ٢١٩ ببغداد . قال عبد القاهر البغدادي ص ١٢٤ تحت عنوان « المريسة » (هؤلاء مرجئة بغداد من أتباع بشر المريسي ، وكان في الفقه على رأي أبي يوسف القاضي ، غير أنه لما أظهر قوله بخلق القرآن هجره أبو يوسف وضلته الصفاتية في ذلك . ولما وافقوا الصفاتية في القول بأن الله تعالى خالق أكساب العباد ، وفي أن الاستطاعة مع الفعل ، أ كفرته =

النار فإنهم سيخرجون عنها بعد أن يعذبوا بذنوبهم . وأما التخليد فيها فمحال ،
وليس يعدل .

وقيل إن أول من قال بالإرجاء : الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب ، وكان
يكتب فيه الكتب إلى الأمصار . إلا أنه ما أصر العمل عن الإيمان كما قالت المرجئة
اليونسية ، والعبيدية . لكنه حكم بأن صاحب الكبيرة لا يكفر إذ الطاعات وترك المعاصي
ليست من أصل الإيمان حتى يزول الإيمان بزوالها .

• — التَّوْمَنِيَّة

أصحاب أبي معاذ التومني . زعم أن الإيمان هو ما عصم من الكفر . وهو اسم
لخصال إذا تركها التارك كفر . وكذلك لو ترك خصلة واحدة منها كفر . ولا يقال
للخصلة الواحدة منها إيمان ، ولا بعض إيمان . وكل معصية كبيرة أو صغيرة لم يجمع عليها
المسلمون بأنها كفر لا يقال لصاحبها فاسق ، ولكن يقال فسق وعصى . قال : وتلك
الخصال هي المعرفة والتصديق والمحبة ، والإخلاص ، والإقرار بما جاء به الرسول . قال :
ومن ترك الصلاة والصيام مستحلاً كفر . ومن تركها على نية القضاء لم يكفر . ومن
قتل نبياً أو لطمه كفر ، لا من أجل القتل واللاطم ، ولكن من أجل الاستخفاف
والعداوة والبغض .

وإلى هذا المذهب ميل ابن الرواندي ، وبشر المريسي . قالوا : الإيمان هو التصديق
بالقلب واللسان جميعاً . والكفر هو الجحود والإنكار . والسجود للشمس والقمر
والصنم ليس بكفر في نفسه ، ولكنه علامة الكفر .

== المعتزلة في ذلك فصار مهجور الصفاتية والمعتزلة معا . وكان يقول في الإيمان إنه هو التصديق بالقلب
واللسان جميعاً ؛ كما قال ابن الرواندي في أن الكفر هو الجحود والإنكار . وزعموا أن السجود للصنم ليس
بكفر ، ولكنه دلالة على الكفر .

٦ — الصالحة

أصحاب صالح بن عمر الصالحى . والصالحى ، ومحمد بن شبيب ، وأبو شمر ، وغيلان ؛ كلهم جمعوا بين القدر والإرجاء . ونحن وإن شرطنا أن نورد مذاهب المرجئة الخالصة إلا أنه بدا لنا فى هؤلاء ، لانفرادهم عن المرجئة بأشياء .

فأما الصالحى فقال : الإيمان هو المعرفة بالله تعالى عَلَى الإطلاق ، وهو أن للعالم صانعاً فقط . والكفر هو الجهل به على الإطلاق . قال : وقول القائل : ثالث ثلاثة ، ليس بكفر لكنه لا يظهر إلا من كافر . وزعم أن معرفة الله تعالى هى المحبة والخضوع له . ويصح ذلك مع حجة الرسول . ويصح فى العقل أن يؤمن بالله ، ولا يؤمن برسوله . غير أن الرسول عليه السلام قد قال : « مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِي فَلَيْسَ بِمُؤْمِنٍ بِاللَّهِ تَعَالَى » وزعم أن الصلاة ليست بعبادة لله تعالى ، وأنه لا عبادة له إلا الإيمان به ؛ وهو معرفته . وهو خصلة واحدة لا يزيد ، ولا ينقص . وكذلك الكفر خصلة واحدة لا يزيد ولا ينقص .

وأما أبو شمر المرجىء القدرى ، فإنه زعم أن الإيمان هو المعرفة بالله عز وجل . والمحبة والخضوع له بالقلب والإقرار به أنه واحد ليس كمثله شئ ، مالم تقم عليه حجة الأنبياء عليهم السلام . فإذا قامت الحجة فالإقرار بهم وتصديقهم من الإيمان والمعرفة . والإقرار بما جاءوا به من عند الله غير داخل فى الإيمان الأصيل . وليست كل خصلة من خصال الإيمان إيماناً ولا بعض إيمان ، فإذا اجتمعت كانت كلها إيماناً ، وشرط فى خصال الإيمان معرفة العدل ، يريد به القدر خيره وشره من العبد ؛ من غير أن يضاف إلى البارى تعالى منه شئ .

وأما غيلان بن مروان من القدرية المرجئة ، فإنه زعم أن الإيمان هو المعرفة الثانية بالله تعالى ، والمحبة والخضوع له ، والإقرار بما جاء به الرسول ، وبما جاء من عند الله . والمعرفة الأولى فطرية ضرورية . فالمعرفة على أصله نوعان : فطرية ، وهي علمه بأن للعالم صانعا ، ولنفسه خالقا . وهذه المعرفة لا تسمى إيمانا ، إنما الإيمان هو المعرفة الثانية المكتسبة .

تقمة رجال المرجئة كما نقل :

الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب ، وسعيد بن جبير ، وطلق بن حبيب ، وعمرو ابن مرة ، ومحارب بن زياد ، ومقاتل بن سليمان ، وذو ، وعمرو بن ذر ، وحامد ابن أبي سليمان ، وأبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد بن الحسن ، وقديد بن جعفر . وهؤلاء كلهم أئمة الحديث ، لم يكفروا أصحاب الكبائر بالكبيرة ، ولم يحكموا بتخليد في النار خلافا للخوارج والقدرية .

الفصل السادس

الشيعة

الشيعة هم الذين شايعوا عليا رضي الله عنه على الخصوص . وقالوا بإمامته وخلافته نصا ووصية ، إما جليا ، وإما خفيا . واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده ، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره ، أو ببقية من عنده . وقالوا : ليست الإمامة قضية مصلحة تناط باختيار العامة وينتصب الإمام بنصبهم ، بل هي قضية أصولية ، وهي ركن الدين ، لا يجوز للرسل عليهم السلام إغفاله وإهماله ، ولا تفويضه إلى العامة وإرساله .

ويجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيب ، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوبا عن الكبائر والصغائر . والقول بالتولي والتبري قولا ، وفعلًا ، وعقدا ، إلا في حال التقية .

ويخالفهم بعض الزيدية في ذلك ، ولهم في تمعية الإمام كلام وخلاف كثير . وعند كل تمعية وتوقف : مقالة ، ومذهب ، وخطب .

وهم خمس فرق : كيسانية ، وزيدية ، وإمامية ، وغلاة ، وإسماعيلية . وبعضهم يميل في الأصول إلى الاعتزال ، وبعضهم إلى السنة ، وبعضهم إلى التشبيه .

١ — الكيسانية

أصحاب كيسان^(١) ، مولى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، وقيل تلمذ للسيد محمد بن الحنفية رضى الله عنه . يعتقدون فيه اعتقاداً فوق حده ودرجته ، من إحاطته بالعلوم كلها ، واقتباسه من السידين الأسرار بجملة من علم التأويل والباطن ، وعلم الآفاق ، والأنفس .

ويجمعهم القول بأن الدين طاعة رجل ، حتى حملهم ذلك على تأويل الأركان الشرعية من الصلاة والصيام والزكاة والحج ، وغير ذلك على رجال . فحمل بعضهم على ترك القضايا الشرعية بعد الوصول إلى طاعة الرجل ، وحمل بعضهم على ضعف الاعتقاد بالقيامة ، وحمل بعضهم على القول بالتناسخ والحلول ، والرجعة بعد الموت . فمن مقتصر على واحد معتقد أنه لا يموت ، ولا يجوز أن يموت حتى يرجع . ومن معتقد حقيقة الإمامة إلى غيره ، ثم متحسر عليه ، متحير فيه . ومن مدع حكم الإمامة ؛ وليس من الشجرة .

وكلهم حيارى متقطعون . ومن اعتقد أن الدين طاعة رجل ولا رجل له فلا دين له ، فعوذ بالله من الحيرة والخور بعد الكور^(٢) ، رب اهدنا السبيل .

(أ) المختارية :

أصحاب المختار^(٣) بن أبي عبيد الثقفي ، كان خارجياً ، ثم صار زبيرياً ، ثم صار شيعياً

(١) زعم بعضهم أن المختار كان يقال له كيسان .

(٢) الخور : النقص ، والكور : الزيادة ، والمعنى فعوذ بالله من النقص بعد الزيادة .

(٣) قال المبرد في كتابه السكامل ص ١٠٠٨ ج ٣ ط مصطفى الحلي (وكان المختار لا يوقف له على

مذهب . كان خارجياً ، ثم صار زبيرياً ، ثم صار رافضياً في ظاهره) .

وكيسانيا ، قال بإمامة محمد بن الحنفية بعد أمير المؤمنين على رضى الله عنهما . وقيل لا ، بل بعد الحسن والحسين رضى الله عنهما ، وكان يدعو الناس إليه ، وكان يظهر أنه من رجاله ودعائه ، ويذكر علوما مزخرفة بترهاته ينوطها به .

ولما وقف محمد بن الحنفية على ذلك تبرأ منه ، وأظهر لأصحابه أنه إنما تمس على الخلق ذلك ليتمشى أمره ، ويجمع الناس عليه .

ولما انتظم له ما انتظم بأمرين : أحدهما انتسابه إلى محمد بن الحنفية علما ودعوة . والثانى : قيامه بئثار الحسين بن على رضى الله عنهما ، واشتغاله ليلا ونهاراً بقتال الظلمة الذين اجتمعوا على قتل الحسين .

فمن مذهب المختار : أنه يجوز البداء على الله تعالى . والبداء له معان : البداء فى العلم وهو أنه يظهر له خلاف ما علم ؛ ولا أظن عاقلاً يعتقد هذا الاعتقاد .

= وقال (فإن المختار كان يدعى أنه يلهم ضرباً من الشجاعة لأمر تكون . ثم يحتال فيوقعها ، فيقول للناس : هذا من عند الله عز وجل)

(فمن ذلك قوله ذات يوم : لتزلن من السماء نار دهاء ، فلتحرقن دار أسماء . فذكر ذلك لأسماء ابن خارجة فقال : أقد سجع بنى أبو إسحاق ؟ هو والله محرق دارى : فتركه والدار وأهرب من الكوفة) .

(وقال فى بعض سبجه : أما والذي شرع الأديان ، وجنب الأوثان ، وكره العصيان لأقتلن أزد عمان ، وجل قيس عيلان ، وتميم أولياء الشيطان . حاشا النجيب ظبيان . فكان ظبيان النجيب يقول : لم أزل فى عمر المختار أقلب آمنا) .

(وكان من عجائب المختار أنه كتب إلى إبراهيم بن مالك الأشتر يسأله الخروج إلى الطلب بدم الحسين ابن على رضى الله عنهما فأبى عليه إبراهيم إلا أن يستأذن محمد بن على بن أبى طالب . فكتب إليه يستأذنه ذلك فعلم محمد أن المختار لا عقد له . فكتب محمد إلى إبراهيم بن الأشتر : إنه ما يسوءنى أن يأخذ الله بحقنا على يدى من يشاء ، من خلقه . فخرج معه إبراهيم بن الأشتر فتوجه نحو عبيد الله بن زياد ، وخرج يشيعه ماشياً فقال له إبراهيم : اركب يا أبا إسحاق . فقال : إني أحب أن تغبر قدمائى فى نصرة آل محمد صلى الله عليه وسلم . فشيعه رسخين ودفع إلى قوم من خاصته حاماً بيضا سخماً وقال : إن رأيتم الأمر لنا فدعوها . وإن رأيتم الأمر علينا فأرسلوها . وقال للناس . إن استقمتم فبنيصر الله . وإن حصتم حيصة فإني أجد فى حكم الكتاب . وفى اليقين والصواب . أن الله مؤيدكم بملائكة غضاب تأتي فى صور الحمام دون السحاب) .

والبدء في الإرادة ، وهو أن يظهر له صواب على خلاف ما أراد وحكم .
والبدء في الأمر : وهو أن يأمر بشيء ، ثم يأمر بشيء آخر بعده بخلاف ذلك . ومن
لم يجوز النسخ ظن أن الأوامر المختلفة في الأوقات المختلفة متناسخة .

ولما صار المختار إلى اختيار القول بالبدء ، لأنه كان يدعى علم ما يحدث من الأحوال
إما بوحى يوحى إليه ، وإما برسالة من قبل الإمام . فكان إذا وعد أصحابه بكون
شيء وحدث حادثة ؛ فإن وافق كونه قوله ، جعله دليلاً على صدق دعواه ، وإن لم يوافق
قال : قد بدا لربكم .

وكان لا يفرق بين النسخ والبدء ، قال : إذا جاز النسخ في الأحكام ، جاز البدء
في الأخبار .

وقد قيل : إن السيد محمد بن الحنفية تبرأ من المختار حين وصل إليه أنه قد لبس على
الناس أنه من دعائه ورجاله . وتبرأ من الضلالات التي ابتدعها المختار من التأويلات
الفاسدة ؛ والمخاريق الموهمة .

فمن مخاريقه : أنه كان عنده كرسي قديم قد غشاه بالديباج ، وزينه بأنواع الزينة
وقال : هذا من ذخائر أمير المؤمنين على كرم الله وجهه ، وهو عندنا بمنزلة التابوت
لبنى إسرائيل . وكان إذا حارب خصومه يضمه في براح الصف ويقول : قاتلوا ولكم
الظفر والنصرة ، وهذا الكرسي محله فيكم محل التابوت في بنى إسرائيل ، وفيه السكينة
والبقية ، والملائكة من فوقكم ينزلون مدداً لكم . وحديث الحمامات البيض التي ظهرت
في الهواء ، وقد أخبرهم قبل ذلك بأن الملائكة تنزل على صورة الحمامات البيض ،
معروف . والأسجاع التي ألفها أبرد تأليف مشهورة .

ولما حمله على الانتساب إلى محمد بن الحنفية حسن اعتقاد الناس فيه ، وامتلاء
القلوب بمحبته ، والسيد محمد بن الحنفية كان كثير العلم غزير المعرفة ، وقاد الفكر ،
مصيب الخاطر في المواقب . قد أخبره أمير المؤمنين على رضى الله عنه عن أحوال الملاحم

وأطلعه على مدارج المعالم . وقد اختار العزلة ، فأثر الخمول على الشهرة ، وقد قيل إنه كان مستودعا علم الإمامة حتى سلم الأمانة إلى أهلها . وما فارق الدنيا إلا وقد أقرها في مستقرها .

وكان السيد الحميري ، وكثير عزة الشاعر من شيعة . قال كثير فيه :

أَلَا إِنَّ الْأَئِمَّةَ مِنْ قَرَيْشٍ وَلَاةَ الْحَقِّ أَرْبَعَةٌ سَوَاءٌ
عَلَيَّ وَالْثَلَاثَةُ مِنْ بَنِيهِ هُمْ الْأَسْبَاطُ لَيْسَ بِهِمْ خَفَاءُ
فَسَبَطُ سَبَطُ إِيْمَانٍ وَبِرٍّ وَسَبَطُ غَيْبَتُهُ كَرُّ بَلَاءِ
وَسَبَطُ لَا يَذُوقُ الْمَوْتَ حَتَّى يَقُودَ الْخَيْلَ يَقْدُمُهُ اللَّوَاءُ
تَغَيَّبَ لَا يَرَى فِيهِمْ زَمَانًا بِرَضْوَى عِنْدَهُ عَسَلٌ وَمَاءُ

وكان السيد الحميري أيضاً يعتقد فيه أنه لم يمت ، وأنه في جبل رضوى بين أسد ونمر يحفظانه . وعنده عينان نضاختان تجريان بماء وعسل ، وأنه يمود بعد الغيبة فيملاً الأرض عدلاً كما ملئت جوراً . وهذا هو أول حكم بالغيبة ، والمودة بعد الغيبة حكم به الشيعة . وجرى ذلك في بعض الجماعة حتى اعتقدوه ديناً ، وركنا من أركان التشيع .

ثم اختلفت الكيسانية بعد انتقال محمد بن الحنفية في سوق الإمامة ، وصار كل اختلاف مذهباً .

(ب) الهاشمية :

اتباع أبي هاشم بن محمد بن الحنفية . قالوا بانتقال محمد بن الحنفية إلى رحمة الله ورضوانه ، وانتقال الإمامة منه إلى ابنه أبي هاشم . قالوا : فإنه أفضى إليه أسرار العلوم ، وأطلعه على مناهج تطبيق الآفاق على الأنفس ، وتقدير التنزيل على التأويل ، وتصوير الظاهر على الباطن ، قالوا : إن لكل ظاهر باطنا ، ولكل شخص روحاً ، ولكل تنزيل تأويلاً ، ولكل مثال في هذا العالم حقيقة في ذلك العالم ، والمنتشر في الآفاق من الحكم

والأسرار يجتمع في الشخص الإنساني ، وهو العلم الذي استأثر على رضى الله عنه به ابنه محمد بن الحنفية ، وهو أفضى ذلك السر إلى ابنه أبي هاشم ، وكل من اجتمع فيه هذا العلم فهو الإمام حقاً .

واختلفت بعد أبي هاشم شيعته خمس فرق :

١ — فرقة قالت إن أبا هاشم مات منصرفاً من الشام بأرض الشراة ، وأوصى إلى محمد بن علي بن عبد الله بن عباس ، وانجرت في أولاده الوصية حتى صارت الخلافة إلى بني العباس ، قالوا : ولهم في الخلافة حق لاتصال النسب ، وقد توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمه العباس أولى بالوراثة .

٢ — وفرقة قالت إن الإمامة بعد موت أبي هاشم لابن أخيه الحسن بن علي بن محمد ابن الحنفية .

٣ — وفرقة قالت : لا ، بل إن أبا هاشم أوصى إلى أخيه علي بن محمد ، وعلى أوصى إلى ابنه الحسن ، فالإمامة عندهم في بني الحنفية لا تخرج إلى غيرهم .

٤ — وفرقة قالت : إن أبا هاشم أوصى إلى عبد الله بن عمرو بن حرب الكندى ، وإن الإمامة خرجت من أبي هاشم إلى عبد الله ، وتحولت روح أبي هاشم إليه ، والرجل ما كان يرجع إلى علم وديانة ؛ فاطلع بعض القوم على خيائته وكذبه ، فأعرضوا عنه ، وقالوا : بإمامة عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب .

وكان من مذهب عبد الله : أن الأرواح تتناسخ من شخص إلى شخص ، وأن الثواب والعقاب في هذه الأشخاص ، إما أشخاص بني آدم ، وإما أشخاص الحيوانات . قال : وروح الله تناسخت حتى وصلت إليه وحلت فيه ، وادعى الإلهية والنبوة معا ، وأنه يعلم الغيب فعبدته شيعته الحمقى ، وكفروا بالقيامة لاعتقادهم أن التناسخ يكون في الدنيا ، والثواب والعقاب في هذه الأشخاص . وتأول قول الله تعالى : (لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا

وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا^(١) (الآيَة ، على أن من وصل إلى الإمام وعرفه ارتفع عنه الحرج في جميع ما يطعم ، ووصل إلى الكمال والبلاغ .

وعنه نشأت : الحُرْمِيَّة ، والمُزْدَكِيَّة بالعراق ، وهلك عبد الله بخراسان ، وافتقت أصحابه .

فمنهم من قال إنه حي لم يمت ويرجع .

ومنهم من قال بل مات وتحولت روحه إلى إسحاق بن زيد بن الحارث الأنصاري ؛ وهم الحارثية الذين يبيعون المحرمات ، ويعيشون عيش من لا تكليف عليه .

وبين أصحاب عبد الله بن معاوية ، وبين أصحاب محمد بن علي خلاف شديد في الإمامة ، فإن كل واحد منهما يدعى الوصية من أبي هاشم إليه ، ولم يثبت الوصية على قاعدة تعتمد .

(ج) البَيَانِيَّة :

أتباع بيان بن سميان التيمي ، قالوا بانتقال الإمامة من أبي هاشم إليه ، وهو من الفلاة القائلين بإلهية أمير المؤمنين على رضى الله عنه ، قال : حل في علي جزء إلهي ، واتحد بجسده ، فيه كان يعلم الغيب ، إذ أخبر عن الملاحم وصح الخبر ، وبه كان يحارب الكفار وله النصر والظفر ، وبه قلع باب خيبر ، وعن هذا قال : والله ما قلعت باب خيبر بقوة جسدانية ، ولا بحركة غذائية ، ولكن قلعته بقوة رحمانية ملكوتية ، بنور ربها مضيئة . فالقوة الملكوتية في نفسه كالمصباح في المشكاة ، والنور الإلهي كالنور في المصباح . قال : وربما يظهر على في بعض الأزمان . وقال في تفسير قوله تعالى : (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ^(٢)) أراد به عليا فهو الذي يأتي في الظلل ، والرعْد صوته ، والبرق تبسمه .

ثم ادعى بيان أنه قد انتقل إليه الجزء الإلهي بنوع من التناسخ ، ولذلك استعق أن

يكون إماماً وخليفة ، وذلك الجزء هو الذي استحق به آدم عليه السلام سجود الملائكة .

وزعم أن معبوده على صورة إنسان عضواً فعضوا ، وجزءاً فجزءاً . وقال : يهلك كله إلا وجهه لقوله تعالى : (كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ^(١)) .

ومع هذا الخزي الفاحش ^(٢) كتب إلى محمد بن علي بن الحسين الباقر رضي الله عنهم ودعاه إلى نفسه . وفي كتابه « أسلم تسلم ، ويرتقى من سلم ، فإنك لا تدري حيث يجعل الله النبوة » فأمر الباقر أن يأكل الرسول قرطاسه الذي جاء به ، فأكله ، فمات في الحال وكان اسم ذلك الرسول عمر بن أبي عفيف .

وقد اجتمعت طائفة على بيان بن سمعان ، ودانوا به وبمذهبه ، فقتله خالد بن عبد الله القسري على ذلك ، وقيل أحرقه والكوفي المعروف بالمعروف بن سعيد بالنار معاً .

(د) الرّزامية : أتباع رزام بن رزم ، ساقوا الإمامة من علي إلى ابنه محمد ، ثم إلى ابنه هاشم ، ثم منه إلى علي بن عبد الله بن عباس بالوصية ، ثم ساقوها إلى محمد بن علي وأوصى محمد إلى ابنه : إبراهيم الإمام وهو صاحب أبي مسلم الذي دعا إليه وقال بإمامته ،

(١) القصص آية ٨٨ .

(٢) « في مقالات الإسلاميين » ص ٥ ج ١ (البيانية أصحاب بيان بن سمعان التميمي . يقولون إن الله عز وجل على صورة الإنسان . وإنه يهلك كله إلا وجهه . وادعى بيان أنه يدعو الزهرة فتجيبه . وأنه يفعل ذلك بالاسم الأعظم . فقتله خالد بن عبد الله القسري . وحكى عنهم أن كثيراً منهم ثبت لبيان بن سمعان النبوة . ويزعم كثير من البيانية أن أبا هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية نص على بيان بن سمعان ونصبه إماماً) .

وفي « فرق الشيعة » للنوذجي ص ٣٠ (البيانية : أصحاب بيان النهدي . وقالوا إن أبا هاشم نبأً رباناً عن الله عز وجل . فبيان نبي وتأولوا في ذلك قول الله عز وجل — هذا بيان للناس وهدى — آل عمران آية ١٣٨ . وادعى بيان بعد وفاة أبي هاشم النبوة وكتب إلى أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين يدعوهم إلى نفسه والإقرار بنبوته ويقول له : أسلم تسلم وترتقى في سلم . وتنجم . فإنك لا تدري أين يجعل الله النبوة والرسالة . وما على الرسول إلا البلاغ . وقد أعذر من أنذر) .

وهؤلاء ظهروا بخراسان في أيام أبي مسلم حتى قيل إن أبا مسلم كان على هذا المذهب ،
لأنهم ساقوا الإمامة إلى أبي مسلم ، فقالوا : له حظ في الإمامة ، وادعوا حلول روح
الإله فيه ، ولهذا أيده على بني أمية حتى قتلهم عن بكرة أبيهم واصطلمهم^(١) ، وقالوا
بتناسخ الأرواح .

والمقنع الذي ادعى الإلهية لنفسه على مخاريق أخرجها كان في الأول على هذا
المذهب وتابعه مبيضة ما وراء النهر ، وهؤلاء صنف من الخرمية دانوا بترك الفرائض
وقالوا الدين معرفة الإمام فقط ، ومنهم من قال : الدين أمران : معرفة الإمام ، وأداء
الأمانة ، ومن حصل له الأمران فقد وصل إلى الكمال ، وارتفع عنه التكليف ، ومن
هؤلاء من ساق الإمامة إلى محمد بن علي بن عبد الله بن عباس من أبي هاشم محمد بن
الحنفية وصية إليه ؛ لا من طريق آخر .

وكان أبو مسلم صاحب الدولة على مذهب الكيسانية في الأول ، واقتبس من دعائهم
العلوم التي اقتصوا بها ، وأحس منهم أن هذه العلوم مستودعة فيهم ؛ فكان يطلب
المستقر فيه ، فبعث إلى الصادق جعفر بن محمد رضي الله عنهما : إني قد أظهرت الكلمة ،
ودعوت الناس عن موالاته بني أمية إلى موالاته أهل البيت ، فإن رغبت فيه ،
فلا مزيد عليك .

فكتب إليه الصادق رضي الله عنه : ما أنت من رجالي ، ولا الزمان زمانى .

فخاد أبو مسلم إلى العباس عبد الله بن محمد السفاح ، وقلده أمر الخلافة .

٢ — الزيدية

أتباع زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم ، ساقوا الإمامة
في أولاد فاطمة رضي الله عنها ، ولم يجوزوا ثبوت الإمامة في غيرهم ، إلا أنهم جوزوا أن
يكون كل فاطمي عالم شجاع سخي خرج بالإمامة ، أن يكون إماما واجبا للطاعة ، سواء

(١) اصطلمهم : استأصلهم .

كان من أولاد الحسن، أو من أولاد الحسين رضى الله عنهما. وعن هذا جوز قوم منهم إمامة محمد وإبراهيم الإمامين ابني عبد الله بن الحسن بن الحسن اللذين خرجا في أيام المنصور وقتلا على ذلك. وجوزوا خروج إمامين في قطرين يستجمعان هذه الخصال، ويكون كل واحد منهما واجب الطاعة.

وزيد بن علي؛ لما كان مذهبه هذا المذهب، أراد أن يحصل الأصول والفروع حتى يتعلى بالعلم. فتلمذ في الأصول لواصل بن عطاء الغزال الأثنى رأس المعتزلة ورئيسهم، مع اعتقاد واصل أن جده علي بن أبي طالب رضى الله عنه في حروبه التي جرت بينه وبين أصحاب الجمل وأهل الشام ما كان علي يقين من الصواب. وأن أحد الفريقين منهما كان على الخطأ لا بعينه. فاقتبس منه الاعتزال، وصارت أصحابه كلهم معتزلة. وكان من مذهبه جواز إمامة المفضول مع قيام الأفضل. فقال: كان علي بن أبي طالب رضى الله عنه أفضل الصحابة، إلا أن الخلافة فوضت إلى أبي بكر لمصلحة رأوها، وقاعدة دينية راعوها، من تسكين نائرة الفتنة، وتطبيب قلوب العامة. فإن عهد الحروب التي جرت في أيام النبوة كان قريبا، وسيف أمير المؤمنين علي عن دماء المشركين من قریش وغيرهم لم يجف بعد، والضغائن في صدور القوم من طلب النار كما هي. فما كانت القلوب تميل إليه كل الميل، ولا تنقاد له الرقاب كل الانقياد. فكانت المصلحة أن يكون القائم بهذا الشأن من عرفوه بالدين، والتؤدة، والتقدم بالسن، والسبق في الإسلام، والقرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم. ألا ترى أنه لما أراد في مرضه الذي مات فيه تقليد الأمر عمر بن الخطاب زعق الناس وقالوا: لقد وليت علينا فظا غليظا. فما كانوا يرضون بأمر المؤمنين عمر ابن الخطاب لشدة وصلابته، وغلظه في الدين، وفضاظته على الأعداء حتى سكنهم أبو بكر بقوله: «لو سألتني ربي لقلت: وليت عليهم خيرهم لهم» وكذلك يجوز أن يكون المفضول إماما والأفضل قائم فيرجع إليه في الأحكام، ويحكم بحكمه في القضايا.

ولما سمعت شيعة الكوفة هذه المقالة منه، وعرفوا أنه لا يتبرأ من الشيخين رفضوه حتى أتى قدره عليه، فسميت رافضة.

وجرت بينه وبين أخيه الباقر محمد بن علي مناظرات لا من هذا الوجه ، بل من حيث كان يتلمذ لواصل بن عطاء ، ويقتبس العلم ممن يجوز الخطأ على جده في قتال الناكثين ، والقاسطين ، والمارقين . ومن حيث يتكلم في القدر على غير ما ذهب إليه أهل البيت . ومن حيث إنه كان يشترط الخروج شرطاً في كون الإمام إماماً ؛ حتى قال له يوماً : على مقتضى مذهبك والدك ليس بإمام ، فإنه لم يخرج قط ، ولا تعرض للخروج .

ولما قتل زيد بن علي وصاب قام بالإمامة بعده يحيى بن زيد ، ومضى إلى خراسان ، واجتمعت عليه جماعة كثيرة . وقد وصل إليه الخبر من الصادق جعفر بن محمد بأنه يقتل كما قتل أبوه ، ويصلب كما صلب أبوه ، فخرى عليه الأمر كما أخبر .

وقد فوض الأمر بعده إلى محمد وإبراهيم الإمامين ، وخرجا بالمدينة ، ومضى إبراهيم إلى البصرة ، واجتمع الناس عليهما ، وقتلا أيضاً . وأخبرهم الصادق بجميع ما تم عليهم ، وعرفهم أن آباءه رضي الله عنهم أخبروه بذلك كله . وأن بني أمية يتطاولون على الناس ، حتى لو طأوتهم الجبال اطأوا عليها . وهم يستشعرون بغض أهل البيت . ولا يجوز أن يخرج واحد من أهل البيت حتى يأذن الله تعالى بزوال ملكهم . وكان يشير إلى أبي العباس ، وإلى أبي جعفر ابني محمد بن علي بن عبد الله بن العباس . وقال : إنا لا نخوض في الأمر حتى يتلاعب به هذا وأولاده ؛ وأشار إلى المنصور .

فزيد بن علي قتل بكناسة الكوفة ، قتله هشام بن عبد الملك . ويحيى بن زيد قتل بجوزجان خراسان ؛ قتله أميرها . ومحمد الإمام قتل بالمدينة ، قتله عيسى بن ماهان . وإبراهيم الإمام قتل بالبصرة ، أمر بقتلهما المنصور .

ولم ينتظم أمر الزيدية بعد ذلك حتى ظهر بخراسان صاحبهم ناصر الأطروش فطلب مكانه ليقتل فاخفى واعتزل الأمر ، وصار إلى بلاد الديلم والجل ولم يتحلوا بدين الإسلام بعد . فدعا الناس دعوة إلى الإسلام على مذهب زيد بن علي ، فدانو بذلك ونشئوا عليه . وبقيت الزيدية في تلك البلاد ظاهرين .

وكان يخرج واحد بعد واحد من الأئمة ويلى أمرهم . وخالفوا بنى أعمامهم من الموسوية في مسائل الأصول . ومالت أكثر الزيدية بعد ذلك عن القول بإمامة المفضول ، وطعنت في الصحابة طعن الإمامية ، وهم أصناف ثلاثة : جارودية ، وسليمانية ، وبترية . والصالحية منهم والبترية على مذهب واحد .

(١) الجارودية :

أصحاب أبي الجارود^(١) زياد بن أبي زياد . زعموا أن النبي صلى الله عليه وسلم نص

(١) « في فرق الشيعة » للنوبختي ص ٤٨ (وفرقة قالت إن الإمامة صارت بعد مضي الحسين في ولد الحسن والحسين . فهي فيهم خاصة دون سائر ولد علي بن أبي طالب ، وهم كلهم فيها شرع سواء من قام منهم ودعا إلى نفسه فهو الإمام المفروض الطاعة بمنزلة علي بن أبي طالب ، واجبة لإمامته من الله عز وجل على أهل بيته وسائر الناس كلهم . فمن تخلف عنه في قيامه ودعائه إلى نفسه من جميع الخلق فهو هالك كافر . ومن ادعى منهم الإمامة وهو قاعد في بيته مرخى عليه ستره فهو كافر مشرك ، وكل من اتبعه على ذلك وكل من قال بإمامته . وهم الذين سمو السرحوية . وأصحاب أبي خالد الواسطي واسمه يزيد ، وأصحاب بن الزبير الرسان ، وزيايد بن المنذر وهو الذي يسمى أبا الجارود ، ولقبه سرحوب محمد بن علي ابن الحسين بن علي ، وذكر أن سرحوبا شيطان أعمى يسكن البحر . وكان أبو الجارود أعمى البصر ، أعمى القلب فالتقوا هؤلاء مع الفرقتين اللتين قالتا إن عليا أفضل الناس بعد النبي صلى الله عليه وسلم وآله ، فصاروا مع زيد بن علي بن الحسين عند خروجه بالكوفة فقالوا بإمامته ، فسموا كلهم في الجملة الزيدية ، إلا أنهم يختلفون فيما بينهم في القرآن والسنن والشرائع والفرائض والأحكام) .

(وذلك أن السرحوية قالت : الحلال حلال آل محمد صلى الله عليه وآله . والحرام حرامهم . والأحكام أحكامهم . وعندهم جميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله كله كامل عند صغيرهم وكبيرهم . والصغير منهم والكبير في العلم سواء ، لا يفضل الكبير الصغير ، من كان منهم في الخرق والمهد إلى أكبرهم سنأ) .

(وقال بعضهم : من ادعى أن من كان منهم في المهد والخرق ليس علمه مثل علم رسول الله صلى الله عليه وآله فهو كافر بالله مشرك . وليس يحتاج أحد منهم أن يتعلم من أحد منهم ولا من غيرهم . العلم ينبت في صدورهم كما ينبت الزرع المطر . فالله عز وجل قد علمهم بلطفه كيف شاء . وإنما قالوا بهذه المقالة كراهة أن يلزموا الإمامة بعضهم دون بعض فينتقض قولهم إن الإمامة صارت فيهم جميعاً فهم فيها شرع سواء . وهم مع ذلك لا يروون عن أحد منهم علماً ينتفعون به إلا مايروون عن أبي جعفر محمد ابن علي ، وأبي عبد الله جعفر بن محمد وأحاديث قليلة عن زيد بن علي وأشياء يسيرة عن عبد الله بن الحسن المحض . ليس مما قالوا وادعوه في أيديهم شيء أكثر من دعوى كاذبة . لأنهم وصفوهم بأنهم يعلمون كل شيء تحتاج إليه الأمة من أمر دينهم وديناهم ومنافعها ومضارها بغير تعليم) .

على عليّ رضي الله عنه بالوصف دون التسمية ، وهو الإمام بعده . والناس قصرُوا حيث لم يتعرفوا الوصف ، ولم يطلبوا الموصوف ، وإنما نصبوا أبا بكر باختيارهم فكفروا بذلك . وقد خالف أبو الجارود في هذه المقالة إمامه زيد بن علي ، فإنه لم يعتقد هذا الاعتقاد .

واختلفت الجارودية في التوقف والسوق .

فساق بعضهم الإمامة من عليّ إلى الحسن ، ثم إلى الحسين ، ثم إلى علي بن الحسين زين العابدين ، ثم إلى ابنه زيد بن علي ، ثم منه إلى الإمام محمد بن عبد الله بن الحسن ابن الحسن بن علي بن أبي طالب ، وقالوا بإمامته .

وكان أبو حنيفة رحمه الله على بيعته ، ومن جملة شيعته حتى رفع الأمر إلى المنصور ، فحبسه حبس الأبد حتى مات في الحبس . وقيل إنه بايع محمد بن عبد الله الإمام في أيام المنصور . ولما قتل محمد بالمدينة بقي الإمام أبو حنيفة على تلك البيعة ، يعتقد موالاة أهل البيت ، فرفع حاله إلى المنصور ، فتم عليه ما تم .

= وفي « الفرق بين الفرق » ص ٢٥ (قال عبد القاهر : اجتمعت الفرق الثلاث الذين ذكرناهم من الزيدية على القول بأن أصحاب الكبائر من الأمة يكونون مخلصين في النار . فهم من هذا الوجه كالخوارج الذين أيأسوا أشرار المذنبين من رحمة الله تعالى - ولا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون -) .

(إنما قيل لهذه الفرق الثلاث وأتباعها زيديه لقولهم بإمامة زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب في وقته ، وإمامة ابنه يحيى بن زيد بعد زيد . وكان زيد بن علي قد بايعه على إمامته خمسة عشر ألف رجل من أهل الكوفة ، وخرج بهم على والي العراق وهو يوسف بن عمر الثقفي عامل هشام بن عبد الملك على العراقيين ، فلما استمر القتال بينه وبين يوسف بن عمر الثقفي قالوا له : إنا ننصرك على أعدائك بعد أن تخبرنا برأيك في أبي بكر وعمر اللذين ظلما جدك علي بن أبي طالب . فقال زيد : إني لا أقول فيهما إلا خيراً ، وما سمعت أبي يقول فيهما إلا خيراً وإنما خرجت على بني أمية الذين قاتلوا جدي الحسين وأغاروا على المدينة يوم الحرة ، ورموا بيت الله بحجر المنجنيق والنار . ففارقوه عند ذلك حتى قال لهم : رفضتموني . ومن يومئذ سموا رافضة) .

(وقتل زيد ثم نبش من قبره وصلب ثم أحرق بعد ذلك . وهرب ابنه يحيى بن زيد إلى خراسان وخرج بناحية الجوزجان على نصر بن سيار وإلى خراسان ، فبعث نصر بن سيار إليه سلم بن أحوز المازني في ثلاثة آلاف رجل لقتلوا يحيى بن زيد ، ومشهد بهجوزجان معروف) .

وكان مقتل زيد بن علي بالكوفة سنة ١٢١ هـ ، وقتل ابنه يحيى بهجوزجان سنة ١٢٦ هـ .

والذين قالوا بإمامة محمد بن عبد الله الإمام ، اختلفوا فمنهم من قال إنه لم يقتل وهو بعد حي ؛ وسيخرج فيملاً الأرض عدلاً ، ومنهم من أقر بموته ، وساق الإمامة إلى محمد ابن القاسم بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي صاحب الطالقان ، وقد أسر في أيام المعتصم وحمل إليه فحبسه في داره حتى مات ، ومنهم من قال بإمامة يحيى بن عمر صاحب الكوفة ؛ فخرج ودعا الناس واجتمع عليه خلق كثير ، وقتل في أيام المستعين ، وحمل رأسه إلى محمد بن عبد الله بن طاهر ، حتى قال فيه بعض العلوية :

قَتَلْتَ أَعَزَّ مَنْ رَكَبَ الْمَطَايَا وَجِئْتُكَ أَسْتَلِيْنُكَ فِي الْكَلَامِ
وَعَزَّ عَلَى أَنْ أُلْقَاكَ إِلَّا وَفِيَا بَيْنَنَا حَدُّ الْحُسَامِ

وهو يحيى بن عمر بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي .

وأما أبو الجارود^(١) فكان يسمى سرحوب ، سماه بذلك أبو جعفر محمد بن علي الباقر ، وسرحوب : شيطان أعشى يسكن البحر ، قاله الباقر تفسيراً .

ومن أصحاب أبي الجارود : فضيل الرسان ، وأبو خالد الواسطي . وهم مختلفون في الأحكام والسير ، فبعضهم يزعم أن علم ولد الحسن والحسين رضي الله عنهما كعلم النبي صلى الله عليه وسلم ، فيحصل لهم العلم قبل التعلم فطرة وضرورة . وبعضهم يزعم أن العلم مشترك فيهم وفي غيرهم ، وجائز أن يؤخذ عنهم ، وعن غيرهم من العامة .

(ب) الشكمانية :

أصحاب سليمان بن جرير ، وكان يقول إن الإمامة شوري فيما بين الخلق ، ويصح أن تنعقد بعقد رجلين من خيار المسلمين ، وإنها تصح في المفضول ، مع وجود الأفضل . وأثبت إمامة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما حقاً باختيار الأمة حقاً اجتهدا . وربما كان يقول : إن الأمة أخطأت في البيعة لهما مع وجود علي رضي الله عنه خطأ لا يبلغ درجة

الفسق ، وذلك الخلفاء خطأ اجتهادي ، غير أنه طعن في عثمان رضي الله عنه للأحداث التي أحدثها ، وأكفره بذلك ، وأكفر عائشة والزبير وطلحة رضي الله عنهم بإقدامهم على قتال على رضي الله عنه ، ثم إنه طعن في الرافضة ، فقال : إن أئمة الرافضة قد وضعوا مقاتلين لشيعتهم ، لا يظهر أحد قط عليهم .

إحداها : القول بالبداة ؛ فإذا أظهروا قولاً : أنه سيكون لهم قوة وشوكة وظهور ، ثم لا يكون الأمر على ما أظهروه ، قالوا : بدا الله تعالى في ذلك .

والثانية : التقية ، فكل ما أرادوا تكلموا به ، فإذا قيل لهم في ذلك إنه ليس بحق وظهر لهم البطلان قالوا : إنما قلناه تقية ، وفعلناه تقية .

وتابعه على القول بجواز إمامة المفضول مع قيام الأفضل قوم من المعتزلة منهم : جعفر ابن مبشر ، وجعفر بن حرب ، وكثير النوى وهو من أصحاب الحديث . قولوا : الإمامة من مصالح الدين ، ليس يحتاج إليها لمعرفة الله تعالى وتوحيده ، فإن ذلك حاصل بالعقل ، لكنها يحتاج إليها لإقامة الحدود ، والقضاء بين المتحكماين ، وولاية اليتامى والأيتام ، وحفظ البيضة ، وإعلاء الكلمة ، ونصب القتال مع أعداء الدين ، وحتى يكون للمسلمين جماعة ، ولا يكون الأمر فوضى بين العامة ، فلا يشترط فيها أن يكون الإمام أفضل الأمة علماً ، وأقدمهم عهداً ، وأسدهم رأياً وحكمة ؛ إذ الحاجة تنسب بقيام المفضول مع وجود الفاضل والأفضل .

ومالت جماعة من أهل السنة إلى ذلك حتى جوزوا أن يكون الإمام غير مجتهد ، ولا خبير بمواقع الاجتهاد ، ولكن يجب أن يكون معه من يكون من أهل الاجتهاد فيراجع في الأحكام ، ويستفتي منه في الحلال والحرام ، ويجب أن يكون في الجملة ذا رأى متين ، وبصر في الحوادث نافذ .

(ج) الصالحية والبترية :

الصالحية أصحاب الحسن^(١) بن صالح بن حى ، والبترية . أصحاب كثير^(٢) النوى الأبر وهما متفقان فى المذهب ، وقولهم فى الإمامة كقول السليمانية ، إلا أنهم توقفوا فى أمر عثمان : أهو مؤمن أم كافر ؟ قالوا : إذا سمعنا الأخبار الواردة فى حقه ، وكونه من العشرة المبشرين بالجنة ، قلنا يجب أن نحكم بصحة إسلامه وإيمانه وكونه من أهل الجنة ، وإذا رأينا الأحداث التى أحدثها من استهتاره بتربية بنى أمية وبنى مروان ، واستبداده بأمور لم توافق سيرة الصحابة ، قلنا يجب أن نحكم بكفره ، فتحيرنا فى أمره وتوقفنا فى حاله ، ووكلناه إلى أحكم الحاكمين .

وأما على فهو أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأولاهم بالإمامة ، لكنه سلم الأمر لهم راضياً ، وفوض الأمر إليهم طائماً وترك حقه راغباً ، فنحن راضون بما رضى ، مسلمون لما سلم ؛ لا يحل لنا غير ذلك . ولو لم يرض على بذلك لكان أبو بكر هالكا .

وهم الذين جوزوا إمامة المفضول وتأخير الفاضل والأفضل إذا كان الفاضل راضياً بذلك .

وقالوا : من شهر سيفه من أولاد الحسن والحسين رضى الله عنهما ، وكان عالماً ، زاهداً شجاعاً ، فهو الإمام . وشرط بعضهم صباحة الوجه ، ولهم خبط عظيم فى إمامين وجدت فيهما هذه الشرائط ، وشهرا سيفيهما ، ينظر إلى الأفضل والأزهد ، وإن تساويا ينظر إلى الأمتن رأياً والأحزم أمراً ، وإن تساويا تقابلا فينقلب الأمر عليهم كلا ويعود الطلب جذها ، والإمام مأموماً ، والأمير مأموراً . ولو كانا فى قطرين : انفرد كل واحد

(١) هو كوفى ، أحد الأعلام ، أخرج له مسلم والبخارى فى الأدب ، توفى سنة ١٦٩ والجمهور على توثيقه ، وإليه تنسب الصالحية من الزيدية وهى أقرب فرق الشيعة إلى السنة .

(٢) توفى فى حدود سنة ١٦٩ .

منهما بقطره ويكون واجب الطاعة في قومه ، ولو أفتى أحدهما بخلاف ما يفتي الآخر كان كل واحد منهما مصيبا ، وإن أفتى باستحلال دم الإمام الآخر .

وأكثرهم في زماننا مقلدون لا يرجعون إلى رأى واجتهاد ، أما في الأصول فيرون رأى المعتزلة حذو القذة بالقذة^(١) ، ويعظمون أئمة الاعتزال أكثر من تعظيمهم أئمة أهل البيت ، وأما في الفروع فهم على مذهب أبى حنيفة إلا في مسائل قليلة يوافقون فيها الشافعى رحمه الله والشيعة .

رجال الزيدية :

أبو الجارود زياد بن المنذر العبدى ، لعنه جعفر بن محمد الصادق رضى الله عنه ،
والحسن بن صالح بن حى ، ومقاتل بن سليمان ، والداعى ناصر الحق الحسن بن على بن
الحسن بن زيد بن عمر بن الحسين بن على ، والداعى الآخر صاحب طبرستان : الحسين
ابن زيد بن محمد بن إسماعيل بن الحسن بن زيد بن الحسن بن على ، ومحمد بن نصر .

٣ — الإمامية

هم القائلون بإمامة على رضى الله عنه بعد النبى عليه السلام ؛ نصا ظاهرا ، وتعيينا
صادقا ، من غير تعريض بالوصف بل إشارة إليه بالعين ، قالوا : وما كان في الدين
والإسلام أمر أهم من تعيين الإمام ، حتى تكون مفارقتة الدنيا على فراغ قلب من أمر
الأمة ، فإنه إنما بعث لرفع الخلاف وتقرير الوفاق ، فلا يجوز أن يفارق الأمة ويتركهم
هملا يرى كل واحد منهم رأيا ، ويسلك كل واحد منهم طريقا لا يوافقه في ذلك غيره ،
بل يجب أن يعين شخصا هو المرجوع إليه ، وينص على واحد هو الموثوق به والمعول
عليه ، وقد عين عليا رضى الله عنه في مواضع تعريضا ، وفي مواضع تصريحاً .

(١) القذة : ربيعة السهم .

أما تعريضاته فمثل أن بعث أبا بكر ليقرأ سورة براءة على الناس في المشهد ، وبعث بعده عليا ليكون هو القارئ عليهم ، والمبلغ عنه إليهم ، وقال : نزل عليّ جبريل عليه السلام فقال : يُبَلِّغُهُ رَجُلٌ مِنْكَ ، أَوْ قَالَ مِنْ قَوْمِكَ ، وهو يدل على تقديمه عليا عليه . ومثل أن كان يؤمر على أبي بكر وعمر وغيرها من الصحابة في البعوث ، وقد أمر عليهما عمرو بن العاص في بعث ، وأسامة بن زيد في بعث ، وما أمر على عليّ أحدا قط .

وأما تصريحاته فمثل ما جرى في نأنة الإسلام^(١) حين قال : مَنْ الَّذِي يُبَايِعُنِي عَلَى مَالِهِ ؟ فَبَايَعَتْهُ جَمَاعَةٌ ، ثُمَّ قَالَ : مَنْ الَّذِي يُبَايِعُنِي عَلَى رُوحِهِ وَهُوَ وَصِيٌّ وَوَلِيُّ هَذَا الْأَمْرِ مِنْ بَعْدِي ؟ فَلَمْ يُبَايِعْهُ أَحَدٌ حَتَّى مَدَّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَدَهُ إِلَيْهِ فَبَايَعَهُ عَلَى رُوحِهِ وَوَفَّى بِذَلِكَ ؛ حتى كانت قريش تعير أبا طالب أنه أمر عليك ابنك . ومثل ما جرى في كمال الإسلام وانتظام الحال حين نزل قوله تعالى (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ^(٢)) فلما وصل غدير خمّ أمر بالدوحات فقمّمن^(٣) ، ونادوا : الصلاة جامعة ، ثم قال عليه السلام وهو على الرحال : « مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ ، وَانصُرْ مَنْ نَصَرَهُ ، وَاخْذُلْ مَنْ خَذَلَهُ ، وَأَدِرِ الْحَقَّ مَعَهُ حَيْثُ دَارَ ، أَلَا هَلْ بَلَغْتُ ؟ ثَلَاثًا » فادعت الإمامية أن هذا نص صريح .

فإننا ننظر من كان النبي صلى الله عليه وسلم مولى له ؟ وبأى معنى ؟ فنطرد ذلك في حق على رضي الله عنه ، وقد فهمت الصحابة من التولية ما فهمناه ، حتى قال عمر حين استقبال عليا : طوبى لك يا علي ! أصبحت مولى كل مؤمن ومؤمنة .

قالوا : وقول النبي عليه السلام : « أَقْضَاكُمْ عَلِيٌّ » نص في الإمامة ، فإن الإمامة لا معنى لها إلا أن يكون أقضى القضاة في كل حادثة ، والحاكم على المتخاصمين في كل واقعة ؛ وهو معنى قول الله سبحانه وتعالى : (أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى

(١) نأنة الإسلام : بدء الإسلام حين كان ضعيفا .

(٢) المائدة : آية ٦٧ .

(٣) قمن : أزلن .

الأمرُ مِنْكُمْ»^(١) قالوا : فأولوا الأمر ، من إليه القضاء والحكم ، حتى وفي مسألة الخلافة لما تخاضت المهاجرون والأنصار ، كان القاضي في ذلك هو أمير المؤمنين على دون غيره ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم كما حكم لكل واحد من الصحابة بأخص وصف له فقال : « أفرضكم زيد ، وأقرؤكم أبي ، وأعرفكم بالحلل والحرام معاذ » ، كذلك حكم لعلي بأخص وصف له ، وهو قوله « أقضاكم علي » والقضاء يستدعي كل علم ، وليس كل علم يستدعي القضاء .

ثم إن الإمامية تخطت عن هذه الدرجة إلى الواقعية في كبار الصحابة طعنا وتكفيرا وأقله ظلما وعدوانا ، وقد شهدت نصوص القرآن على عدالتهم والرضا عن جملتهم ، قال الله تعالى : (لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ)^(٢) وكانوا إذ ذاك ألفاً وأربعمائة ، وقال الله ثناء على المهاجرين والأنصار ، والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم : (وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ)^(٣) وقال : (لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ)^(٤) وقال تعالى : (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَتَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ)^(٥) وفي ذلك دلائل على عظمة قدرهم عند الله تعالى ، وكرامتهم ودرجتهم عند الرسول صلى الله عليه وسلم ، فليت شعري : كيف يستجيز ذو دين الطعن فيهم ، ونسبة الكفر إليهم ! وقد قال النبي عليه السلام : « عَشْرَةٌ مِنْ أَصْحَابِ فِي الْجَنَّةِ : أَبُو بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ، وَعُثْمَانُ ، وَعَلِيٌّ ، وَطَلْحَةُ ، وَالزُّبَيْرُ ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ » إلى غير ذلك من الأخبار الواردة في حق كل واحد

(١) النساء : آية ٥٩ .

(٢) الفتح آية ١٨ .

(٣، ٤) التوبة آية ١٠٠ ، ١١٧ .

(٥) النور آية ٥٥ .

منهم على الأفراد ، وإن نقلت ههنا من بعضهم ، فليقدر النقل ، فإن أ كاذب الروافض كثيرة ، وأحداث المحدثين كثيرة .

ثم إن الإمامية لم يثبتوا في تعيين الأئمة بعد : الحسن ، والحسين ، وعلى بن الحسين رضي الله عنهم على رأى واحد ، بل اختلافاتهم أكثر من اختلافات الفرق كلها ، حتى قال بعضهم إن نيفا وسبعين فرقة من الفرق المذكورة في الخبر هو في الشيعة خاصة ، ومن عداهم فهم خارجون عن الأمة . وهم متفقون في الإمامة وسوقها إلى جعفر بن محمد الصادق رضي الله عنه ، ومختلفون في المنصوص عليه بعده من أولاده ، إذ كانت له خمسة أولاد ، وقيل ستة : محمد ، وإسحاق ، وعبد الله ، وموسى ، وإسماعيل ، وعلى . ومن ادعى منهم النص والتعيين : محمد ، وعبد الله ، وموسى ، وإسماعيل . ثم منهم من مات ولم يعقب ، ومنهم من مات وأعقب ، ومنهم من قال بالتوقف ، والانتظار ، والرجعة ، ومنهم من قال بالسوق والتعديّة كما سيأتى ذكر اختلافاتهم عند ذكر طائفة طائفة .

وكانوا في الأول على مذهب أئمتهم في الأصول ، ثم لما اختلفت الروايات عن أئمتهم ، وتماذى الزمان : اختارت كل فرقة منهم طريقة ، فصارت الإمامية بعضها معتزلة : إما وعيدية ، وإماتفضيلية ، وبعضها إخبارية : إما مشبهة وإما سلفية ، ومن ضل الطريق وتاه لم يبال الله به في أى واد هلك .

(أ) الباقرية ، والجعفرية الواقفة :

أتباع : محمد^(١) بن الباقر بن على زين العابدين ، وابنه جعفر^(٢) الصادق ، قالوا بإمامتهما وإمامة والدهما زين العابدين ، إلا أن منهم من توقف على واحد منهما ، وما ساق الإمامة إلى أولادها ، ومنهم من ساق . وإنما ميزنا هذه الفرقة دون الأصناف المتشعبة التي نذكرها ، لأن من الشيعة من توقف على الباقر وقال برجعته ، كما توقف

(١) توفي الباقر سنة ١١٤ هـ .

(٢) توفي جعفر الصادق سنة ١٤٨ هـ .

القائلون بإمامة أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق ، وهو ذو علم غزير في الدين ، وأدب كامل في الحكمة ، وزهد بالغ في الدنيا ، وورع تام عن الشهوات .

وقد أقام بالمدينة مدة يفيد الشيعة المنتمين إليه ، ويفيض على الموالين له أسرار العلوم ثم دخل العراق وأقام بها مدة . ما تعرض للإمامة قط ، ولا نازع أحداً في الخلافة قط . ومن غرق في بحر المعرفة لم يطمع في شطّ ، ومن تعلّى إلى ذروة الحقيقة لم يخف من حط . وقيل : من أنس بالله توحش عن الناس ، ومن استأنس بغير الله نهبه الوسواس .

وهو من جانب الأب ينتسب إلى شجرة النبوة ، ومن جانب الأم ينتسب إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه . وقد تبرأ عما كان ينسب إليه بعض الفلاة وبرئ منهم ، ولعنهم وبرئ من خصائص مذاهب الرافضة وحقاقتهم من القول بالغيبية والرجعة ، والبداء ، والتناسخ ، والحلول والتشبيه . لكن الشيعة بعده افترقوا وانتحل كل واحد منهم مذهباً ، وأراد أن يروجه على أصحابه فنسبه إليه وربطه به ، والسيد برئ من ذلك ومن الاعتزال ؛ والقدر أيضاً .

هذا قوله في الإرادة « إن الله تعالى أراد بنا شيئاً وأراد منا شيئاً . فما أرادنا بنا طواه عنا ، وما أرادنا منا أظهره لنا . فما بالنا نشغل بما أرادنا بنا عما أرادنا منا ؟ » .

وهذا قوله في القدر : هو أمر بين أمرين : لا جبر ولا تفويض .

وكان يقول في الدعاء : اللهم لك الحمد إن أطعك ، ولك الحجة إن عصيتك . لا صنع لي ولا لغيري في إحسان ولا حجة لي ولا لغيري في إساءة .

فذكر الأصناف الذين اختلفوا فيه ونعدهم ، لا على أنهم من تفاصيل أشياعه ، بل على أنهم منتسبون إلى أصل شجرته ، وفروع أولاده ؛ ليعلم ذلك .

(ب) الناووسية :

أتباع رجل يقال له : ناووس ، وقيل نسبوا إلى قرية ناوسا . قالت إن الصادق حي بعد ، ولن يموت حتى يظهر فيظهر أمره . وهو القائم المهدي . ورووا عنه

أنه قال : لو رأيتم رأسي يدهده^(١) عليكم من الجبل فلا تصدقوا ، فإنى صاحبكم صاحب السيف .

وحكى أبو حامد الزوزنى أن الناووسية زعمت أن علياً باق وستنشق الأرض عنه يوم القيامة فيملاً الأرض عدلاً .

(ج) الأَفْطَحِيَّة :

قالوا : بانتقال الإمامة من الصادق إلى ابنه عبد الله الأفطح ، وهو أخو إسماعيل من أبيه وأمه ، وأمهما فاطمة بنت الحسين بن الحسن بن علي ، وكان أسنّ أولاد للصادق . زعموا أنه قال : الإمامة فى أكبر أولاد الإمام . وقال : الإمام من يجلس مجلسى . وهو الذى جلس مجلسه ، والإمام لا يفسله ولا يصلى عليه ولا يأخذ خاتمه ولا يواريه إلا الإمام . وهو الذى تولى ذلك كله . ودفع الصادق وديعة إلى بعض أصحابه وأمره أن يدفعها إلى من يطلبها منه وأن يتخذها إماماً . وما طلبها منه أحد إلا عبد الله ومع ذلك ما عاش بعد أبيه إلا سبعين يوماً ومات ولم يعقب ولداً ذكراً .

(د) الشُّمَيْطِيَّة .

أتباع يحيى بن أبى شميطة . قالوا إن جعفرأ قال : إن صاحبكم اسمه اسم نبيكم ، وقد قال له والده رضوان الله عليهما : إن ولد لك ولد فسميته باسمى فهو الإمام ، فالإمام بعده ابنه محمد .

(هـ) الإسماعيلية الواقعة .

قالوا إن الإمام بعد جعفر إسماعيل نصا عليه باتفاق من أولاده ، إلا أنهم اختلفوا فى موته فى حال حياة أبيه . فمنهم من قال لم يمت ، إلا أنه أظهر موته تقية من خلفاء بنى العباس ، وأنه عقد محضراً وأشهد عليه عامل المنصور بالمدينة .

ومنهم من قال موته صحيح ، والنص لا يرجع قهقري ، والفائدة في النص بقاء الإمامة في أولاد المنصوص عليه دون غيرهم . فالإمام بعد إسماعيل : محمد بن إسماعيل ؛ وهؤلاء يقال لهم المباركية . ثم منهم من وقف على محمد بن إسماعيل وقال برجعته بعد غيبته .

ومنهم من ساق الإمامة في المستورين منهم ، ثم في الظاهرين القائمين من بعدهم ، وهم الباطنية . وسنذكر مذاهبهم على الانفراد . وإنما مذهب هذه الفرقة الوقف على إسماعيل بن جعفر ، أو محمد بن إسماعيل . والإسماعيلية المشهورة في الفرق منهم هم الباطنية التعليمية الذين لهم مقالة مفردة .

(و) الموسوية ، والمُفضِّلِيَّة :

فرقة واحدة قالت بإمامة موسى^(١) بن جعفر نصا عليه بالاسم ، حيث قال الصادق رضي الله عنه : سابعكم قائمكم ، وقيل صاحبكم قائمكم ، ألا وهو سمي صاحب التوراة . ولما رأت الشيعة أن أولاد الصادق على تفرق ، فمن ميت في حال حياة أبيه ولم يعقب ، ومن مختلف في موته ، ومن قائم بعد موته مدة يسيرة ، ومن ميت غير معقب ، وكان موسى هو الذي تولى الأمر وقام به بعد موت أبيه ، رجعوا إليه واجتمعوا عليه مثل المفضل بن عمر ، وزرارة بن أعين ، وعمار الساباطي .

وروت الموسوية عن الصادق رضي الله عنه أنه قال لبعض أصحابه : عدّ الأيام فعدّها من الأحد حتى بلغ السبت ، فقال له : كم عددت ؟ فقال : سبعة ، فقال : جعفر سبت السبت ، وشمس الدهور ، ونور الشهور . من لا يلهو ولا يلعب ، وهو سابعكم قائمكم هذا ، وأشار إلى ولده موسى الكاظم . وقال فيه أيضاً : إنه شبيه بعيسى عليه السلام . ثم إن موسى لما خرج وأظهر الإمامة حمله هارون الرشيد من المدينة فحبسه عند

(١) هو موسى الكاظم المتوفى سنة ١٧٣ هـ .

عيسى بن جعفر ، ثم أشخصه إلى بغداد فحبسه عند السندی بن شاهك . وقيل إن يحيى ابن خالد بن برمك سمه في رطب فقتله وهو في الحبس ، ثم أخرج ودفن في مقابر قریش ببغداد . واختلفت الشيعة بعده .

فمنهم من توقف في موته وقال : لا ندرى أمات أم لم يمت ! ويقال لهم المطورة ؛ سماهم بذلك على بن إسماعيل ، فقال : ما أنتم إلا كلاب ممطورة . ومنهم من قطع بموته ويقال لهم القطعية . ومنهم من توقف عليه ، وقال إنه لم يمت ، وسيخرج بعد الغيبة ، ويقال لهم الواقفة .

(ز) الاثنا عشرية :

إن الذين قطعوا بموت موسى الكاظم بن جعفر الصادق وسموا قطعية ، ساقوا الإمامة بعده في أولاده ، فقالوا : الإمام بعد موسى الكاظم : ولده على الرضا ، ومشهده بطوس . ثم بعده : محمد التقي الجواد أيضاً ، وهو في مقابر قریش ببغداد . ثم بعده : على بن محمد النقي ؛ ومشهده بقم . وبعده : الحسن العسكري الزكي . وبعده : ابنه محمد القائم المنتظر الذي هو بسرّ من رأى ، وهو الثاني عشر . هذا هو طريق الاثنا عشرية في زماننا .

إلا أن الاختلافات التي وقعت في حال كل واحد من هؤلاء الاثنا عشر ، والمنازعات التي جرت بينهم وبين إخوانهم وبنى أعمامهم وجب ذكرها لئلا يشذ عنا مذهب لم نذكره ومقالة لم نوردتها .

فاعلم أن من الشيعة من قال بإمامة : أحمد بن موسى بن جعفر دون أخيه على الرضا . ومن قال بعلي : شك أولاً في محمد بن علي ، إذ مات أبوه وهو صغير غير مستحق للإمامة ، ولا علم عنده بمناهجها ، وثبت قوم على إمامته واختلفوا بعد موته أيضاً ، فقال قوم بإمامة

موسى بن محمد . وقال قوم آخرون بإمامة علي بن محمد ، ويقولون هو العسكري . واختلفوا بعد موته أيضاً . فقال قوم بإمامة جعفر بن علي ، وقال قوم بإمامة محمد بن علي . وقال قوم بإمامة الحسن بن علي . وكان لهم رئيس يقال له علي بن فلان الطاحن ، وكان من أهل الكلام ، قوى أسباب جعفر بن علي ، وأمال الناس إليه ؛ وأعانه فارس بن حاتم بن ماهويه ، وذلك أن عليا قد مات ، وخلف الحسن العسكري . قالوا : امتحننا الحسن فلم نجد عنده علماً ، ولقبوا من قال بإمامة الحسن الحمارية ، وقووا أمر جعفر بعد موت الحسن ، واحتجوا بأن الحسن مات بلا خلف فبطلت إمامته ، ولأنه لم يعقب ، والإمام لا يموت إلا ويكون له خلف وعقب . وحاز جعفر ميراث الحسن بعد دعاوى ادعائها عليه أنه فعل ذلك من حبل في جواريه وغيرهم . وانكشف أمره عند السلطان والرعية وخواص الناس وعوامهم ، وتشتتت كلمة من قال بإمامة الحسن وتفرقوا أصنافاً كثيرة . فثبتت هذه الفرقة على إمامة جعفر ، ورجع إليهم كثير ممن قال بإمامة الحسن ، منهم : الحسن بن علي بن فضال ؛ وهو من أجل أصحابهم وفقهائهم ؛ كثير الفقه والحديث . ثم قالوا بعد جعفر بعلي ابن جعفر وفاطمة بنت علي أخت جعفر . وقال قوم بإمامة علي بن جعفر دون فاطمة السيدة . ثم اختلفوا بعد موت علي وفاطمة اختلافاً كثيراً . وغلا بعضهم في الإمامة غلوا كأبي الخطاب الأسدي .

وأما الذين قالوا بإمامة الحسن فافترقوا بعد موته إحدى عشرة فرقة ، وليست لهم ألقاب مشهورة ، ولكننا نذكر أقاويلهم .

الفرقة الأولى : قالت إن الحسن لم يمت ، وهو القائم ، ولا يجوز أن يموت ولا ولد له ظاهراً ، لأن الأرض لا تخلو من إمام ، وقد ثبت عندنا أن القائم له غيبتان ، وهذه إحدى الغيبتين ، وسيظهر ويعرف ثم يغيب غيبة أخرى .

الثانية : قالت إن الحسن مات ولكنه يحيا وهو القائم ، لأن رأينا أن معنى القائم هو القيام بعد الموت . فنقطع بموت الحسن ولا نشك فيه ، ولا ولده ، فيجب أن يحيا بعد الموت .

الثالثة : قالت إن الحسن قد مات ، وأوصى إلى جعفر أخيه ، ورجعت الإمامة إلى جعفر .

الرابعة : قالت إن الحسن قد مات ، والإمام جعفر . وإنا كنا مخطئين في الائتام به ؛ إذ لم يكن إماما . فلما مات ولا عقب له تبيننا أن جعفر كان محققا في دعواه ، والحسن مبطلا .

الخامسة : قالت إن الحسن قد مات ، وكنا مخطئين في القول به . وإن الإمام كان محمد بن علي أخا الحسن وجعفر ؛ ولما ظهر لنا فسق جعفر وإعلانه به ؛ وعلمنا أن الحسن كان على مثل حاله إلا أنه كان يتستر ، عرفنا أنهما لم يكونا إمامين ، فرجعنا إلى محمد ، ووجدنا له عقبا ، وعرفنا أنه كان هو الإمام دون أخويه .

السادسة : قالت إن الحسن كان له ابن ، وليس الأمر على ما ذكرنا أنه مات ولم يعقب ، بل ولد له ولد قبل وفاة أبيه بسنتين فاستتر خوفا من جعفر وغيره من الأعداء ، واسمه محمد وهو الإمام ، القائم ، الحجة ، المنتظر .

السابعة : قالت إن له ابنا ، ولكنه ولد بعد موته بثمانية أشهر . وقول من ادعى أنه مات وله ابن باطل ، لأن ذلك لو كان لم يخف ، ولا يجوز مكابرة العيان .

الثامنة : قالت صحت وفاة الحسن ، وصح أن لا ولد له ، وبطل ما ادعى من الحيل في سرية له ، فثبت أن الإمام بعد الحسن غير موجود ، وهو جائز في المعقولات أن يرفع الله الحجة عن أهل الأرض لمعاصيهم ، وهي فترة وزمان لا إمام فيه ، والأرض اليوم بلا حجة كما كانت الفترة قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم .

التاسعة : قالت إن الحسن قد مات ، وصح موته . وقد اختلف الناس هذه الاختلافات ولا ندري كيف هو ؟ ولا نشك أنه قد ولد له ابن . ولا ندري قبل موته أو بعد موته ؟ إلا أنا نعلم يقينا أن الأرض لا تخلو من حجة ، وهو الخلف الفائب ، فنحن نتولاه ونتمسك به باسمه حتى يظهر بصورته .

العاشرة : قالت نعلم أن الحسن قد مات ، ولا بد للناس من إمام ؛ فلا تخلو الأرض من حجة ، ولا ندري : من ولده ؟ أم من ولد غيره ؟

الحادية عشرة : فرقة توقفت في هذا التخاطب وقالت : لا ندري على القطع حقيقة الحال ، لكننا نقطع في الرضا ونقول بإمامته . وفي كل موضع اختلفت الشيعة فيه ، فنحن من الواقفة في ذلك إلى أن يظهر الله الحجة ، ويظهر بصورته ، فلا يشك في إمامته من أبصره ، ولا يحتاج إلى معجزة وكرامة وبينه ، بل معجزته اتباع الناس بأسرهم إياه من غير منازعة ولا مدافعة .

فهذه جملة الفرق الإحدى عشرة قطعوا على كل واحد واحد ؛ ثم قطعوا على الكل بأسرهم .

ومن المعجب أنهم قالوا : الغيبة قد امتدت مائتين ونيفا وخسين سنة ، وصاحبنا قال إن خرج القائم وقد طعن في الأربعين فليس بصاحبكم ، ولسنا ندري كيف تنقضي مائتان ونيف وخسون سنة في أربعين سنة ؟ وإذا سئل القوم عن مدة الغيبة كيف تتصور ؟ قالوا : أليس الخضر وإلياس عليهما السلام يعيشان في الدنيا من آلاف سنين ، لا يحتاجان إلى طعام وشراب ؟ فلم لا يجوز ذلك في واحد من آل البيت ؟ قيل لهم : ومع اختلافكم هذا كيف يصح لكم دعوى الغيبة ؟ ثم الخضر عليه السلام ليس مكلفاً بضمان جماعة ، والإمام عندكم ضامن ، مكلف بالهداية والعدل . والجماعة مكلفون بالافتداء به والاستئنان بسنته ، ومن لا يرى كيف يقتدى به ؟

فلهذا صارت الإمامية متمسكين بالعدلية في الأصول ، وبالمشبه في الصفات ، متحيرين تأهين .

وبين الإخبارية منهم والكلامية سيف وتكفير . وكذلك بين التفضيلية والوعيدية قتال وتضليل ، أعاذنا الله من الحيرة .

ومن المعجب أن القائلين بإمامة المنتظر مع هذا الاختلاف العظيم الذي بينت

لا يستحيون فيدعون فيه أحكام إلهية ، ويتأولون قوله تعالى عليه (وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسِرَی
اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسُتُرْدُونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ) .^(١)

قالوا : هو الإمام المنتظر الذي يرد إليه علم الساعة . ويدعون فيه أنه لا يغيب
عنا ، وسيخبرنا بأحوالنا ، حين يحاسب الخلق . إلى تحكمات باردة ، وكلمات عن
العقول شاردة .

لَقَدْ طُفْتُ فِي تِلْكَ الْمَعَاهِدِ كُلِّهَا وَسَيَّرْتُ طَرَفِي بَيْنَ تِلْكَ الْعَالِمِ
فَلَمْ أَرَ إِلَّا وَاضِعًا كَفَّ حَائِرٍ عَلَى ذِقْنِي ، أَوْ قَارِعًا سِنٍّ نَادِمٍ .

أسمى الأئمة الاثني عشر عند الإمامية :

المرتضى ، والمجتبى ، والشهيد ، والسجاد ، والباقر ، والصادق ، والكاظم ،
والرضي ، والتقي ، والنقي ، والزكي ، والحجة القائم المنتظر .

٤ — الغالية

هؤلاء هم الذين غلوا في حق أئمتهم حتى أخرجوهم من حدود الخلقية ، وحكموا فيهم
بأحكام الإلهية . فربما شبهوا واحداً من الأئمة بالإله ، وربما شبهوا الإله بالخلق . وهم على
طرفي الغلو والتقصير . وإنما نشأت شبهاتهم من مذاهب الحلولية ، ومذاهب التناسخية ،
ومذاهب اليهود والنصارى ، إذ اليهود شبهت الخالق بالخلق ، والنصارى شبهت الخلق
بالخالق . فسرت هذه الشبهات في أذهان الشيعة الغلاة ، حتى حكمت بأحكام الإلهية
في حق بعض الأئمة . وكان التشبيه بالأصل والوضع في الشيعة ، وإنما عادت إلى بعض
أهل السنة بعد ذلك وتمكن الاعتزال فيهم لما رأوا أن ذلك أقرب إلى المعقول ، وأبعد
من التشبيه والحلول .

وبدع الغلاة محصورة في أربع : التشبيه ، والبداء ، والرجعة ، والتناسخ . ولهم

ألقاب ، وبكل بلد لقب ، فيقال لهم بأصبهان : الخرمية ، والكوزية ، وبالري : المزدكية والسبازية ، وبأذربيجان الدقولية . وبموضع الحمرة ، وبما وراء النهر : المبيضة .

وهم أحد عشر صنفا .

(ا) السبائية :

أصحاب عبد الله بن سبأ الذي قال لعلي كرم الله وجهه : أنت ، أنت ، يعني أنت الإله ، فنفاه إلى المدائن . زعموا أنه كان يهوديا فأسلم ، وكان في اليهودية يقول في يوشع ابن نون وصي موسى عليهما السلام مثل ما قال في علي رضي الله عنه . وهو أول من أظهر القول بالنص بإمامة علي رضي الله عنه ومنه انشعبت أصناف الفلاة .

زعم أن عليا حي لم يمت ، ففيه الجزء الإلهي ، ولا يجوز أن يستولى إليه . وهو الذي يجيء في السحاب ، والرعد صوته ، والبرق تبسمه . وأنه سينزل إلى الأرض بعد ذلك فيملا الأرض عدلا كما ملئت جورا .

وإنما أظهر ابن سبأ هذه المقالة بعد انتقال علي رضي الله عنه واجتمعت عليه جماعة ، وهم أول فرقة قالت بالتوقف ، والغيبة ، والرجعة ، وقالت بتناسخ الجزء الإلهي في الأئمة بعد علي رضي الله عنه . قال : وهذا المعنى مما كان يعرفه الصحابة وإن كانوا على خلاف مراده . هذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يقول فيه حين فقأ عين واحد بالحد في الحرم ورفعت القصة إليه : ماذا أقول في يد الله فقأت عينا في حرم الله ؟ فأطلق عمر اسم الإلهية عليه لما عرف منه ذلك .

(ب) الكاملية :

أصحاب أبي كامل . أ كفر جميع الصحابة بتركها بيعة علي رضي الله عنه . وطعن في علي أيضا بتركه طلب حقه ، ولم يعذره في القمود . قال : وكان عليه أن يخرج ويظهر الحق . على أنه غلا في حقه وكان يقول : الإمامة نور يتناسخ من شخص إلى شخص ،

وذلك النور في شخص يكون نبوة ، وفي شخص يكون إمامة . وربما تتناسخ الإمامة فتصير نبوة . وقال بتناسخ الأرواح وقت الموت .

والغلاة على أصنافها كلهم متفقون على التناسخ والحلول . ولقد كان التناسخ مقالة لفرقة في كل ملة تلقوها من المجوس المزدكية ، والهند البرهمية ، ومن الفلاسفة ، والصابئة ومذهبهم أن الله تعالى قائم بكل مكان ، ناطق بكل لسان ، ظاهر في كل شخص من أشخاص البشر ، وذلك بمعنى الحلول .

وقد يكون الحلول بجزء ، وقد يكون بكل . أما الحلول بجزء ، فهو كإشراق الشمس في كوة ، أو كإشراقها على البلور .

أما الحلول بكل فهو كظهور ملك بشخص ، أو شيطان بحيوان .

ومراتب التناسخ أربع : النسخ ، والمسح ، والفسخ ، والرسخ . وسيأتى شرح ذلك عند ذكر فرقهم من المجوس على التفصيل . وأعلى المراتب مرتبة الملكية أو النبوة . وأسفل المراتب الشيطانية أو الجنية .

وهذا أبو كامل كان يقول بالتناسخ ظاهراً من غير تفصيل مذهبهم .

(ج) العلبائية :

أصحاب العلباء بن ذراع الدوسي . وقال قوم : هو الأسدى . وكان يفضل علياً على النبي صلى الله عليه وسلم . وزعم أنه بعث محمداً ؛ يعنى علياً ، وسماه إلهاً . وكان يقول بدم محمد صلى الله عليه وسلم ، وزعم أنه بعث ليدعو إلى علي فدعا إلى نفسه . ويسمون هذه الفرقة الذمية .

ومنهم من قال بإلهيتهما جميعاً ، ويقدمون علياً في أحكام الإلهية ، ويسمونهم العينية .

ومنهم من قال بإلهيتهما جميعاً ، ويفضلون محمداً في الإلهية ، ويسمونهم الميمية .

ومنهم من قال بالإلهية لجملة أشخاص أصحاب الكساء : محمد ، وعلي ، وفاطمة ، والحسن ، والحسين . وقالوا خستهم شيء واحد . والروح حالة فيهم بالسوية : لا فضل

لواحد منهم على الآخر . وكرهوا أن يقولوا فاطمة بالتأنيث ، بل قالوا فاطم ، بلا هاء .
وفي ذلك يقول بعض شعرائهم :

تَوَلَّيْتُ بَعْدَ اللَّهِ فِي الدِّينِ خَمْسَةً نَبِيًّا ، وَسَبْطِيهِ ، وَشَيْخًا ، وَفَاطِمًا

(د) الْمُغِيرِيَّة :

أصحاب المغيرة بن سعيد^(١) العجلي . ادعى أن الإمامة بعد محمد بن علي بن الحسين
في : محمد النفس الزكية بن عبد الله بن الحسن بن الحسن ، الخارج بالمدينة . وزعم أنه
حي لم يمت .

وكان المغيرة مولى لخالد بن عبد الله القسري ، وادعى الإمامة لنفسه بعد الإمام محمد

(١) في « مقالات الإسلاميين » ص ٦ ج ١ (والفرقة الرابعة منهم — يعني الشيعة الغالية —
المغيرة أصحاب المغيرة بن سعيد ؛ يزعمون أنه كان يقول إنه نبي ، وأنه يعلم اسم الله الأكبر ، وأن
معبودهم رجل من نور على رأسه تاج ، وله من الأعضاء والخلق مثل ما للرجل . وله جوف وقلب تنبع
منه الحكمة . وأن حروف أبي جاد على عدد أعضائه . قالوا : والألف موضع قدمه لاعوجاجها .
وذكر الهاء فقال : لو رأيتم موضعها منه لرأيتم أمراً عظيماً ، يعرض لهم بالعورة وبأنه قد رآه لعنه الله .
وزعم أنه يحيي الموتى بالاسم الأعظم ، وأراهم أشياء من النيران والنجار . وذكر لهم كيف ابتداء الله
الخلق فزعم أن الله جل اسمه كان وحده لا شيء معه . فلما أراد أن يخلق الأشياء تكلم باسمه الأعظم فطار
فوق رأسه التاج . قال : وذلك قوله — سبح اسم ربك الأعلى — قال : ثم كتب بأصبعه على كفّه أعمال
العباد من المعاصي والطاعات ، فغضب من المعاصي فغرق ، فاجتمع من عرقه بحران : أحدهما مالح مظلم ،
والآخر نير عذب . ثم اطلع في البحر فأبصر ظله فذهب ليأخذه فطار فانزع عين ظله فخلق منها شمسا ،
ومحق ذلك الظل وقال : لا ينبغي أن يكون معي إله غيري . ثم خلق الخلق كله من البحرين ، فخلق الكفار
من البحر المالح المظلم ، وخلق المؤمنين من النير العذب . وخلق ظلال الناس فكان أول من خلق منها محمداً
صلى الله عليه وسلم . قال وذلك قوله — قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين — الزخرف آية ٨١ ، ثم
أرسل محمداً إلى الناس كافة وهو ظل . ثم عرض على السموات والأرض أن يعنن على بن أبي طالب رضوان
الله عليه فأبين ، ثم على الأرض والجبال فأبين ، ثم على الناس كلهم فقام عمر بن الخطاب إلى أبي بكر فأمره
أن يتحمل منه وأن يغدر به ، ففعل ذلك أبو بكر ، وذلك قوله — إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض
والجبال — الأحزاب آية ٧٢ — قال : وقال عمر : أنا أعينك على أن تجعل لي الخلافة بعدك وذلك قوله
— كمثل الشيطان إذ قال للإنسان اكفر — الحشر آية ١٦ . والشيطان عنده عمر . وزعم أن الأرض تنشق
عن الموتى فيرجعون إلى الدنيا . فبلغ خبره خالد بن عبد الله — يعني القسري — فقتله) .

وبعد ذلك ادعى النبوة لنفسه ، واستحل المحارم ، وغلا في حق علي رضي الله عنه غلوا لا يعتقده عاقل . وزاد على ذلك قوله بالتشبيه فقال : إن الله تعالى صورة وجسم ذو أعضاء على مثال حروف الهجاء . وصورته صورة رجل من نور على رأسه تاج من نور . وله قلب تنبع منه الحكمة . وزعم أن الله تعالى لما أراد خلق العالم تكلم بالاسم الأعظم . فطار فوق علي رأسه تاج . قال : وذلك قوله : (سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى . الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى ^(١)) .

ثم اطلع على أعمال العباد وقد كتبها على كفه ، ففضب من المعاصي ففرق . فاجتمع من عرقه بحران : أحدهما مالح ، والآخر عذب . والمالح مظلم ، والعذب نير ، ثم اطلع في البحر النير فأبصر ظله ، فأنزع عين ظله فخلق منها الشمس والقمر ، وأفنى باقي ظله وقال : لا ينبغي أن يكون معي إله غيري . قال : ثم خلق الخلق كله من البحرين ، فخلق المؤمنون من البحر النير ، وخلق الكفار من البحر المظلم . وخلق ظلال الناس أول ما خلق ، وأول ما خلق هو ظل محمد عليه الصلاة والسلام وظل علي قبل خلق ظلال الكل ، ثم عرض على السموات والأرض والجبال أن يحملن الأمانة ، وهي أن يمنعن علي ابن أبي طالب من الإمامة ، فأبين ذلك ، ثم عرض ذلك على الناس ، فأمر عمر بن الخطاب أبا بكر أن يتحمل منعه من ذلك ، وضمن له أن يعينه على الغدر به على شرط أن يجعل الخلافة له من بعده ، فقبل منه وأقدا على المنع متظاهرين ، فذلك قوله تعالى : (وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ^(٢)) وزعم أنه نزل في حق عمر قوله تعالى : (كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ اكْفُرْ ، فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِنْكَ ^(٣)) .

ولما أن قتل المغيرة اختلف أصحابه ، فمنهم من قال بانتظاره ورجعته ، ومنهم من قال بانتظار إمامة محمد ، كما كان يقول هو بانتظاره . وقد قال المغيرة بإمامة أبي جعفر محمد بن

(٣) الحشر آية ١٦ .

(٢) الأحزاب آية ٧٢ .

(١) الأعلى آية ١ .

على رضى الله عنهما ، ثم غلا فيه وقال بإلهيته فتبرأ منه الباقر ولعنه ، وقد قال المفيرة لأصحابه : انتظروه ، فإنه يرجع ، وجبريل وميكائيل يبایعانه بين الركن والمقام ، وزعم أنه يحيى الموتى .

(هـ) المنصورية :

أصحاب أبي منصور^(١) المجلى ، وهو الذى عزا نفسه إلى أبى جعفر محمد بن على الباقر فى الأول ، فلما تبرأ منه الباقر وطرده زعم أنه هو الإمام ، ودعا الناس إلى نفسه ، ولما توفى الباقر قال : انتقلت الإمامة إلى وتظاهر بذلك وخرجت جماعة منهم بالكوفة

(١) « جاء فى فرق الشيعة » للنوبختى ص ٣٤ (ومنهم فرقة تسمى المنصورية ، وهم أصحاب أبى منصور ، وهو الذى ادعى أن الله عز وجل عرج به إليه فأدناه منه وكله ومسح بيده على رأسه . وقال له بالسريانى وذكر أنه نبي ورسول . وأن الله اتخذته خليلا . وكان أبو منصور هذا من أهل الكوفة من عبد القيس وله فيها دار . وكان منشؤه بالبادية وكان أميا لا يقرأ . فادعى بعد وفاة أبى جعفر محمد بن على بن الحسين أنه فوض إليه أمره وجعله وصيه من بعده . ثم ترقى به الأمر إلى أن قال : كان على بن أبى طالب عليه السلام نبيا ورسولا ، وكذلك الحسن والحسين ، وعلى بن الحسين ، ومحمد بن على . وأنا نبي ورسول . والنبوة فى ستة من ولدى يكونون بعدى أنبياء آخرهم القائم . وكان بأمر أصحابه بمنح من خالفهم وقتلهم بالاغتيل ويقول من خالفكم فهو كافر مشرك فاقتلوه فإن هذا جهاد خفى . وزعم أن جبرئيل عليه السلام يأتيه بالوحي من عند الله عز وجل ، وأن الله بعث محمدا بالتزليل ، وبعثه هو يعنى نفسه بالتأويل . فطلبه خالد بن عبد الله القسرى فأعياه ثم ظفر عمر الحناق بابنه الحسين بن أبى منصور . وقد تنبى وادعى مرتبة أبيه . وجببت إليه الأموال . وتابعه على رأيه ومذهبه بشر كثير ، وقالوا بنبوته . فبعث به إلى المهدي فقتله فى خلافته وصلبه بعد أن أقر بذلك ، وأخذ منه مالا عظيما . وطلب أصحابه طلبا شديدا وظفر بجماعة منهم فقتلهم وصلبهم) .

وفى « مقالات الإسلاميين » ص ٩ ج ١ (ويعين أصحابه - يعنى منصورا - إذا حلفوا أن يقولوا : ألا والكلمة . وزعم أن عيسى أول من خلق الله من خلقه . ثم على . وأن رسل الله سبحانه لا تنقطع أبدا وكفر بالجنة والنار . وزعم أن الجنة رجل ، وأن النار رجل . واستحل النساء والمحارم وأحل ذلك لأصحابه وزعم أن الميتة والدم ولحم الخنزير والخمر والميسر وغير ذلك من المحارم حلال . وقال : لم يحرم الله ذلك علينا . ولا حرم شيئا تقوى به أنفسنا . وإنما هذه الأشياء أسماء رجال حرم الله سبحانه ولايتهم وتأول فى ذلك قوله تعالى - المائدة آية ٩٣ - ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا - وأسقط الفرائض وقال مى أسماء رجال أوجب الله ولايتهم . واستحل خنق المنافقين وأخذ أموالهم : فأخذه يوسف بن عمر الثقفى والى العراق فى أيام بنى أمية فقتله) .

في بني كندة حتى وقف يوسف بن عمر الثقفي والى العراق في أيام هشام بن عبد الملك على قصته وخبث دعوته ، فأخذه وصلبه .

زعم أبو منصور المجلى أن علياً رضي الله عنه هو الكسف^(١) الساقط من السماء . وربما قال : الكسف الساقط من السماء هو الله تعالى . وزعم حين ادعى الإمامة لنفسه أنه عرج به إلى السماء ، ورأى معبوده فمسح بيده رأسه ، وقال له : يا بني ، انزل فبلغ عني . ثم أهبطه إلى الأرض . فهو الكسف الساقط من السماء .

وزعم أيضاً أن الرسل لا تنقطع أبداً ، والرسالة لا تنقطع . وزعم أن الجنة رجل أمرنا بموالاته ، وهو إمام الوقت . وأن النار رجل أمرنا بمعاداته ، وهو خصم الإمام . وتناول المحرمات كلها على أسماء رجال أمرنا الله تعالى بمعاداتهم . وتناول الفرائض على أسماء رجال أمرنا بموالاتهم . واستعمل أصحابه قتل مخالفيهم وأخذ أموالهم ، واستحلال نسائهم . وهم صنف من الخرمية . وإمام مقصودهم من حل الفرائض والمحرمات على أسماء رجال : هو أن من ظفر بذلك الرجل وعرفه فقد سقط عنه التكليف ، وارتفع الخطاب إذ قد وصل إلى الجنة وبلغ الكمال .

ومما أبدعه المجلى أنه قال : إن أول ما خلق الله تعالى هو عيسى بن مريم عليه السلام ثم علي بن أبي طالب كرم الله وجهه .

(و) الخطابية :

أصحاب أبي الخطاب محمد بن أبي زينب الأسدي الأجدع مولى بني أسد ، وهو الذي عزى نفسه إلى أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق رضي الله عنه . فلما وقف الصادق على غلوه الباطل في حقه تبرأ منه ولعنه ، وأمر أصحابه بالبراءة منه . وشدد القول في ذلك ، وبالف في التبري منه واللعن عليه . فلما اعتزل عنه ادعى الإمامة لنفسه .

(١) الكسفة بكسر الكاف : القطعة من الشيء ، وتجمع على كسف . وجاءت في غير آية من القرآن الكريم مثل قوله تعالى في سورة الطور آية ٤٤ (وإن يروا كسفاً من السماء ساقطاً يقولوا سحاب مريكم) .

زعم أبو الخطاب أن الأئمة أنبياء ثم آلهة . وقال بإلهية جعفر بن محمد ، وإلهية آبائه رضى الله عنهم . وهم أبناء الله وأحباؤه . والإلهية نور في النبوة ، والنبوة نور في الإمامة . ولا يخلو العالم من هذه الآثار والأنوار . وزعم أن جعفرأ هو الإله في زمانه ، وليس هو المحسوس الذي يرونه . ولكن لما نزل إلى هذا العالم لبس تلك الصورة فرآه الناس فيها .

ولما وقف عيسى بن موسى صاحب المنصور على خبث دعوته قتله بسبغة الكوفة . وافترقت الخطابية بعده فرقا .

فرزعت فرقة أن الإمام بعد أبي الخطاب رجل يقال له معمر ، ودانوا به كما دانوا بأبي الخطاب . وزعموا أن الدنيا لا تقنى ، وأن الجنة هي التي تصيب الناس من خير ونعمة وعافية . وأن النار هي التي تصيب الناس من شر ومشقة وبلية . واستحلوا الحمر والزنا ، وسائر المحرمات ، ودانوا بترك الصلاة والفرائض ، وتسمى هذه الفرقة المعمرية .

وزعمت طائفة أن الإمام بعد أبي الخطاب : بزيع ، وكان يزعم أن جعفرأ هو الإله ؛ أى ظهر الإله بصورته للخلق ، وزعم أن كل مؤمن يوحى إليه من الله ، وتأول قول الله تعالى (وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ^(١)) أى يوحى إليه من الله ، وكذلك قوله تعالى (وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ ^(٢)) وزعم أن من أصحابه من هو أفضل من جبريل وميكائيل ، وزعم أن الإنسان إذا بلغ الكمال لا يقال له إنه قدمات ، ولكن الواحد منهم إذا بلغ النهاية قيل رجع إلى الملكوت ، وادعوا كلهم معاينة أمواتهم ، وزعموا أنهم يرونهم بكرة وعشية ، وتسمى هذه الطائفة البزيفية .

وزعمت طائفة أن الإمام بعد أبي الخطاب : عمير بن بيان العجلي ، وقالوا كما قالت الطائفة الأولى ، إلا أنهم اعترفوا بأنهم يموتون ، وكانوا قد نصبوا خيمة بكناسة السكوفة يجتمعون فيها على عبادة الصادق رضى الله عنه ، فرفع خبرهم إلى يزيد بن عمر بن هبيرة ، فأخذ عميراً فصلبه في كناسة السكوفة ، وتسمى هذه الطائفة المجلية والمميرية أيضاً .

وزعمت طائفة أن الإمام بعد أبي الخطاب مفضل الصيرفي . وكانوا يقولون بربوبية جعفر دون نبوته ورسالته . وتسمى هذه الفرقة المفضلية .

وتبرأ من هؤلاء كلهم جعفر بن محمد الصادق رضي الله عنه وطردهم ولعنهم . فإن القوم كلهم حيارى ، ضالون ، جاهلون بحال الأئمة تأهون .

(ز) الكيالية :

أتباع أحمد بن الكيال . وكان من دعاة واحد من أهل البيت بعد جعفر بن محمد الصادق ، وأظنه من الأئمة المستورين .

ولعله سمع كلمات علمية فخلطها برأيه القائل ، وفكره العاطل ، وأبدع مقالة في كل باب علمي على قاعدة غير مسموعة ، ولا معقولة . وربما عاند الحسن في بعض المواضع .

ولما وقفوا على بدعته تبرءوا منه ولعنوه وأمروا شيعتهم بمنابدته وترك مخالطته . ولما عرف الكيال ذلك منهم صرف الدعوة إلى نفسه ، وادعى الإمامة أولاً ، ثم ادعى أنه القائم ثانياً .

وكان من مذهبه أن كل من قدر الآفاق على الأنفس ، وأمكنه أن يبين مناهج العالمين ؛ أعنى عالم الآفاق وهو العالم العلوي ، وعالم الأنفس ؛ وهو العالم السفلي ، كان هو الإمام . وأن كل من قرر الكل في ذاته ، وأمكنه أن يبين كل كلى في شخصه المعين الجزئي ، كان هو القائم . قال : ولم يوجد في زمن من الأزمان أحد يقرر هذا التقرير إلا أحمد الكيال ، فكان هو القائم .

ولما قتله من انتهى إليه أولاً على بدعته ذلك أنه هو الإمام ، ثم القائم . وبقيت من مقالاته في العالم تصانيف عربية وعجمية ، كلها مزخرفة مردودة شرعاً وعقلاً .

قال الكيال : العوالم ثلاثة : العالم الأعلى ، والعالم الأدنى ، والعالم الإنساني . وأثبت في العالم الأعلى خمسة أماكن : الأول : مكان الأماكن وهو مكان فارغ

لا يسكنه موجود ، ولا يدبره روحانى ، وهو محيط بالكل . قال : والعرش الوارد فى الشرع عبارة عنه . ودونه : مكان النفس الأعلى . ودونه : مكان النفس الناطقة . ودونه : مكان النفس الإنسانية .

قال : وأرادت النفس الإنسانية الصعود إلى عالم النفس الأعلى ، فصعدت وخرقت المكانين : أعنى الحيوانية ، والناطقة . فلما قربت من الوصول إلى عالم النفس الأعلى : كلت وانحسرت ، وتمحيرت وتعفنت ، واستعالت أجزاؤها فأهبطت إلى العالم السفلى . ومضت عليها أكوار وأدوار ، وهى فى تلك الحالة من العفونة والاستحالة . ثم ساحت عليها النفس الأعلى ، وأفاضت عليها من أنوارها جزءا . فحدث التراكيب فى هذا العالم ، وحدثت السماوات والأرض ، والمركبات من المعادن والنبات والحيوان ، والإنسان . ووقعت فى بلایا هذه التراكيب تارة سرورا ، وتارة غما ، وتارة فرحا ، وتارة ترحا . وطورا سلامة وعافية ، وطورا بلية ومحنة حتى يظهر القائم ، ويردها إلى حال الكمال ، وتنحل التراكيب ، وتبطل المتضادات ، ويظهر الروحانى على الجسمانى . وما ذلك القائم إلا أحمد الكيال .

ثم دل على تعيين ذاته بأضعف ما يتصور ، وأوهى ما يقدر ، وهو أن اسم أحمد مطابق للعوالم الأربعة . فالألف من اسمه فى مقابلة النفس الأعلى ، والحاء فى مقابلة النفس الناطقة ، والميم فى مقابلة النفس الحيوانية ، والدال فى مقابلة النفس الإنسانية . قال : والعوالم الأربعة هى المبادئ والبسائط . وأما مكان الأماكن فلا وجود فيه ألبته .

ثم أثبت فى مقابلة العوالم العلوية : العالم السفلى الجسمانى ، قال : فالسما خالية ، وهى فى مقابلة مكان الأماكن ، ودونها النار ، ودونها الهواء ، ودونه الأرض ، ودونها الماء وهذه الأربعة فى مقابلة العوالم الأربعة .

ثم قال : الإنسان فى مقابلة النار ، والطائر فى مقابلة الهواء ، والحيوان فى مقابلة الأرض ، والحوث فى مقابلة الماء وكذلك ما فى معناه ، فجعل مركز الماء أسفل المراكز والحوث أخس المركبات .

ثم قابل العالم الإنسانى الذى هو أحد الثلاثة ؛ وهو عالم الأنفس ، مع آفاق العالمين الأولين : الروحانى والجسمانى ، قال : الحواس المركبة فيه خمس :

فالسمع فى مقابلة مكان الأماكن ، إذ هو فارغ ، وفى مقابلة السماء .

والبصر فى مقابلة النفس الأعلى من الروحانى ، وفى مقابلة النار من الجسمانى ، وفيه إنسان العين لأن الإنسان مختص بالنار .

والشم فى مقابلة الناطق من الروحانى ، والهواء من الجسمانى ؛ لأن الشم من الهواء يتروح ويتنسم .

والذوق فى مقابلة الحيوانى من الروحانى ، والأرض من الجسمانى ، والحيوان مختص بالأرض ، والطعم بالحيوان .

واللمس فى مقابلة الإنسانى من الروحانى ، والماء من الجسمانى ، والحوت مختص بالماء واللمس بالحوت ، وربما عبر عن اللمس بالكتابة .

ثم قال : أحمد : هو ألف ، وحاء ، وميم ، ودال ، وهو فى مقابلة العالمين : أما فى مقابلة العالم العلوى الروحانى فقد ذكرناه .

وأما فى مقابلة العالم السفلى الجسمانى ؛ فالألف تدل على الإنسان ، والحاء تدل على الحيوان ، والميم على الطائر ، والدال على الحوت . فالألف من حيث استقامة القامة كالإنسان ، والحاء كالحيوان لأنه معوج منكوس ، ولأن الحاء من ابتداء اسم الحيوان ، والميم تشبه رأس الطائر ، والدال تشبه ذنب الحوت .

ثم قال : إن البارئ تعالى إنما خلق الإنسان على شكل اسم أحمد ، فالقامة : مثل الألف ، واليدان مثل الحاء ، والبطن مثل الميم ، والرجلان مثل الدال .

ثم من المعجب أنه قال : إن الأنبياء هم قادة أهل التقليد ، وأهل التقليد عميان ، والقائم قائد أهل البصيرة ، وأهل البصيرة أولو الأبواب ، وإنما يحصلون البصائر بمقابلة الآفاق والأنفس .

والمقابلة كما سمعتها من أخس المقالات ، وأوهى المقابلات ، بحيث لا يستجيز عاقل أن يسمعها فكيف يرضى أن يمتقدها ؟ !

وأعجب من هذا كله تأويلاته الفاسدة ، ومقابلاته بين الفرائض الشرعية والأحكام الدينية . وبين موجودات عالمي الآفاق والأنفس وادعاؤه أنه متفرد بها . وكيف يصح له ذلك ؟ وقد سبقه كثير من أهل العلم بتقرير ذلك ، لا على الوجه المزيف الذي قرره الكيال ، وحمله الميزان على العالمين ، والصراط على نفسه ، والجنة على الوصول إلى علمه من البصائر ، والنار على الوصول إلى ما يضاده ؟ !

ولما كانت أصول علمه ما ذكرناه ، فانظر كيف يكون حال الفروع ؟ !

(ح) الهشامية :

أصحاب الهشامين : هشام بن الحكم صاحب المقالة في التشبيه ، وهشام بن سالم الجواليقي الذي نسج على منواله في التشبيه .

وكان هشام بن الحكم من متكلمي الشيعة ، وجرت بينه وبين أبي الهذيل مناظرات في علم الكلام ، منها في التشبيه ، ومنها في تعلق علم الباري تعالى .

حكى ابن الراوندي عن هشام أنه قال : إن بين معبوده وبين الأجسام تشابها ما ، بوجه من الوجوه . ولولا ذلك لما دلت عليه .

وحكى الكعبي عنه أنه قال : هو جسم ذو أبعاد ، له قدر من الأقدار ولكن لا يشبه شيئا من المخلوقات ، ولا يشبه شيء .

ونقل عنه أنه قال : هو سبعة أشبار بشبر نفسه ، وأنه في مكان مخصوص ، وجهة مخصوصة ، وأنه يتحرك ، وحركته فعله ، وليست من مكان إلى مكان .

وقال : هو متناه بالذات ؛ غير متناه بالقدر . وحكى عنه أبو عيسى الوراق أنه قال : إن الله تعالى مماس لعرشه ، لا يفضل منه شيء عن العرش ، ولا يفضل من العرش شيء عنه .

ومن مذهب هشام أنه قال : لم يزل الباري تعالى عالماً بنفسه ، ويعلم الأشياء بعد كونها بعلم ؛ لا يقال فيه إنه محدث ، أو قديم ، لأنه صفة ، والصفة لا توصف . ولا يقال فيه : هو هو ، أو غيره أو بعضه .

وليس قوله في القدرة والحياة كقوله في العلم ، إلا أنه لا يقول بمحدوثهما . قال : ويريد الأشياء ، وإرادته حركة ليست هي عين الله ، ولا هي غيره .

وقال في كلام الباري تعالى : إنه صفة للباري تعالى ولا يجوز أن يقال هو مخلوق ، أو غير مخلوق .

وقال : الأعراض لا تصلح أن تكون دلالة على الله تعالى ، لأن منها ما يثبت استدلالاً ، وما يستدل به على الباري تعالى يجب أن يكون ضروري الوجود لا استدلالاً . وقال : الاستطاعة كل ما لا يكون الفعل إلا به كالآلات ، والجوارح ، والوقت ، والمكان .

وقال هشام بن سالم إنه تعالى على صورة إنسان ؛ أعلاه مجوف ، وأسفله مصمت ، وهو نور ساطع يتلألأ ، وله حواس خمس ، ويد ، ورجل ، وأنف ، وأذن ، وفم . وله وفرة سوداء ، هي نور أسود ، لكنه ليس بلحم ولادم . وقال هشام بن سالم : الاستطاعة بعض المستطيع . وقد نقل عنه أنه أجاز المعصية على الأنبياء مع قوله بعصمة الأئمة . ويفرق بينهما بأن النبي يوحى إليه فينبه على وجه الخطأ فيتوب عنه . والإمام لا يوحى إليه فتجب عصمته .

وغلا هشام بن الحكم في حق على رضي الله عنه حتى قال : إنه إله واجب الطاعة . وهذا هشام بن الحكم صاحب عور في الأصول ، لا يجوز أن يغفل عن إزاماته على المعتزلة ، فإن الرجل وراء ما يلزم به على الخصم ، ودون ما يظهره من التشبيه . وذلك أنه ألزم العلاف فقال : إنك تقول : الباري تعالى عالم بعلم ، وعلمه ذاته ، فيشارك المحدثات في أنه عالم بعلم ، ويباينها في أن علمه ذاته ، فيكون عالماً لا كالعالمين . فلم لا تقول : إنه جسم لا كالأجسام ، وصورة لا كالصور ، وله قدر لا كالأقذار ، إلى غير ذلك ؟

ووافقه زرارة بن أعين في حدوث علم الله تعالى ، وزاد عليه بحدوث قدرته ، وحياته ،
وسائر صفاته ، وأنه لم يكن قبل حدوث هذه الصفات : عالماً ، ولا قادراً ، ولا حياً ،
ولا سمياً ، ولا بصيراً ، ولا مريداً ، ولا متكلماً .

وكان يقول بإمامة عبد الله بن جعفر . فلما فاضله في مسائل ، ولم يجده بها ملياً رجع
إلى موسى بن جعفر ، وقيل أيضاً إنه لم يقل بإمامته إلا أنه أشار إلى المصحف وقال :
هذا إمامي ، وإنه كان قد التوى على عبد الله بن جعفر بعض الالتواء .

وحكى عن الزرارية أن المعرفة ضرورية . وأنه لا يسع جهل الأمة . فإن معارفهم
كلها فطرية ضرورية ، وكل ما يعرفه غيرهم بالنظر فهو عندهم أولى ضروري ، وفطرياتهم
لا يدركها غيرهم .

(ط) النعمانية :

أصحاب محمد بن النعمان أبي جعفر الأحول ، الملقب بشيطان الطاق . وهم
الشیطانية أيضاً .

والشيعة تقول : هو مؤمن الطاق .

وهو تلميذ الباقر محمد بن علي بن الحسين رضي الله عنهم ، وأففى إليه أسراراً من
أحواله وعلومه ، وما يحكى عنه من التشبيه فهو غير صحيح .

قيل : وافق هشام بن الحكم في أن الله تعالى لا يعلم شيئاً حتى يكون .

والتقدير عنده الإرادة ، والإرادة فعله تعالى ^(١) .

(١) لما كان الكلام هنا يحتاج إلى شيء قبله حتى يستقيم المعنى ، فقد رجعت إلى جميع أصول الكتاب ،
فلم أجد شيئاً غير هذا . وأخيراً وجدت صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ فتح الله بدران نقل نصاً من كتابات
« مقالات الإسلاميين » للأشعري ج ٢ ص ٤٩٣ ط استانبول . وقال : لأن الأمانة العلمية في التخریج
توجيه . ص ٤٠٥ ط الأزهر . وهأنذا أنقل النص للأمانة العلمية :

قال محمد بن النعمان : إن الله عالم في نفسه ، ليس بجاهل ؛ ولكنه لما يعلم الأشياء إذا قدرها ، فأما
من قبل أن يقدرها ويريدها فحال أن يعلمها ، لا لأنه ليس بعالم ؛ ولكن الشيء لا يكون شيئاً حتى
يقدره وينشئه بالتقدير . والتقدير عنده الإرادة ، والإرادة فعله تعالى .

وفي « مقالات الإسلاميين » لأبي الحسن الأشعري : ص ٤٩٣ ج ٢ تحقيق هـ ريت ، طبع استانبول
سنة ١٩٣٠ « وحكى أبو القاسم البلخي عن هشام بن الحكم أنه كان يقول : محال أن يكون الله لم يزل =

وقال إن الله تعالى نور على صورة إنسان رباني . ونفى أن يكون جسما لكنه قال :
قد ورد في الخبر « إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ » و « عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ » ،
فلا بد من تصديق الخبر . ويحكى عن مقاتل بن سليمان مثل مقالته في الصورة . وكذلك
يحكى عن داود الجواربي ، ونعيم بن حماد المصري وغيرهما من أصحاب الحديث أنه تعالى
ذو صورة وأعضاء .

ويحكى عن داود أنه قال : اعفوني عن الفرج واللحية واسألوني عما وراء ذلك ؛ فإن
في الأخبار ما يثبت ذلك .

وقد صنف ابن النعمان كتباً جمة للشيعة منها : افعل ، لم فعلت . ومنها : افعل ،
لا تفعل . ويذكر فيها أن كبار الفرق أربع : الفرقة الأولى عنده : القدرية ، الفرقة الثانية
عنده : الخوارج . الفرقة الثالثة عنده : العامة . الفرقة الرابعة عنده : الشيعة .

ثم عين الشيعة بالنجاة في الآخرة من هذه الفرق .

وذكر عن هشام بن سالم ، ومحمد بن النعمان أنهما أمسكا عن الكلام في الله ، ورويا
عن يوجبان تصديقه أنه سئل عن قول الله تعالى : (وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنْتَهَىٰ)^(١) قال :
إذا بلغ الكلام إلى الله تعالى فأمسكوا ، فأمسكا عن القول في الله ، والتفكر فيه حتى ماتا ،
هذا نقل الوراق .

= عالما بنفسه ، وأنه إنما يعلم الأشياء بعد أن لم يكن بها علما ، وأنه يعلمها بعلم ، وأن العلم صفة له ليست
هي هو ، ولا غيره ، ولا بعضه . ولا يجوز أن يقال في العلم إنه محدث أو قديم ، لأنه صفة ، والصفة عنده
لا توصف . قال : ولو كان لم يزل عالما لكان المعلوم لم يزل ، لأنه لا يصح عالم إلا بمعلوم موجود .
قال : ولو كان عالما بما يفعله عباده لم يصح المحنة والاجتبار « وليس قول هشام في القدرة والحياة قوله
في العلم إلا أنه لا يقول بمحدوثهما ، ولكنه يزعم أنهما صفتان لله ؛ لا لها الله ، ولا لها غيره ، ولاها بعضه .
ولما نفي أن يكون عالما لما ذكرناه . وحكى حاك أن قول هشام في القدرة كقوله في العلم » .

والطاق : بلد بسجستان ، وحسن بطبرستان . وكل ما عطف من الأبنية فهو طاق .

ومن جملة الشيعة :

(ي) اليُونِيسِيَّة :

أصحاب يونس بن عبد الرحمن القُمِّي^(١) مولى آل يقطين . زعم أن الملائكة تحمل العرش ، والعرش يحمل الرب تعالى ، إذ قد ورد في الخبر : أن الملائكة تثط أحياناً من وطأة عظمة الله تعالى على العرش .

وهو من مشبهة الشيعة ، وقد صنف لهم كتباً في ذلك .

(ك) النُّصَيْرِيَّة^(٢) ، والإِسْحَاقِيَّة :

من جملة غلاة الشيعة . ولهم جماعة ينصرون مذهبهم ، ويذبون عن أصحاب مقالاتهم : وبينهم خلاف في كيفية إطلاق اسم الإلهية على الأئمة من أهل البيت . قالوا : ظهور الروحاني بالجسد الجسماني أمر لا ينكره عاقل . أما في جانب الخير فكظهور جبريل عليه السلام ببعض الأشخاص ، والتصور بصورة أعرابي ، والتمثل بصورة البشر . وأما في جانب الشر فكظهور الشيطان بصورة إنسان حتى يعمل الشر بصورته . وظهور الجن بصورة بشر حتى يتكلم بلسانه . فكذلك نقول : إن الله تعالى ظهر بصورة أشخاص .

(١) توفي سنة ١٥٠ ويقال إنه رجع عن التشيع . قال عبد القاهر البغدادي ص ٤٣ (وكان في الإمامة على مذهب القطمية الذين قطعوا بموت موسى بن جعفر . وأفرط يونس هذا في باب التشبيه ، فزعم أن الله عز وجل يحمله حمله عرشه وهو أقوى منهم ، كما أن الكرسي يحمله رجلاه وهو أقوى من رجليه) .

(٢) قال النوبختي في كتابه (فرق الشيعة) ص ٧٨ (وقد شذت فرقة من القائلين بإمامة علي بن محمد في حياته فقالت بنبوة رجل يقال له محمد ابن نصير النميري ، وكان يدعى أنه نبي بعثه أبو الحسن العسكري ، وكان يقول بالتناسخ والغلو في أبي الحسن ويقول فيه بالربوبية ، ويقول بالإباحة للمعاصي ، ويحلل نكاح الرجال بعضهم بعضاً في أدبارهم ويزعم أن ذلك من التواضع والتذلل ، وأنه أحد الشهوات والطيبات ، وأن الله عز وجل لم يحرم شيئاً من ذلك وكان أقوى أسباب هذا النميري محمد بن موسى بن الحسن بن الفرات .)

ولما لم يكن بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم شخص أفضل من على رضى الله عنه وبعده أولاده المخصوصون ؛ وهم خير البرية . فظهر الحق بصورتهم ، ونطق بلسانهم ، وأخذ بأيديهم . فمن هذا أطلقنا اسم الإلهية عليهم . وإنما أثبتنا هذا الاختصاص لعلى رضى الله عنه دون غيره ، لأنه كان مخصوصاً بتأييد إلهى من عند الله تعالى فيما يتعلق بباطن الأسرار . قال النبي صلى الله عليه وسلم « أَنَا أَحْكَمُ بِالظَّاهِرِ ، وَاللَّهُ يَتَوَلَّى السَّرَائِرَ » وعن هذا كان قتال المشركين إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وقتال المنافقين إلى على رضى الله عنه . وعن هذا شبهه بعيسى ابن مريم عليه السلام . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لَوْلَا أَن يَقُولَ النَّاسُ فِيكَ مَا قَالُوا فِي عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَقُلْتُ فِيكَ مَقَالاً » .

وربما أثبتوا له شركة في الرسالة ، إذ قال النبي عليه السلام « فِيكُمْ مَنْ يُقَاتِلُ عَلَى تَأْوِيلِهِ كَمَا قَاتَلْتُ عَلَى تَنْزِيلِهِ ، أَلَا وَهُوَ خَاصِفُ النَّمْلِ » فعمل التأويل ، وقتال المنافقين ومكاملة الجن ، وقلع باب خيبر ، لا بقوة جسدانية ، من أول الدليل على أن فيه جزءاً إلهياً ، وقوة ربانية . ويكون هو الذى ظهر الإله بصورته ، وخلق بيديه ، وأمر بلسانه . وعن هذا قالوا : كان موجوداً قبل خلق السموات والأرض . قال : كنا أظلة عن عرش العرش ، فسبحنا فسبحت الملائكة بتسبيحنا ، فتلك الظلال ، وتلك الصور التى تنبئ عن الظلال : هى حقيقته . وهى مشرقة بنور الرب تعالى إشراقاً لا ينفصل عنها ، سواء كانت فى هذا العالم ، أو فى ذلك العالم . وعن هذا قال على رضى الله عنه : أنا من أحد كالضوء من الضوء . يعنى لا فرق بين النورين إلا أن أحدهما سابق ، والثانى لاحق به ، تال له . قالوا : وهذا يدل على نوع من الشركة .

فالنصيرية أميل إلى تقرير الجزء الإلهى . والإسحاقية أميل إلى تقرير الشركة فى النبوة .

ولهم اختلافات كثيرة أخرى لا نذكرها .

وقد تجزأت الفرق الإسلامية ، وما بقيت إلا فرقة الباطنية . وقد أوردتهم أصحاب التصانيف في كتب المقالات ، إما خارجة عن الفرق ، وإما داخلة فيها . وبالجملة هم قوم يخالفون الاثنين والسبعين فرقة .

* * *

رجال الشيعة ومصنفو كتبهم من المحدثين

فمن الزيدية : أبو خالد الواسطي ، ومنصور بن الأسود ، وهارون بن سعد المعجلي .
(جارودية)

ووكيع بن الجراح . ويحيى بن آدم ، وعبيد الله بن موسى ، وعلي بن صالح ،
والفضل ابن دكين ، وأبو حنيفة .
(بثرية)

وخرج محمد بن عجلان مع محمد الإمام :

وخرج إبراهيم بن سعيد ، وعباد بن عوام ، ويزيد بن هارون ، والملاء بن راشد ،
وهشيم بن بشير ، والعوام بن حوشب ، ومستلم بن سعيد مع إبراهيم الإمام .

ومن الإمامية وسائر أصناف الشيعة : سالم بن أبي الجعد ، وسالم بن أبي حفصة ،
وسلمة بن كهيل ، وثوير بن أبي فاختة ، وحبيب بن أبي ثابت ، وأبو المقدام ، وشعبة ،
والأعمش ، وجابر الجعفي ، وأبو عبد الله الجدلي ، وأبو إسحاق السبيعي ، والمغيرة ،
وطاووس والشعبي ، وعلقمة ، وهيرة بن بريم ، وحبة العرنى ، والحارث الأعور .

ومن مؤلفي كتبهم : هشام بن الحكم . وعلي بن منصور ، ويونس بن عبد الرحمن ،
والشكّال ، والفضل بن شاذان ، والحسين بن إشكاب ، ومحمد بن عبد الرحمن ،
وابن قبا ، وأبو سهل النوبختي ، وأحمد بن يحيى الرواندي .

ومن المتأخرين : أبو جعفر الطوسي .

• — الإسماعيلية

قد ذكرنا أن الإسماعيلية امتازت عن الموسوية وعن الاثنى عشرية بإثبات الإمامة لإسماعيل بن جعفر . وهو ابنه الأكبر المنصوص عليه في بدء الأمر .

قالوا : ولم يتزوج الصادق رضى الله عنه على أمه بواحدة من النساء ، ولا تسرى بجارية كسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في حق خديجة رضى الله عنها ، وكسنة على رضى الله عنه في حق فاطمة رضى الله عنها .

وقد ذكرنا اختلافاتهم في موته في حال حياة أبيه :

فمنهم من قال إنه مات ، وإنما فائدة النص عليه انتقال الإمامة منه إلى أولاده خاصة كما نص موسى على هارون عليهما السلام ثم مات هارون في حال حياة أخيه . وإنما فائدة النص انتقال الإمامة منه إلى أولاده . فإن النص لا يرجع قهقري . والقول بالبداء محال . ولا ينص الإمام على واحد من أولاده إلا بعد السماع من آبائه . والتعين لا يجوز على الإبهام والجهالة .

ومنهم من قال : إنه لم يمت ، ولكنه أظهر موته تقية عليه حتى لا يقصد بالقتل . ولهذا القول دلالات : منها أن محمداً كان صغيراً ، وهو أخوه لأمه ؛ مضى إلى السرير الذي كان إسماعيل نائماً عليه ورفع الملاءة فأبصره وقد فتح عينيه فعاد إلى أبيه مفزعاً وقال : عاش أخى ، عاش أخى . قال والده : إن أولاد الرسول عليه السلام كذا تكون حالهم في الآخرة . قالوا : ومنها السبب في الإشهاد على موته وكتب المحضر عنه ولم نعهد ميتاً سجل على موته . وعن هذا لما رفع إلى المنصور أن إسماعيل بن جعفر رؤى بالبصرة ، وقد مر على مُقْعَد فدعا له فبرئ بإذن الله تعالى ، بعث المنصور إلى الصادق أن إسماعيل بن جعفر في الأحياء ، وأنه رؤى بالبصرة ، أنفذ السجل إليه ، وعليه شهادة عامله بالمدينة .

قالوا : وبعد إسماعيل محمد بن إسماعيل السابع التام . وإنما تم دور السبعة به .
ثم ابتدئ منه بالأئمة المستورين الذين كانوا يسرون في البلاد سرّاً ، ويظهرون
الدعاة جهراً .

قالوا : ولن تخلو الأرض قط من إمام حي قائم ، إما ظاهر مكشوف ، وإما باطن
مستور . فإذا كان الإمام ظاهراً جاز أن يكون حجته مستورا . وإذا كان الإمام مستورا
فلا بد أن يكون حجته ودعائه ظاهرين .

وقالوا : إن الأئمة تدور أحكامهم على سبعة سبعة كأيام الأسبوع ، والسموات
السبع ، والكواكب السبعة . والنقباء تدور أحكامهم على اثني عشر .

قالوا : وعن هذا وقعت الشبهة للإمامية القطعية حيث قرروا عدد النقباء للأئمة .
ثم بعد الأئمة المستورين فإن ظهور المهدي بالله ، والقائم بأمر الله وأولادهم نصّاً بعد
نص ، على إمام بعد إمام .

ومن مذهبهم أن من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية . وكذلك من
مات ولم يكن في عنقه بيعة إمام مات ميتة جاهلية .

ولهم دعوة في كل زمان ، ومقالة جديدة بكل لسان . فنذكر مقالاتهم القديمة
ونذكر بعدها دعوة صاحب الدعوة الجديدة .

(أشهر ألقابهم)

وأشهر ألقابهم : الباطنية ، وإنما لزمهم هذا اللقب لحكمهم بأن لكل ظاهر باطنا ،
ولكل تنزيل تأويلاً .

ولهم ألقاب كثيرة سوى هذه على لسان قوم قوم :

فبالعراق يسمون : الباطنية ، والقرامطة ، والمزدكية .

وبخراسان : التعليمية ، والملحدة .

وهم يقولون نحن الإسماعلية لأننا تميزنا عن فرق الشيعة بهذا الاسم ، وهذا الشخص .

ثم إن الباطنية القديمة قد خلطوا كلامهم ببعض كلام الفلاسفة ، وصنفوا كتبهم

على هذا المنهاج . فقالوا في الباري تعالى : إنا لا نقول : هو موجود ، ولا لا موجود ، ولا عالم ولا جاهل ، ولا قادر ولا عاجز .

وكذلك في جميع الصفات ، فإن الإثبات الحقيقي يقتضى شركة بينه وبين سائر الموجودات في الجهة التي أطلقنا عليه ، وذلك تشبيه . فلم يكن الحكم بالإثبات المطلق والنفي المطلق ، بل هو إله المتقابلين وخالق المتخاصمين ، والحاكم بين المتضادين . ونقلوا في هذا نصا عن محمد بن علي الباقر أنه قال : « لما وهب العلم للعالمين قيل هو عالم ، ولما وهب القدرة للقادرين قيل هو قادر . فهو عالم قادر بمعنى أنه وهب العلم والقدرة ؛ لا بمعنى أنه قام به العلم والقدرة ، أو وصف بالعلم والقدرة » .

ف قيل فيهم إنهم نفاة الصفات حقيقة ، معطلة الذات عن جميع الصفات .

قالوا : وكذلك نقول في القدم : إنه ليس بقديم ولا محدث ، بل القديم : أمره ، وكلمته ، والمحدث : خلقه وفطرته .

أبدع بالأمر العقل الأول الذي هو تام بالفعل ، ثم بتوسطه أبدع النفس التالى الذى هو غير تام . ونسبة النفس إلى العقل إما نسبة النطفة إلى تمام الخلقة ، والبيض إلى الطير وإما نسبة الولد إلى الوالد ، والنتيجة إلى المنتج . وإما نسبة الأنثى إلى الذكر ، والزوج إلى الزوج .

قالوا : ولما اشتاقت النفس إلى كمال العقل احتاجت إلى حركة من النقص إلى الكمال ، واحتاجت الحركة إلى آلة الحركة ، فحدثت الأفلاك السماوية وتحركت حركة دورية بتدبير النفس ، وحدثت الطبائع البسيطة بعدها . وتحركت حركة استقامة بتدبير النفس أيضاً ، فتركبت المركبات من المعادن ، والنبات ، والحيوان ، والإنسان . واتصلت النفوس الجزئية بالأبدان . وكان نوع الإنسان متميزا عن سائر الموجودات بالاستعداد الخاص لفيض تلك الأنوار ، وكان عالمه فى مقابلة العالم كله .

وفى العالم العلوى عقل ، ونفس كلّى ، فوجب أن يكون فى هذا العالم عقل مشخّص هو كل . وهكّاه حكم الشخص الكامل البالغ ، ويسمونه الناطق ، وهو النبى . ونفس

مشخصة ، وهو كل أيضاً ؛ وحكمه حكم الطفل الناقص المتوجه إلى الكمال ، أو حكم النطفة المتوجهة إلى التمام ، أو حكم الأنثى المزدوجة بالذكر ، ويسمونه الأساس ، وهو الوصى .

قالوا : وكما تحركت الأفلاك والطبائع بتحريك النفس والعقل ، كذلك تحركت النفوس والأشخاص بالشرائع بتحريك النبي والوصى في كل زمان دائراً على سبعة سبعة حتى ينتهي إلى الدور الأخير ، ويدخل زمان القيامة ، وترتفع التكاليف ، وتضمحل السنن والشرائع .

وإنما هذه الحركات الفلكية والسنن الشرعية لتبلغ النفس إلى حال كمالها . وكما لها بلوغها إلى درجة العقل واتحادها به ، ووصولها إلى مرتبته فعلاً ؛ وذلك هو القيامة الكبرى ، فتتحل تراكيب الأفلاك والعناصر والمركبات ، وتنشق السماء وتتناثر الكواكب ، وتبدل الأرض غير الأرض وتطوى السماء كطى السجل للكتاب المرقوم وفيه يحاسب الخلق ويتميز الخير عن الشر ، والمطيع عن العاصي ، وتتصل جزئيات الحق بالنفس الكلى ، وجزئيات الباطل بالشیطان المضل المبطل . فمن وقت الحركة إلى وقت السكون هو المبدأ ، ومن وقت السكون إلى ما لا نهاية له هو الكمال .

ثم قالوا : ما من فريضة وسنة وحكم من الأحكام الشرعية : من بيع وإجارة وهبة ونكاح وطلاق وجراح وقصاص ودية ، إلا وله وزان من العالم : عدداً في مقابلة عدد ، وحكما في مطابقة حكم ، فإن الشرائع عوالم روحانية أمرية . والعوالم شرائع جسمانية خلقية . وكذلك التركيبات في الحروف والكلمات على وزان التركيبات في الصور والأجسام ، والحروف المفردة نسبتها إلى المركبات من الكلمات كاللبسائط المجردة إلى المركبات من الأجسام . ولكل حرف وزان في العالم ، وطبيعة يخصها ، وتأثير من حيث تلك الخاصية في النفوس .

فعن هذا صارت العلوم الاستفادة من الكلمات التعليمية غذاء للنفوس ، كما صارت الأغذية الاستفادة من الطبائع الخلقية غذاء للأبدان . وقد قدر الله تعالى أن يكون غذاء

كل موجود مما خلق منه . فعلى هذا الوزان صاروا إلى ذكر أعداد الكلمات والآيات ، وأن التسمية مركبة من سبعة واثنى عشر . وأن التهليل مركب من أربع كلمات في إحدى الشهاداتتين ، وثلاث كلمات في الشهادة الثانية . وسبع قطع في الأولى ، وست في الثانية ، واثنى عشر حرفاً في الأولى ، واثنى عشر حرفاً في الثانية . وكذلك في كل آية أمكنهم استخراج ذلك مما لا يعمل العاقل فكرته فيه إلا ويعجز عن ذلك خوفاً من مقابلته بضده . وهذه المقابلات كانت طريقة أسلافهم ؛ قد صنفوا فيها كتباً ، ودعوا الناس إلى إمام في كل زمان يعرف موازنات هذه العلوم ، ويهتدى إلى مدارج هذه الأوضاع والرسوم . ثم إن أصحاب الدعوة الجديدة تنكبوا هذه الطريقة حين أظهر الحسن بن محمد بن الصباح دعوته ، وقصر على الإلزامات كلمته ، واستظهر بالرجال ، وتحصن بالقلاع .

وكان بدء صعوده على قلعة الموت في شهر شعبان سنة ثلاث وثمانين وأربعمائة ؛ وذلك بعد أن هاجر إلى بلاد إمامه . وتلقى منه كيفية الدعوى لأبناء زمانه . فعاد ودعا الناس أول دعوة إلى تعيين إمام صادق قائم في كل زمان . وتميز الفرقة الناجية عن سائر الفرق بهذه النكته وهي : أن لهم إماماً ، وليس لغيرهم إمام . وإنما تعود خلاصة كلامه بعد ترديد القول فيه عوداً على بدء بالعربية والمجمية إلى هذا الحرف .

ومحّن ننقل ما كتبه بالمجمية إلى العربية . ولا معاب على الناقل ، والموفق من اتبع الحق ، واجتنب الباطل ، والله الموفق والمعين .

فنبداً بالفصول الأربعة التي ابتدأ بها دعوته ، وكتبها عجمية فعربت بها .

الأول : قال : للمفتي في معرفة الله تعالى أحد قولين : إما أن يقول أعرف البارئ تعالى بمجرد العقل والنظر من غير احتياج إلى تعليم معلم . وإما أن يقول : لا طريق إلى المعرفة مع العقل والنظر إلا بتعليم معلم . قال : ومن أفتى بالأول فليس له الإنكار على عقل غيره ونظره . فإنه متى أنكر فقد علم ، والإنكار تعليم ، ودليل على أن المنكر عليه محتاج إلى غيره . قال : والقسمان ضروريان ؛ لأن الإنسان إذا أفتى بفتوى ، أو قال قولاً ، فإما أن يعتقد من نفسه ، أو من غيره .

هذا هو الفصل الأول ، وهو كسر على أصحاب الرأي والعقل .

وذكر في الفصل الثاني : أنه إذا ثبت الاحتياج إلى معلم ، أفىصلح كل معلم على الإطلاق ، أم لا بد من معلم صادق ؟ قال : ومن قال إنه يصلح كل معلم ما ساغ له الإنكار على معلم خصمه . وإذا أنكر فقد سلم أنه لا بد من معلم صادق معتمد .

قيل : وهذا كسر على أصحاب الحديث .

وذكر في الفصل الثالث : أنه إذا ثبت الاحتياج إلى معلم صادق ، أفلا بد من معرفة المعلم أولا والظفر به ، ثم التعلم منه ؟ أم جاز التعلم من كل معلم من غير تعيين شخصه ، وتبيين صدقه ؟ والثاني رجوع إلى الأول . ومن لم يمكنه سلوك الطريق إلا بمقدم ورفيق ، فالرفيق ثم الطريق ، وهو كسر على الشيعة .

وذكر في الفصل الرابع : أن الناس فرقتان ؛ فرقة قالت نحن نحتاج في معرفة الباري تعالى إلى معلم صادق ، ويجب تعيينه وتشخيصه أولا ، ثم التعلم منه . وفرقة أخذت في كل علم من معلم وغير معلم . وقد تبين بالمقدمات السابقة أن الحق مع الفرقة الأولى فرئيسهم يجب أن يكون رئيس الحقين . وإذا تبين أن الباطل مع الفرقة الثانية فرؤساؤهم يجب أن يكونوا رؤساء المبطلين .

قال : وهذه الطريقة هي التي عرفنا بها الحق بالحق معرفة مجملة . ثم نعرف بعد ذلك الحق بالحق معرفة مفصلة حتى لا يلزم دوران المسائل .

ولمّا عني بالحق ههنا : الاحتياج ، وبالحق : المحتاج إليه . وقال : بالاحتياج عرفنا الإمام ، وبالإمام عرفنا مقادير الاحتياج ، كما بالجواز عرفنا الوجوب ، أي واجب الوجود . وبه عرفنا مقادير الجواز في الجائزات .

قال : والطريق إلى التوحيد كذلك ، حذو القذة بالقذة .

ثم ذكر فصولا في تقرير مذهبه إما تمهيدا ، وإما كسرا على المذاهب ، وأكثرها كسر وإلزام واستدلال باختلاف على البطلان ، وبالاتفاق على الحق .

منها فصل « الحق والباطل » الصغير ، والكبير . يذكر أن في العالم حقا وباطلا . ثم يذكر أن علامة الحق هي الوحدة ، وعلامة الباطل هي الكثرة . وأن الوحدة مع التعليم ، والكثرة مع الرأي . والتعليم مع الجماعة ، والجماعة مع الإمام . والرأي مع الفرق المختلفة ، وهي مع رؤسائهم .

وجعل الحق والباطل ، والتشابه بينهما من وجه ، والتمايز بينهما من وجه ، والتضاد في الطرفين ، والترتيب في أحد الطرفين ؛ ميزانا يزن به جميع ما يتكلم فيه . قال : وإنما أنشأت هذا الميزان من كلمة الشهادة ، وتركيبها من النفي والإثبات ، أو النفي والاستثناء .

قال : فما هو مستحق النفي باطل ، وما هو مستحق الإثبات حق . ووزن بذلك الخير والشر ، والصدق والكذب ، وسائر المتضادات . ونكته أن يرجع في كل مقالة وكلمة إلى إثبات العلم ، وأن التوحيد هو التوحيد والنبوة معا ، حتى يكون توحيدا . وأن النبوة هي النبوة والإمامة معا حتى تكون نبوة ، وهذا هو منتهى كلامه .

وقد منع العوام عن الخوض في العلوم . وكذلك الخواص عن مطالعة الكتب المتقدمة إلا من عرف كيفية الحال في كل كتاب ، ودرجة الرجال في كل علم .

ولم يعتمد بأصحابه في الإلهيات عن قوله : إن إلهنا إله محمد . قال : وأتم تقولون : إلهنا إله العقول ، أي : ما هدى إليه عقل كل عاقل . فإن قيل لواحد منهم : ما تقول في الباري تعالى ؟ وأنه هل هو واحد أم كثير ؟ عالم أم لا ؟ قادر أم لا ؟ لم يجب إلا بهذا القدر : إن إلهي إله محمد و (هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ^(١)) .

والرسول هو الهادي إليه .

وكم قد ناظرت القوم على المقدمات المذكورة فلم يتخطوا عن قولهم : أفنحتاج إليك ؟ أو نسمع هذا منك ؟ أو نتعلم عنك ؟

وكم قد ساهلت القوم في الاحتياج ، وقلت : أين المحتاج إليه ؟ وأى شيء يقرر لي في الإلهيات ؟ وماذا يرسم لي في العقوليات ؟ إذ المعلم لا يعنى لعينه ، وإنما يعنى ليعلم . وقد سدّتم باب العلم ، وفتحتم باب التسليم والتقليد ، وليس يرضى عاقل بأن يعتقد مذهبا على غير بصيرة ، وأن يسلك طريقا من غير بينة .

وإن كانت مبادئ الكلام تحكيات ، وعواقبها تسليّات (فَلَا وَرَبُّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يَحْكُمُواكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ، ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ^(١)) .

انتهى الجزء الأول من كتاب
« الملل والنحل » وبليه الجزء الثاني

فهرس

الجزء الأول — من كتاب الملل والنحل

الموضوع	صفحة
مقدمة : تعريف بكتاب الملل والنحل . . تعريف بالمؤلف	٣
مقدمات المؤلف	٩
المقدمة الأولى : فى بيان تقسيم أهل العالم جملة مرسله	١٠
المقدمة الثانية : فى تعيين قانون يبنى عليه تعديد الفرق الإسلامية	١٢
كبار الفرق الإسلامية أربع	١٣
المقدمة الثالثة : فى بيان أول شبهة وقعت فى الخليقة الخ	١٤
المقدمة الرابعة : فى بيان أول شبهة وقعت فى الملة الإسلامية الخ	١٩
المقدمة الخامسة : فى السبب الذى أوجب ترتيب هذا الكتاب على طريق الحساب الخ	٣٢
مذاهب أهل العالم من أرباب الديانات والملل وأهل الأهواء والنحل	٣٦
تمهيد : أرباب الديانات والملل من المسلمين ، وأهل الكتاب ، ومن له شبهة كتاب	٣٧
الباب الأول : المسلمون	٤٠
١ — الإسلام ، والإيمان ، والإحسان	٤٠
٢ — أهل الأصول	٤١
٣ — المعتزلة وغيرهم من الجبرية ، والصفائية ، والمختلطة منهم	٤٣
الفصل الأول : المعتزلة	٤٣
١ — الواصلية	٤٦
٢ — الهذيلية	٤٩
٣ — النظامية	٥٣
٤ — الخابطية والحديثة	٦٠
٥ — البشرية	٦٤
٦ — المعمرية	٦٥
٧ — المردارية	٦٨
٨ — الثمانية	٧٠

الـمـوـضـوع	الـمـنـهـج
٩ — الهشامية	٧٢
١٠ — الجاحظية	٧٥
١١ — الخياطية والكعبية	٧٦
١٢ — الجبائية والبشمية	٧٨
الفصل الثاني : الجبرية	٨٥
١ — الجهمية	٨٦
٢ — النجارية	٨٨
٣ — الضرارية	٩٠
الفصل الثالث : الصفاتية	٩٢
١ — الأشعرية	٩٤
٢ — المشبهة	١٠٣
٣ — الكرامية	١٠٨
الفصل الرابع :
الخوارج ، والمرجئة ، والوعيدية	١١٤
أول الخوارج ، وكبار فرقهم	١١٤
١ — المحكمة الأولى	١١٥
٢ — الأزارقة	١١٨
٣ — النجدات العاذرية	١٢٢
٤ — البيهسية	١٢٥
٥ — العجاردة	١٢٨
٦ — الثعالبية	١٣١
(أ) الأخنسية	١٣٢
(ب) المعبدية	١٣٢
(ج) الرشيدية	١٣٢
(د) الشيبانية	١٣٢
(هـ) المكرمية	١٣٣
(و) المعلومية ، والمجهولية	١٣٣
(ز) البدعية	١٣٤

الصفحة	الموضوع
١٣٤	٧ - الإباضية
١٣٥	(أ) الحفصية
١٣٦	(ب) الحارثية
١٣٦	(ج) الزيدية
١٣٧	٨ - الصفرية الزيدية
١٣٧	رجال الخوارج
١٣٩	الفصل الخامس : المرجئة
١٣٩	معنى الإرجاء ، وأصناف المرجئة
١٤٠	١ - اليونسية
١٤٠	٢ - العبيدية
١٤١	٣ - الغسانية
١٤٢	٤ - الثوبانية
١٤٤	٥ - التومنية
١٤٥	٦ - الصالحية
١٤٦	رجال المرجئة
١٤٦	الفصل السادس : الشيعة
١٤٦	آراء الشيعة في الإمامة ، وفرقهم
١٤٧	١ - الكيسانية
١٤٧	(أ) المختارية
١٥٠	(ب) الهاشمية
١٥٢	(ج) البيانية
١٥٣	(د) الرزامية
١٥٤	٢ - الزيدية
١٥٧	(أ) الجارودية
١٥٩	(ب) السليمانية
١٦١	(ج) الصالحية والبشرية
١٦٢	رجال الزيدية

الموضوع	صفحة
٣ — الإمامية	١٦٢
(ا) الباقرية ، والجعفرية الواقعة	١٦٥
(ب) الناورسية	١٦٦
(ج) الأفظحية	١٦٧
(د) الشمطية	١٦٧
(هـ) الإسماعيلية الواقعة	١٦٧
(و) الموسوية ، والمفضلية	١٦٨
(ز) الاثنا عشرية	١٦٩
٤ — الغالية	١٧٣
(ا) السبائية	١٧٤
(ب) الكاملية	١٧٤
(ج) العلبائية	١٧٥
(د) المغيرية	١٧٦
(هـ) المنصورية	١٧٨
(و) الخطائية	١٧٩
(ز) الكيالية	١٨١
(ح) الهشامية	١٨٤
(ط) النعمانية	١٨٦
(ي) اليولسية	١٨٨
(ك) النصيرية والإسحاقية	١٨٨
رجال الشيعة ومصنفو كتبهم من المحدثين	١٩٠
٥ — الإسماعيلية	١٩١
أشهر ألقابهم	١٩٢
(تم الفهرس)	
	٢٥١
	٢٥١
	٢٥١
	٢٥١
	٢٥١